

صواعق الخوارزمي في شرح منظومة بدء الدماء في السراج الذي بالبحر على البحر عثمان الدروبي  
 في شرح الشيخ علي بن سلطان محمد القاري 2 الفقير في شرح القرآن الكريم  
 ٩٧

١٠ ٩ ٨ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

٢٠ ١٩ ١٨ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١

٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١  
 ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١

٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١  
 ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١

٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١


٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١

٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١

١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١

بازدید شد  
 ۱۳۸۴

۹۵۸۴-ن

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: ضریح المماليک لبدء الایمانی		
مؤلف: علی بن سلطان محمد القاری		شماره ثبت کتاب
موضوع: ...		شماره قفسه: ۹۶۲۴
شماره ثبت کتاب: ۱۶۰۲۲		

۹۶۲۴

خطی، فهرست شده  
 ۹۶۲۴



وبدستعين هذا كتاب شرح العقائد

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي وجب وجود ذاته وثبت كبره وجوده  
 وشهور صفاته وظهور فعاله الحميدة في صمواته ومعه الملوحة  
 والسلام على ربيته مخلوقاته وعده موجوداته وعلى رسله واصحابه  
 واتباعه في كل عصر وكنا نأما بعد فيقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 علي بن سلطان محمد القاسمي لما شرعت في شرح الفقه الاكبر  
 امام الاعظم والاهم الامام الاقدم كان في قلبي وطونتي ان يكون مختصر  
 بحيث يرفع به المتدعي ويعتبر به المستمع ثم انظر كلام الامام  
 حتى خرج عن النظام فاستغنى بياني وحيالي ان اضع شرحا  
 موجزا على قصيدة بديا لا مال يكون مفيدا للاطلاع والاعمال  
 ويعين توجيها للفتى على وسبيل الحسن مالى ويستبين قول العالي  
 لبدا الامالى فاقول الناظم وهو الشيخ ابو العلاء  
 سراج الدين علي بن عثمان الاوسي بسبب الله شرا وطب  
 مفعول وشواه يقول العبد في بديا الامالى لتوحيد نظم  
 كاللاني اذا كبا العبد نفسه اي عبد الله وصوف نفسه بالعبادة  
 عند افا الحق بالربوبية وتشرى بها بها بهذه النعمة الجليلة  
 ويكرى بها بهذه الصفة العلية كما قال القائل شعر  
 لا تدعى الاسيا عدها فانما يشرف اسمائها والامالى  
 جمع الاملا والالاق جمع الاموال وتوحيد متعلق بعبادة



فمنع المظهر الادب  
 بيبلى اذ قلنا ظهر الادب  
 وحيالى المظهر الادب

لا يبدؤ

غني



لا يبدؤ ولا يبدؤ كما قيل مستعمل على سائر المشتد اداي  
 لا يبدؤ بعد عقلم لربكم وهو اثبات الوجودانية للذات  
 الصمدية والله لمعنى اقول في ابتداء انواع الاملا  
 لاظهار وتوحيدية السماء بنظوم مشتغل على ماكل التنا  
 منظم لنظم الدوافع في الضاء والصفاء واعلم ان اذ لته  
 التوحيد شجون بها القرائن للجهل الوفا قال تعالى  
 والهيكل الواحد لله والرحمن الرحيم وقال سبحانه فاعلم  
 ان الله لا اله الا الله وقد جعلت كلمة التوحيد مفيدة لثاني  
 ما سواها في الدلالية وعدم غير في استحقاق العبودية  
 مع اعتداف جميع الكفاد بتوحيد الربوبية حيث قال  
 الله تعالى ولئن لم يكن خلق السموات والارض ليقول  
 لن الله قالت وسلم في الله شك فاطم السموات والارض  
 وزعمت الجوس والوسنة ان الضانع اشنان احدهما  
 خالو الخبوء والخر خالو البشر قد يقولون تعا الله خالو كل  
 شئ واما فقول تعا بعد كالمخوفين باب الاكتفاء من  
 طء الوالدي في مقام التنا ومنه قول عليه السلام  
 لمنه ببيدك والشرة ليس اليك اي لا ينسب اليك الشرة  
 تعظما كما لا يقال خالو كل طب والمنزلة بتركها والاقما  
 قال قل الامر لله وقول كل من عند الله وقال بعضهم

ولم يظهر بذكر الشرة  
 او الجوس والوسنة

او الجوس والوسنة  
 او الجوس والوسنة



احدهما بعضهم احدهما الظلمة والاخر النور وفساده اظهر  
 من الشمس لانهما عرضان متقبران الى موجدتهما كما قال  
 الله تعالى وجعل الظلمات والنور <sup>فما يجعلون</sup> لان ايجانه  
 مستخران لاهرهما كما قال تعالى وجعلنا الليل والنهار ايتين  
 ودليل التماثل في قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسدت  
 قطعي اجماعي لا ظني اقناعي كما توهم بعضهم على ما بيناه في محله  
 الا ليؤيدوه وذهبت الطبايعيون ان الصانع ادبعت الحرارة  
 والبرودة والرطوبة واليبوسة وذهبت الاقلية ان يكون الله سبحانه  
 داخل للمشترى والمختز والزهرة وعطارد والشمس والقمر وبطلوا  
 نهائهم عقلا ونفلا وصعدوا اصنام مع انهم الجاهلون واقترب  
 الى معرفة الرب من هؤلاء الذين يزعمون انهم الحكماء فانهم  
 يعرفون بربوبية تسبحة الله وانما يعبدون الالهة لقرابونهم  
 اليه ويكون نوالهم شفعاء لديهم واما التوحيد المصرف الذي  
 يقول ببلو وجودية والخلقية والاحادية ان الحق هو الله  
 جود المخلوق من الشئوبية والحامدية ان توحيد الله  
 بمان هو تصديق بالجنان واقراء باللسان على انه تعالى احد  
 في ذاته واحد في صفاته وخالق كل صنعة كما اشار اليه  
 بقوله الله الخلق مولدنا قديم وموصوف باوصاف الكمال  
 المراد بالاله معبود بالحق والخلق المخلوق وهو ما سوى الله  
 سبحانه

سبحانه والمولد هو السيد والناصر الرب ومتوفي الامر والقديم  
 ما لم يبق العدم وما ثبت قدمه اتمح اعدم فهو متضمن النعت  
 البقاء فهو الاول بلا ابتداء والاخر بلا انتهاء والظاهر بالصفات  
 والباطني بالذات وهو مولدنا نعم المولد ونعم النصير ليس كمن يشي وهو  
 السميع البصير وهو متصف باوصاف الكمال من نفوت الجبروت  
 وصفات الجمال الذاتية والافعالية والشئوبية والسلبية  
 فهو كما انه موصوف باوصاف الكمال من شهادات النقصان  
 والزر والتم الخلق من صفات الافعال وهي قديمة عندنا فهو  
 كان خالقا قبل ان يخلق المخلوق فالا لث اعرفه فاقال شاعرا  
 من قال الله لم يكن خالقا قبل ان يخلق المخلوق فقد كفر نشأ من  
 جهل به بتحقيق المسئلة هو الحق المتدبر كل امر هو الحق المقدر ذو  
 الجلال قال تعالى هو الحق لا اله الا هو وقال يد تدبر الامر من السماء  
 الى الارض وقال ان كل شئ خلقه بعد هو قال ايضا ادرك اسم بك  
 ذل الجارون والاكرام اي ذي الجلال والظهور والحمد لله  
 مستند الحيوة من صفات الذات وهي صفة حقيقة دائمة  
 بالذات تقتضي صحة وجود الصفات من العلم لا دونه  
 والقعدة ونحوها لمن قامت به المعزلة هي امتناع العلم  
 والقدرة ثم المتدبر هو العالم بعواقب الامور والمخلوق الثابت  
 وهو من اسماء سبحانه والمقدّر هو جلاله



على قدر مخصوص وقيل الموجد الذي يمتنع منه الفعل والترك  
 كل امر مفعول المدبر محذوف تقديره كل امر يقرب منه ما تقدم  
 فكل شئ من خير وشر ونفع وضرر وخطر مرقبضاً وقد  
 في الازد فلا ينبغي ذلك ولا ينبغي وقيل اشارة الى دخول وفيه  
 اشارة الى دخول افعال العباد في مخلوقاته على  
 المعزلة من مدبر الخير والشر القبيح ولكن ليس في المبالغة  
 من صفات الذات تقتضي ترجيح احد الجانبين من الترك  
 بالواقع ويدل فيها الشية والرضا والمحبة وهذا مذهب كثير  
 اهل السنة وقالت المعتزلة وبعض الاشاعرة الرضا والمحبة  
 نفس الطائفة والمشيئة وتختص المعتزلة بقولهم  
 ان الخير من الله والشر من العبد ونقول نرى بظهور من العبد  
 بحسب سببه لكن بخلافه سبحانه فيه وكل من ثم القبيح  
 بالصفة كاشتقة للشر وتسمية شر وقبحاً بالنسبة الى  
 تعلقه بنا وشره لنا لا بالية الى صدور عن خاتره  
 هذا احد معاني حديث الشريطين ايكل ثم القبيح والشر  
 يعني ان بالشرع وعند المعتزلة بالعقل والمحال بضم الميم  
 ما لا يمكن في العقل تقدير وجوده في الخارج وقيل المحال  
 والمحيل ما تقتضي ذاته عدمه والمردب هنا ما كان بعيداً  
 عن الصواب عند اول الالباب كالكفر والمعصية فانه

وصف المذنبين

سبحانه

خط

سبحانه من مدبرها غير واضح بها بقولنا وما شأنا  
 الا ان شأنا الله وقوله ولا يرضى لعباده الكفر ولما كان عبادة الخلق  
 من مدبر الخير والشر تقتضي نوره وضاه بها استندرك وما يبد  
 لا مستعمل المحال على غير المشيئة من الفعل قول من قال نعطي الله  
 وانت تظهر حجة هذا حال في الفعل بديع لو كان حجة صادقة  
 لا طاعة ان المحبة لمن يجب بطبع صفات الله ليست محبة ذات  
 ولا غير اسواء هذا التفصيل اطلق المصنف صفات الله فشمكت  
 صفات الذات وصفات الافعال فهي ليست عين الذات ولا  
 غيرهما كما هو مذهب اهل السنة ومذهب المكل اذا الصفات  
 عين الذات ومذهب المعتزلة انها غيرهما كما ذكر ابن جماعة  
 والمشهور عن المعتزلة في الصفات بالكلية حيث زعموا  
 ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعلق  
 بالمعلومات عالمها بالتقديرات قادرا الى غير ذلك نظر الى  
 ان في اثباتها ابطال التوحيد للزوم تعدد القدماء والضمير  
 في سواء عايد الى الذات وذكر مراعاة للاو ب و تنزهها للوقت  
 الغيرية الاصطلاحية وهو الذي يمكن الفصل عن الذات وقوله الفصل  
 لا الغيرية لظهور التباين بين الذات والصفات وانما كونها  
 ليست عين الذات فلا ان الصفات ليست عين الموصوف  
 وانما انها ليست غيرهما لان صفات تعال لا تنفرد

وكوله يدل من غير الانكيد  
 وقوله الفصل  
 الى ان المراد بالغير الغيرية



عن ذاته اذ لا يوجد مخلوقا صفاته  
 الذات والافعال مراكب قديما ومصنوعات الزوال اعلم ان  
 صفات الذات والافعال ما يلزم من نفيه نقيضه وصفات  
 الافعال ما يلزم من نفيه نقيضه والفرق بين الذات والافعال  
 ان الذات ما يمكن ان يتصور بالاعتقالات بخلاف الصفات فانها  
 كل ما لا يمكن تصور الالهيته والتجويد من قال الصفات  
 غير الذات فظهر الى الله الصفة قائمة بالذات وتقدم الذات  
 من الصفات ومن قال الصفات عين الذات فظهر الى  
 ان الذات غير منفصلة عن الصفات ومن قال لا عين ولا  
 غير لانها لو كانت عينها لكانت ذاتا ولو كانت غيرا  
 لزم التركيب وهو من الالاف والله اعلم بحقيقة الحال  
 والعين ذكر الله ذاك ثم صفة الذات العلم والحيوة  
 والقدرة والادرة والكلام قديمة بالاجماع واما الفعلية  
 وهي التكوين المعبر بخلق الاشياء وورق الاحياء والابدان  
 والانشاد والاحياء والافناء والانباء والاعمال وامثال  
 ذلك فهي كونه قديمة نزاع في مذهب ائمتنا الحنفية انها  
 قديمة ومذهب الاشاعرة انها حادثه وقيل المنازعة  
 في القضية لفظية لا حقيقية وقوله طر اخصم الطائفتين  
 الزنادقة ونصب على الحال من الضمير المستكن في قديما

كفر

بيان ان الصفات  
 ليست بالافعال  
 ولا هي بالذات

ومعنى

ومعنى مصوبات الزوال اي محفوظات من الزوال  
 عن الذات الموصوف بها ومن الزوال بمعنى الغناء  
 والعدم اذ ما ثبت قد مر استحالة عدمه فالمعنى  
 ان جميع صفاته صمدية اذ لية ابدية يستلزم  
 الله شيئا كالاشياء وذا انما هي جهات الستة  
 مسمى صفة مكمل معلوم لا غائب مجهول كما في بعض  
 النسخ ان يردّه نصب قوله وذا انما والاشياء لا معنى  
 ويستقيم الوزن بتقل حركة الهمزة وفي نسخة  
 لا شيئا مستكره وفي اخرى كشيء وهو ليس بشئ والمعنى  
 نحن معشر اهل السنة نسمى الله تعالى شيئا لانه  
 ليس كسائر الاشياء ذاتا وصفة بناد على ان الشئ  
 بمعنى الموجود فهو اولى باطلاق عليه لانه واجبه  
 جود وفاعله ممكن او متمنع الشهود وما يدرك على جوا  
 اطلاق عليه قوله سبحانه قل اني شئ كبير شهادة  
 قل الله واما اذ قيل النبي مصد شفاء فان اردت به  
 معنى الفاعلية وهو المريد تبت فبحوز اطلاقه على  
 الله كما سبق وان اردت به معنى المفعولية فلا  
 لقوله الله خالوكل شئ والله على كل شئ قدير

لما



وفي المسئلة خلاف الجهمية قالوا الله سبحانه لا يوصف  
 بأنه شيء ولا يكمل ما يشادكم المخلوق في إطلاقه ثم  
 قوله وذاتاي وتسمية ذلك كسائر الذوات كما استأد  
 إليه بقوله عز جهات الست خال لا حقيقة تنفعا  
 مخالفة لسائر الحقائق والذوات كما أن الصفات  
 مخالفة لسائر الصفات والدليل على جواز إطلاق  
 الذات عليه بعد الإجماع قوله عليه السلام لا تتفكر  
 وفي ذات الله ثم اعلم أن ما ورد الشرع بأطلاقه على  
 الله سبحانه أن كان متشكرا بين وبين غيره وجب  
 عند إطلاقه نفى المماثلة فيه كاشي والذات بخلاف  
 ما لم يرد الشرع بأطلاقه فلا يقال جسم لكل الأجسام  
 مثلا خلافا للكرامية في تجويزهم ذكر وجه الست فوق  
 وتحت ويأين ونسأد وامام وخلاف قوله عن جهات  
 الست متعلق بخلاف وهو خرج من بناء مقدور والجملة صفة  
 ذاتا وفي رد على المعزلة والقدرة أن الله في مكان ولا  
 المشبهة والكرامية الله على العرش سبحانه وتعالى  
 وهو رب العرش العظيم أي خالقهم وحاملهم فأنه  
 يقوم العلويات والسفليات وليس الأعيان المسمى

لدى أهل

لدى أهل البصرة في إثبات هذه الأسماء لمن ولو  
 من كماله نحو في قوله من استأد أو الاستئذان شاع  
 والبصرة نون في القلب يدركه الاستئذان والمراد بها  
 أهل المسئلة وخبر بالحق متفق أو يدل ويجوز دفعه  
 نصيبه والمعنى ليس الاسم غير المسمى عند أهل المسئلة  
 بل هو عينه كما قاله شاذحوه فلو قال وإن الاسم عين  
 للمسمى كان أظهر وتسمى ثم المسئلة اختلفوا في  
 مذهب أخذها أن الاسم عين المسمى والتسمية وهو  
 بعيد جد وثانها الله غيرها وهو نفى الجهمية والكرامية  
 والمعتزلة وقال الغزالي جماعة هو اللق والعلية  
 نظر المظهر والفرق في الاستعمال اللغوية العرفية  
 وثانها الله عين المسمى وغير التسمية وهو المصحح  
 ودليله قول سبحانه اسم ربك أي ذاته لا بها  
 لا عين ولا لفظ قال ابن جماعة وكان عين التحقيق  
 من منشاخ بقوله عجب ومن العقل وكيف اختلفوا  
 في هذه المسئلة قلت وقد نبه الامام الرازي وال  
 سادة على ذلك لا يظهر في هذه المسئلة ما يصلح حلا  
 لشراخ العلماء وقد أوضح العلامة البيضاوي  
 في قول نفية هذا المعنى وقد سبق حجة الاسلام



في المقصد الثاني في شرح اسماء الله الحسنى وما في  
 جوهره من حجب ولكل بعض ذواتها ما فيها  
 وكذا في وهي زايدة لتاكيد الذي لقوله تعالى ولقد مكنا  
 هم في ما ان مكناكم فيه والجوهر هو الخبز المتخمر الذي  
 لا يتجزئ والجسيم هو المتخمر المركب من جزئين فصاعدا  
 وهو يقبل القسمة والكل اسم لجملة مركبة عن جزئين  
 فأكثر من اجزاء محصورة والبعض اسم لجزء لا يركب  
 الكل منه ومن غيره فانشأ المصنف في هذا البيت بعض  
 الصفات السلبية وهو ان الله ليس بجوهر ولا جسم  
 ولكل والبعض مشتمل لكل اي داخل فيه وهو مشتمل  
 بكان ولا زمان ولا شئ من المكنونات بحال اذا المذكور  
 على اوجب الوجود بحال الخلق فيها وافترقا الى اربها  
 وفي الاذهان حقكون جزاء بوصف التجزئ لا ينخل  
 الاذهان جمع ذهن وهو الفطنة والمراد به هنا العقل  
 والمؤلف الثابت والكون الوجود اعلم ان هذا البيت في  
 بعض المتنون المعتمدة موجود هنا وفي بعض النسخ  
 عن هذا المحل ومضمونه مستفاد من سابقه والمحل  
 ان المتكلمين من اهل السنة والجماعة ذهبوا الى ان  
 وجود الخبز الذي لا يتجزئ في الخارج وان لم يرد

الاباضية

الانضمام الى غير وجهه بالنقطة وقالوا انها  
 تتجزئ في وضع غير متغير وان كانت مشتملة  
 على ذاتها في كل وقت ولا كان متجزئاً بنفسه والذين  
 افقوا انهم لم يلقوا بانقسامه فيكون الخبز في هذه الحالة  
 سقفة وبعض المتكلمين الى امتناع وجود الخبز الذي  
 لا يتجزئ وهذا من جملة الفطرية ليس من ضروريات  
 العقل بل هو ما افترقا خلق تعالى كلامه عن جنس  
 المقال ما هنا بمعنى ليس القرآن يخلق ويولد بالقرآن  
 ويولد بالمصحف ويولد بالقرآن وهو قولهم في هذا  
 فانه الكلام النقيض القائم بلا شئ سبحانه وكلام الله  
 فاعلى تعالى اي تعظم وتقدس كلامه الحق عن ان يكون  
 من جنس مقول للشيء وهو الحروف والاصوات التي هي  
 مخلوقة وليكون مخلوقا في الكلام انشاء الله تعالى  
 كلام الله غير مخلوق ولا تعالى القرآن غير مخلوق ولا  
 يسبق الى الفهم ان المؤلف من الاصوات والحروف قد كما  
 نقل عن بعض النسخ بل انه اتفق المسلمون على ان كلامه  
 لفظ المتكلم على الله كنههم اختلاف في معناه فذهب  
 الحق الى ان كلام الله تعالى معنى قائم بذاته ليس كحرف  
 ولا صوت ثم اختلفوا في ذلك فذهب النجاشي الى انهم على نقل

في النسخ



فوق العش

المصفاة

الصفات ومنه لفظ فوق في قوله تعالى وهو الهاء فوق في عباده  
وفي قوله سبحانه ان يخافون ربهم من فوقهم فلان فوقه قلوبهم والظلمة  
والرفعة كما قال سبحانه لا يعلو على العرش والرفعة وغير الارتفاع  
لقرينة لفظ ورة الظلم مستدركه بقوله لكن بل وصف التمكن  
والانصال اي بل وصف الاستقرار ولا نعت الاتصال لان  
كلهما في حق الله من المحال وفيه تدعى الكرامة والمجسترة في  
اشباه الجهة فان الكرامة تثبتون جهته العلوي من غير استقرار  
على العرش والمجسترة وهم الجنوية يصرحون بالاستقرار على العرش  
لظاهر الآية ولا يخفى فيها لان الاستواء له معان كالاستيلاء  
ومنه قول الشاعر قد استوي بشر على العراق من غير سيف  
ودم مہراق وكالتام والكا ومنه قوله تعالى ولما بلغ أشده  
واستوى والاستقرار ومنه قوله واستوت على الجودي  
فراستوا لا مع تعدد الاحتمال فان قيل فاللفظة جند  
في نزهة والمتشابهات اجيب بان فائدة اظهاده عجز  
الحوادث وقصور فهمهم عن كلام ربهم وتبعدهم بآياتهم  
فيقول الراي سحنون في العلم منهم امتا ب كل من عندنا  
فالنوفير الملائكة تعالى والاعتقاد بحقيقة مراد الله من غير  
ان يعرف مراد كمال العبودية في العبد ولهذا اخصاه  
الخلق غير اذمين على الله مراده سبحانه عبادة في العبد

١٤٠ : احتساب السلف في النفس والعرض بها وتوابعها



الاداء الصورية اقوى من العارة لان العبودية هي الرضا بما  
يقول الرب والعبادة فعل ما يرضى به الرب والرضا فوق العمل  
حتى كان ترك الرضا كقرا وترك العمل فسقا ولذكر يسقط العبادة  
في الآخرة والعبودية لا يسقط في الدارين وبهذا تبين ان  
ان مذهب السلوك اسلم العلم واحكم وما التشبيه وجها فمن  
عن ذكر اضاف الاها الى ما نافية بمعنى ليس خبرها وجها و  
الصون المحفوظ والاهالي هو اهل والمراد بهم اهل الشريعة والجماع  
عنه اي ليس التشبيه بجماعه من طريق استحقاقا حفظه عن  
ذلك الاعتقاد الغا سلا اهل العلم الذي لا يفرج عندهم  
الامر الكاسد ومن بوصف التنويه بين التعطيل والتشبه  
لقول تعالى كمثل شيى وهو السمع البصير ان الجملة لا  
الاولى تارة على المشبه في الذات والجملة الثانية تارة على المعطلة  
النافية للمصداق وذكر ان جماعة ان التضمن مخصص بالله  
يستعمل في غير ثم قال فان قلت قلنا طوق قوله اني حنف على  
مسببة دحمن البماهية وقول شاعرهم وانت غيت الوري  
لذلك دحمانا قلت المخصص للعرف بالالف واللام دون  
غيرهم واما جواب المرحشدي باشبه من باب فقير مستقيم  
وللمخصص على الديان وقت واحوال واذا ما نجال الديان  
المجازي مأخوذ من الدين بمعنى الجزاء ومنه قوله تعالى

ماكل

العبادة  
التي هي  
العبادة

قال البيهقي

ماكل بوجه الدين وقوله لكم دينكم ودين وحديثكم تدين تدين  
وهو من اسماء الله سبحانه شكاد واه النجاري في باب قوله تعالى  
ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن اذن له والوقت والزمان  
بمعنى واحد لعل احد بالوقت المعين بالانكشاف للازمة المختلفة  
واللألفظة واستند والمعنى لا يجزى عليه سبحانه ولا يقاد من وقت  
بحيث لا يمكن انفا كما كره فانه منزه عن ان يخضع على وقت او  
حال لانه الزمان والمكان والحال وانك ان مخلوقه الله تعالى فتمضي  
على المخلوقين لا على خالقهم لثلا يلزم قبول الموادف والتغير  
فان تلوها من امادات المدون وقد ثبت قدمه سبحانه وقوله تعالى  
من احوال الاشياء وغيره ذوى الاحوال لثلا يلزم الناقص  
في كلام الناطق في هذا المقال وقال ابن جماعة ليس جازم بل مالى  
لثلا يلزم ان يكون حاله في الحوادث والحاصل ان زعم خلق  
الامكنة والازمنة والاحوال المختلفة وكان الله ولم يكن معه  
شيى فاحلالا على ما كان ولو جعل هذا البيت بعد قوله وانانا  
عن جهة الست خاله كان انسب في الجميع بين الزمان والمكان  
هذه وفي المواقوف التي تعاكوا في جهة ومكان لزم قدم  
المكان وقد برهننا ان قدمه سوى الله تعالى وطيلة اتفاقه  
ومستغن الهوى من ساء واولاد اناث او ذوال اوار بالنسبة

جل



الزوجة ونحوها من المملوكات وقولها فأتى بالجدل من اوله بديل  
البعق من الكفر والمراد بالتفصيل على قصد التكميل والافالو ليدخل  
الذكر والانشى لغته ومرة قال الله تعالى والذين كفروا بآياتنا انهم  
ساحبة ولا طبا يعني الزوجية وما يتولد منها وقال الخ وهو الله  
احد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد وفيه تنبيه على  
الله احد الذات الصفات مستغن عن الكائنات وموجبه  
في قضاء اللاباط لم يحدث عن شئ ولم يحدث عنه شئ والمعنى  
ليس حادث ولا محل حادث وليس الدولة ولد ولا مشبه من  
ولده ولا صاحب ومن غيرها وفي البيت رد على الفصاحة في  
ضمهم الزوجة في مريم والابنة في عيسى وعلى كفاية في قولهم  
الله كنه بنات الله وقد قال سبحانه قد اعطى الباقين حيث قال  
تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة ان الله قال للمسيح  
منهم الا ارسوك قد قلت من قبله الرسل واتمه صليته كما في الاثر  
الطعام ان يحتاج ان لا اكلها بل يفتقر ان يخرج فضلها  
فيبولان وبقطان فكيف يصلح ان لا لوهية وقال في الا  
خرين اجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا ان الله  
واخلقهم وقال ويجعلون الله البنات سبحانه ولهم ما  
يشتهون الايات ولا يتبين تقدير مضاف في البيت ليستقيم  
معنى الكلام

معنى الكلام اي ومستغن المعنى عن اتخاذ نسبا اذ لا يلزم  
من الاستسقاء عن النشئ الشرب عنه فلو قال وقيل في  
المنزلة عن ابراهيم احسن بنا ك ذكر من كل ذي  
عون ونصر ونقر د ذوالجلال وذو المعالي العون هنا بمعنى  
الاغاثة والنصر بمعنى النصرة والدانة صطفو عليه يقال تقرب  
بالمراد اقامه من غير مشاكن وفيه المعنى ان الله تعالى كما  
هو منزلة عن النسب ل ولا ولا من ثمة عن المعين والنام من  
العباد في البلاذ فان تعالى عن العباد المدين وقد قال الحمد  
لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن  
له ولي من الدن وليرة يكره قال القرطبي ابن جماعة وهذا  
البيت مسوق للرد على النصارى والوثنية والشوئية  
انتهى واداد بالوثنية عبد الوثان والوثنية المجوس  
القالدين بالهين اثنين وقال الله تعالى اتخذوا الهين  
اثنين انما هو الله واحد فاياي فادعوه واطلوا النقرة  
ليشمل مع الشفرة ما ذكر الشفرة بالاحدية التي هي صفة  
ذاتية وبالواحدية التي هي صفة فعلية كما انشأ اليها  
بالوصفين وهما ذوالجلال وذو المعالي كما قال تعالى تبارك  
اسم ذي الجلال والاکرام او ذا العظمة والهيبة والنعما  
والرحمة فهو سبحانه موصوف بفضو الكمال الشامل



لا وصاف بالجلال بحيث الخلق قهرهم على فجز بهم على وقول النصارى  
نصب قهرهم على التولية لئلا يلبس المخلوقات من جهة التولية  
ثم يحينهم تحلى الجالية فبجانب من قهر العباد بالون  
كما قال تعالى كل نفس ذائقة الموت وكل من عليها فان وكل  
شيء هاكك الله وجهه الا ما استثناه كالحوادث والاعيان وغير  
هن عند بعض اهل السنة كاي حنيفة ومن تبعه وفي بعض  
وفي بعض نسخ طرأ بدل قهرهم فهو حال اي جميعا عند  
النسخة الاولى ثم يحينهم جميعا عند النسخة الثانية  
وما بينهما اذ يعون يوما يقول الله سبحانه ليكن الملك  
فوجب بذاته الله الواحد القهار وفي البيت دلالة على البعث  
للحسن والشر والجد بالاعمال على حسب الاحوال العقول تعالى  
فيومئذ يصدر الناس انشأنا ليس والاعمالهم فمنه  
يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا  
يره فلا هل الجنة درجات ولا هل النار درجات والمعاد  
من المخلوق ههنا الحيوان والالهياد والنباتات فان  
الله يبعث من في القبور ومن في اجواب الوحوش  
وحواصل الطيور وان يجمع اجزائهم الاصلية بعد اعادة  
ما في منها بالكلية بعثها ويجمع اجزائها ويعيد  
الارواح اليها بالنسخة الثانية وهذا هو البعث والنشور

ليس

ليس لهم ان الموقوف وهذا هو الخسر وقد قال الله تعالى ثم انكم  
يوم القيامة تبعثون وقال جزاء بما كانوا يعملون وعن  
ابن عباس الناس محزونون باعمالهم ان جزاء او نشر  
فالجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى  
في معنى الاثابة ويجزي يفتح التاء ومنه قول تعالى وجزاهم  
بما صبروا وهب ببطون الكتاب الى اثبات الاعادة بمعنى جمع ما  
تعرف من الاعضاء والاصول والجزاء بمعنى اعاده ما صدر من  
الاشياء ونقل العلة منه ابن جماعة عن بعض اهل السنة  
واكثر الفلاسفة حشيش الاجساد مطلقا وزعموا ان  
الحشيش انما يكون لادوار دون الاستباح وهو اصل بالنفس  
الفراتية والقوامع لفرقا بينه وبين الانا حديث النبوة  
وانكرت كثير من المعتزلة حشيش من الاخطاب عليهم  
وهو مردود بما ورد من ان الله يحيي ذات لاقتضاها  
انها والكمال العدل فيقتصر شاة الحشيش من القنادثم  
يقول كونه في شرا بافهمنا شرا يا فحينئذ يقول الكافر بالشي  
كنشرا بالاهل الخبز جنات ونقي الكفا داودا والكمال  
هذا بيان لتفصيل الاحوال فيما سبق من قوله فجز بهم  
على وقول النصارى على طريقة الاجمال نقيض النون والقطر لغة  
في النعمة بالكسرة والادراك بالكسرة الحوق والالتصال



والانصال والكمال بفتح التاء العقوبة والبال في نسخة  
واك بفتح الميم فهو جمع ذكر ك بفتح ثين او بفتح فسكون طبقه  
سوطيات التاء ومنه قوله تعالى ان لنا فقيها والذكر الماسطر  
من التاء والمعنى لا يبر ادجنات من النعمة والقرية يقتض  
فضله واللكفا طبقات ودرجات من الموقرة والفرقة بموجب  
عدل ولا يحجب على الله شيئ من اثابة الطبع وعقوبة العا  
خاره فالله عز وجل ثم مذهب اهل الحق والجنة والتا دخلو  
قان الان خلافا للمعتزلة ومن تبعهم من اهل البدع قال  
تعالى في الجنة اعدت للمتقين وفي التا اعدت للكافرين  
وفي بعض النسخ للمؤمن هنا بيت ذاته هو قوله ولا يغفل  
ولا الجنان ولا اهلها اهل انتال الجنان بكسر الجيم مع اللام  
والتا واهلها يبقون بوصف التحديد والتأيد كما نطويه  
الكتاب السنة خلافا للمعتزلة ومن بعدهم من البدعة حيث  
يقولون بفنائها وفناء اهلها يراه المؤمنون يعرفون  
واحد ذكره ومن مثال الضمير الباري في اياه يرجع الى الله الذي  
عليه لفظ مستقيمين انتهى الى اياه المؤمنون لا يبردون  
الكتا فانهم عما دهم يومئذ المحبون رؤيتهم بغير كلفة  
ولا ادراك احاطة فلا يتا في قوله تعالى لا يدرك الابصار ولا  
يلوغ من مثال صورة وهيئة قال تعالى لا يدرك الابصار

لا يبلغ

ولا يلوغ من مثال صورة وهيئة قال تعالى ويومئذ ناضرة وقال  
عليه الصلوة والسلام سيدونا ربكم كما ذكره القرآن في قوله البد  
لا تضامون وفي رواية ولا قضادون المعنى لا تتشكون في رؤيته  
تعالى كما لا تشكون في رؤيته القران البد وقال تعالى للذين  
احسنوا الحسنات زيادة وفيه النبي صلى الله عليه وسلم الحسن  
بلجنة والزيادة بالرفعة وقنا الله هذه النعمة وفي حديث ابن  
عمر عن النبي مذي وغيره في اهل الجنة والكرهم على الله من نظر الى  
وجهه غدوة وعشيا قيل ويحصل الرفعة بان يكتشفوا انكشافا  
تامتا فترها عن المقابلة والكان والمهنة الصورة ثم وقوع  
الرفعة من هذه الامتة باجماع اهل السنة وفي الامم السابقة  
احتمال ان لا ينال جنة وقال لا تظهر مساواتهم لهذه الامم  
في الآخرة وفي كل الامم المرجحان نقلا عن القواعد الصوفي لابن  
عبد السلام ما يقتضي ان الرفعة خاصة للبشر والآلاء  
والنور لا يروى وبسط الكلام في ذكره ومن احاده قلبه لاجع  
هتكم وفي شرح جمع الجوامع لابن جماعة ولا نقول عن الآلاء  
في القول الديانة لا امام اهل السنة والجماعة الشيخ ابى الحسن  
المشعري ان الملائكة يرونه وتابعه على كل البهي في كتابه  
الرؤية وممن قال بذلك من المتأخرين الحافظ العلامة  
ابن القيم ثم جلال بن البلقيني كما نقله عنها شيخنا الحافظ



الحلال المسيوطي ثم قال هو الذي حج بلا شك انتهى وتقتضي ما نقله  
 عن البلقي الميل الى حصول الرواية لمقتضى المتن ايضا ثم في النساء  
 اقوال حكايان ابن كثير في اواخرها وحده الله قول لا تترين لانهن تقصر الشهور  
 ولا ينفق نصفه الثاني لانهن برين اخذ من عموم مائة التصوص  
 الواردة في الرواية وهو الظاهر لا مريية الثاني لانهن برين في  
 مثل ايام الاعيان في الدنيا عند تجزية لاهل البتة تجليا تاما في  
 الايام المذكورة في حديث دواه الدوا فحق في كتاب الرواية ثم ذهب  
 اهل السنة الى سجادة بري وبري في الماد الاخرة ومذهب اهل الهنيل  
 الدارة في الله تعالى لا يري ولا يري وبرية قوله لم يعلم بان الله يري  
 وقوله تعالى وهو يدرك الابصار ومذهب المعتزلة انه يري وقد  
 ما يريه وذكر ابن جماعة الله قال بعض اشياخ الفقيهين ما للمعاصرة  
 مسئلتان هذه وقدم العالم قلت في نسبة الثانية اليهم تساهل  
 اقول ولعل وجه الاختصاص ان المعتزلة لو دخل المبني يكون  
 محروما من الرواية وقالوا انما الرواية الرواية ولكن بالقلت  
 وقالت الكرامية يري الله في الاخرة جسمه تعالى الله عن  
 ذلك فيسبون الاداء به بشباع الضمير للوزن فيا حسنت ان اهل  
 الاعتزال المناوي محذوفون نصيب حسنة ان يفعل مقدرة قد يري  
 فيا قوم احذروا حسنة الاعتزال في تحقيق هذه المسئلة  
 كقول الشاطبي رحمه الله في اضعاف الامم ان يسي بسهران وكما  
 في التنزيل

العقل بالاعمال والجنون والعقيدة في كل صولة ذات الركوع وسبح  
 وضوء الغسل المضمضة والاشفاة وغسل سائر البدن وستة الغسل  
 ان يسجد للغسل في غسل يديه وفجره ويزيل الخباثات ان كانت  
 على بدنه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة الا غسل رجله فيفرض  
 الماء لانه وسائر جسده ثلثا ثم يمسح من ذلك المكان  
 في غسل رجله ليس على الماء ان تقصص ضارها في الغسل اذا  
 بلغ الماء اصول الشعر والعلاني للموجبة للغسل انزال الماء على وجه  
 الدقة والشهوة من الرجل والماء والسقاء الخباثات من غير  
 واليخنة القاسوس وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل بالمضمضة والعقد  
 والا حرام والعقد وليس في الذي والودي غسل وفيها الوضوء والظاهر  
 من الامامات جارية على السجادة ولا ودية والعيون والابان  
 وما را الحيا او لا ينجى علماء اعظم من الحنفية والشيعة واليحيى على غلب  
 على غيره فاخرج عن طبع الماء كاشية والماء ماء النخل والماء الباقية  
 والماء وما لا يذوب ويجوز الطهارة بما لا يطهر شيئا فحسنت  
 فقلل حاد وصاف كما لا بد الماء الذي يخلط بالاشنان والماء  
 والزعفران وكل ملاد اثم وقعت فيه نجاسة لم يجز الا ان يمسح منه

في قوله المحسن



في الجوار استعمل في طهارة الاحداث والمستحاضات

فيلان اوكثر لان النبي صلى الله عليه وسلم في حفظ الماء من النجاسة وقال  
 السرة لا يبولون احكم في الماء الدائم ولا يفتلن فيه من الجنابة وقال  
 عليه السلام ما اذا استقيط احدكم من متاهة فليغتسل منه وقال  
 حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدي ابن باسنت يدهم بالماء الا اذا جاء  
 وقفت في نجاسة جاز الوضوء منه اذ لم يزلها اني لا لها لا يستقطع  
 جليل الماء والعذر من العظم الذي لا يخرج من احد طرفيها  
 الاخر اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من  
 جانب الاخر من الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه وموت صاحب  
 النفس في الماء لا يتنجس به ولو كان باب والذائب والنجاسة  
 الحرة في ما يغسل في الماء لا يغسله كاشعير وانفق والسطح  
 والماء المستعمل كما اذا لم يجد حدث او استعمل في المدة على وجه  
 القربة وكما اذا لم يبق في قدر طهر وجازت المخلوكة في الوضوء  
 منه الا جليل الخنزير والدم وشوائب وعظمها ووثقها و  
 عصبها وحقها حارها اذا وقعت في النجاسة نزعها وكان  
 نزع ما فيها من الماء طهارة لها فان مات فيها فانه  
 او عقوق او صفة او سوداوية او سام الرصد نزع  
 النجاسة من  
 النجاسة من

منها ما بين عشرون دنوا الى ثلاثين دنوا كغير الدنوا  
 وصفها ابن مانت فيها حامة او دجاجا وسوق  
 منها ما بين اربعين دنوا الى ستين دنوا وان مات فيها  
 كلب وشاة او امي نزع جميع ما فيها من الماء وان كان انتفخ  
 من الحيوان فيها او تنفخ نزع جميع ما فيها من الماء صغير  
 الحيوان او كبيرها وعقد الدلاء بغير الدلو بغير السهم الى  
 والبلدان فان نزع فيها ببلو عظم قد رمى من الدلو او  
 احسب بغيره كان كانت البئر معينا لا ينزع وجب نزع ما فيها  
 اخراجا مقداما كان فيها من الماء قد روي عن محمد بن  
 الله بن ابي عمير قال من نزع منها ما بين ثلثة دنوا  
 ذاب في البئر فارة وغيرها لا يدري متى وقعت ولم تنفخ  
 ولم تنفخ بها دواصلوة يوم وليلا اذا انقضى الوضوء  
 ومنها غسلوا كشي اصا بدماء وها وان كانت قد  
 او شفتين اعادوا صلوة ثلثة ايام ونيا لها في قول  
 حقيقة روى عنه وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله ليس عليهم  
 اعادة ينشئ حتى يتحققا متى وقعت ونحو ذلك وما يات في طهر

ليلى اذا كانوا قد نزعوا منها وغسلوا كل  
 شئ اصا بدماء



وسؤال الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس وسؤال الله  
 والتعاجيل للثروة والسباع الطير وما سكن في بيوت مثل  
 الحية والفأرة مكره وسؤال الحمار والعقل مستكره فيها  
 ما يحذر فيها فوضاها ويشتم بائنها ابتداء بآذان باب التيمم  
 ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو كان خارج للمدينة أو بين  
 عتلي أو الكروان يجوز له أن يستعمل التيمم فان استعمل الماء  
 استعمله و غافرا في التيمم غسل بالماء ان يترك البرد أو يضر  
 فانه يتييم بالصعيد ويشتم في مسان يسبح بايديها وجهه  
 ويسبح بالاشبع يد بيد الى المرفقين واليسبح في البسابة والحد  
 سود ويجوز التيمم عند الحاجة ومحمد رحمه الله بك  
 ما كان من جسد الارض كالتراب والصل والجر والجر والجر  
 والثرثرة والكتيل والورنيخ وكان البوك والجر والجر والجر والجر  
 خاصة والنية في التيمم ومسحبه في الوضوء وينقض التيمم  
 كل مشي ما ينقض الوضوء وينقض ايضا ذوبه الماء اذا  
 على استعماله ولا يجوز التيمم الا بصعيد طاهر ويستحب لمن وجد  
 الماء في آن الوقت وهو يجرؤ الى المسجد في آخر الوقت ان يؤخر  
 الصلاة

طاهر  
 وكسح  
 حذير

الصلاة لا اخل الوقت فان وجد الماء قوضا وصلى والا  
 يتم وصلى ويصلي ويتم ما شاء من التيمم والتم  
 فل يجوز التيمم للمسلم اذا اجبرت جنازة والي  
 غيره فان ان الشغل بالظهر ان تقوية صلوة التيمم يتم وصلى مع  
ان من حضر العبدان ان استغسل ان تقوية ان تقوية  
 صلوة التيمم ويتم وكذا قوضا فان ادرك الجماعة صليها  
واصل الله اربعاء وكذلك ان اضيق الوقت فحينئذ ان قوضا  
 ان قوضا فانه الوقت لم يتيمم وكذا قوضا ويصلي  
 فحينئذ المسافر اذا نسي الماء في رحله فحينئذ وصلى  
 ذكر الماء لم يعد صلوة عند ان حنفية ومحمد رحمه الله بعد  
 عند ان يؤخر ليس على التيمم اذ لم يغلب على ان يؤخر ماء  
 ان جليل الماء فان غلب على طهر ان هناك ماء يجوز التيمم  
 حتى يغلب ان كان مع رفيق ماء صلي منه قبل ان يتيمم فان  
 منع من تيمم با المسح المسح على الخفين جائز ان التيمم من  
 كحدث موجب للوضوء اذ البغضين على طهارة كاملة ثم نشأ  
 فان كان مقيما مسح يوما وليس له وان كان مسافرا مسح ثلثتي ايام  
 ان الوقت











[illegible]

في الآخرة ويصدق إذا قبل بعد الفلاح الصلوة خبر من النبي  
والقائمة مثل الأذان الأتي بزبد فبعد الفلاح قد قامت الصلوة فيها  
مركب وتوسل في الأذان وحده في الأقامة ويستقبل بها القلب  
فإذا بلغ إلى الصلوة حق له وجسدياً وشهراً لا يؤذن لها  
وتنعم فإن قامت صلوة أذن للأول وأقام وكان مخيراً  
والثاني أن شاء أذن وأقام وإن شاء أقبل على الأذان  
وينبغي أن يؤذن ويقيم على ما كان إذا نذر وضوءاً أو  
يكره أن يقيم على غير وضوء يؤذن وهو جاز ولا يؤذن  
للصلوة قبل دخول الوقت بها إلا في العتد إلى خوف <sup>بأن</sup> يشك  
الصلوة التي يفتن عليها ليصل إلى أن تفتن الطهارة من الأحداث  
والإكثار على ما قد تراه ويستعمله والوقوف من الركوع  
الستة إلى الركبت والركبت من العورة وبدن المائدة <sup>التي عليها</sup>  
عورة <sup>أو</sup> الجبهة أو كنفها أو مكان عورة من <sup>الصلوة</sup> عورة  
من الأمتة يطشها وطشها عورة وما سوى ذلك من  
بدنها قليل بعورة ومن لم يجد ما ينزل به النجاسة صلى معها  
ولم يعد للصلوة ومن لم يجد ثوباً صلى عرياناً أو عذوياً <sup>أو</sup> بالركبت  
والسجدة ولو صلى قائماً أو اجزأه والأول أفضل وينوي للصلوة التي  
فإن نيتاً



يدخرهما بنيتا للفصل بينهما وبين الخسبة بقل وسبقيل  
 الا ان يكون خافيا قسرا الى اي جهة فانه ان اشتبهت عليه  
 القبلة وليس في شئ من سائر ما فيها اجتهاد صلي وان علم  
 انه اخطأ بعد ما صلي فلا اعادة عليه وان علم ذلك وهو في  
 الصلوة التذلل للقبلة ونسب عليها والله اعلم باب صفة  
 الصلوة فانظر الصلوة ستة التزعية والقيام والقراءة والركن  
 والقبلة في اخر الصلوة مقدار المشقة ما زاد على ذلك فهو  
 فاذ ادخل الرجل في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير عازي  
 ابعاضه شحني اذ فيه فان قال بلامن الكلي الله اعلم واعلم  
 الرحمن اكبر اجزا عندنا في حقيقته ومحمد ربهما الله وقال ابو بكر  
 لا يحل له الا بلفظ التكبير ويحمد يسبحه المني على اليسرى ويضعها  
 تحت سرة ثم يقول سبحان الله ثم يكمل وقبلا له اسلك  
 وقبلا جذا ولا الله لك ويستشهد بالله من الشيطان الرجيم  
 بسم الله الرحمن الرحيم وسبحها ثم يقرأ فاتحة الكتاب و  
 سورة معها او كتابات اخرى في سبيل الله تعالى واذ قال  
 الامام ولا الضالين قال امين ويقولها الموقوفون فيكون  
 ثم يكبر ويركع ويستشهد بسجدة على يمينه ويقع اصابعه على

خوف

يجوز

ايضا امين في

قله

قلوه ولا يرفع رأسه ولا يتكلم ويقول في ركوعه سبحان  
 الله ثلاثا وذللا بركعة ثم يرفع رأسه ويقول تسبحون الله  
 حمده ويقول المؤمن سبحان الله ثلاثا وكوفيها كبر وسجد وسجد  
 يسجد على الارض ويضع وجهه بين يديه كفية يسجد على الارض  
 اقصا على احداهما جازعا في حقيقته ربه الله وقال ابو بكر  
 وسبحها الله في كل الاقفار على الاقل من عند فان سجد على  
 سجدة او فاضل فوجبه جازع يسجد في سجدة في سجدة  
 ثم يركع ويضع اصابعه على القبلة ويقول في سجود سبحان  
 الله ثلاثا وذلك اذ نام يرفع رأسه ويكبر فاذا اطمأن  
 جالس كبر وسجد واذا اطمأن ساجدا كبر وسجد فاذا اطمأن  
 صاعدا قد علم ولا يقعد ولا يعتمد بسجدة على الارض ولا يقعد في  
 الركعة الثانية مثل ما فعل في الاولى لا يستفتح ولا يقعد  
 ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى فاذا دفع رأسه من السجدة في  
 الركعة الثانية اوترش خط السجدة على يمينه او شماله في سجدة  
 ويضع اصابعه على القبلة ويضع يديه على فخذه  
 ويشهد والشهادة ان يقول التحيات لله والصلوة والسلام

من الركوع

ثم



السلام على آله النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليها  
 وعلى عباد الله الصالحين استشهد ان لا اله الا الله واشهد ان  
 محمدا عبده ورسوله لا ينقض هذا في العقدة الاولى بقوله  
 الاولين اخرين فاحسن الكتاب خاصة فاذا لم يفر  
 هذه جلسة المجلس الاولى وشهد وصلى على النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم ودعا له بما يشاء من العاقلة والادعية للماء خورة  
 ولا يدعونها بشيء لان الناس لم يسمعون بهيت فيقول المستأجر  
 عليكم ورحمة الله وبركاته وسلم عن سائر مثل ذلك ويجوز  
 لكثرة في الخبر والركعتين الاوليين في الفريضة والعشاء من كان لها  
 ما وضع الامام الرواية فيما بعد الاولين وان كان متقدرا  
 فهو بالخيار وان شاء وجوه واسم نفسه ان شاء خاف وخوفا  
 المرافقة في الظهور والسر والعلانية كعاد ولا يقصر عن سائر  
 ويقت في الثالث قبل الوقوف في جميع السنة ويقرأ في كل ركعة  
 من المون فاحسن كتاب وسورة معها فاذا ورد الفريضة  
 كبر وقبض يمينه ثم قنن ولا يفت في صلوة غيرهما ولا يفت في الصلوة  
 قراءة سورة بعينها او يحسن ان يتخذ سورة بقلوبه لا يقرأ  
 غيرها وادنى ما يحسن من القرآن في الصلوة ما يقرأ في الصلوة  
 شاملا عندنا

عاشا

غير عام

عندنا في حقيقته ورحمة الله وقال النبي في يومئذ محمد الله  
 ان من شئنا ما قصار ولست طوبى ولا يقرأ المزمع خلق الله  
 عام ومن ادخله في صلوة غيرهما في غير الله  
 ومنه المتابعين والمجاورة منه من كذا هو اول الناس بالامام  
 اعلم بالشيعة فان تساوا وانا في غير الله تعالى  
 تساووا واولهم فان تساوا وانا في غير الله تعالى  
 في غير الله تعالى في غير الله تعالى فان تساوا وانا في غير الله تعالى  
 ان لا يقول بهم الصلوة ويكره النساء ان يصلن بعد من  
 جماعة فان فعلن ذلك وقت الامام وسلي من صلى مع الجماعة  
 عن غير الله فان كان اثنين تقدم عليهما ولا يجوز للرجال ان  
 يتقدموا امرأة ويصلي الرجال ثم النساء فان قامت  
 امرأة الى جنب رجل وهي امرأة كان في صلوة واحدة فسد صلوة  
 ويكره للنساء حضور الجماعة واما من كان في الصف في غير الله  
 للرجال والنساء ولا يفسد الطاهر خلق من يرسل الله ولا يفسد  
 هات خلق المستحاضة ولا الفاعل خلق الا في ولا المستحاضة  
 خلق العريان ويجوز ان يؤم الشيخان والمجاهدين على النكاحين

جماعة

نتم الحاشية

عندنا في حقيقته ورحمة الله  
 وقال النبي في يومئذ محمد الله  
 في سائر الصلوة







والصلاة ركعتين بعد الفجر  
والصلاة ركعتين بعد الظهر

والصلاة ركعتين بعد المغرب  
والصلاة ركعتين بعد العشاء

وإذا طهر المسلم فقل البسملة ثم الله ان صلى ثمان ركعات بسليمة واحدة جاز ذكره الزيادة

وبعد الفجر العشاء واربعا بعدها وان شاء ركعتين وتوافق  
النهار واربعا ركعتين بسليمة واحدة وان شاء ركعتين  
الزيادة على ذلك وقال النبي في عمدة نعم الله ان يزيدنا ليل  
على ركعتين بسليمة واحدة في المحضر واجبة والركعتان الاوليتان  
في غير المحضر ان شاء الله وان شاء ركعتان في غير المحضر  
والقراءة واجبة في جميع ركعاته انقل وفي جميع النوازل من ركعة  
في صلاة انقل ثم فسد ما قصاها فان صلى اربع ركعات فقل  
في الاولى افسدنا الاخيرين قصا ركعتين وبصلى النافلة قال  
عندنا مع النورة على القيام وان اقمها قائما فقل جاز  
عندنا مع روح الله وقال لا يجزيه الا من عذره من كان خارج  
المسجد فقل على ايدى الملائكة جنة توجهم في يومي اياما  
السجود سجد في السجود واجبة في الزيادة والنقصان بعد السجود  
سجد سجدتين للسجود ثم تشهد ويسلم والسجود انتم  
المسلم اذا رخص في صلاة من جالسها او تكلم في صلاة مستونا او لا صلاة  
جسدها فاحسب الكتاب او القوت او الشهاد او كبرياء الله  
العبد من اوجه الامام فيما يخاف وخافت فيما يحرم وهو

الامام

جنسها

الامام يوم جسد الموت السجود فاذ سجد الامام لم يسجد الموت  
وان سجد الموت لم يلزم الامام ولا الموت السجود ومن سجد من  
القعدة الاولى ثم تذكر وهو الحي حال القعود او بعادته مجلس  
وشهد بان كان في حال القيام اقرب لم يعد ويسجد السجود من  
والا سجد من القعدة الاخرة فقام الى المأمومة سجدة بطلت فرضه  
وتحوت صلاة وتلا وكان عليه ان يصنع اليها ركعة سادسة  
وان قعدت الا ربعه فقد بالشهادة ثم قام ولم يسجد ففقد القعدة  
الاخرة وادى القعدة ما لم يسجد في المأمومة ويسلم وان  
قعد المأمومة بسجدة ضمن اليها ركعة اخري وقدمت صلاة  
والركعات لنافلة ومن شلك في صلاة فليدركها في  
ام اربعا وفي ذلك اول ما عرض للمسلم في الصلاة فان كان  
الشك في ركعة كثيرة النبي على غلب ظنه ان كان له ظن وان لم يكن  
له ظن بين على اليقين باب صلاة المايض اذا قعد على المايض  
القيام صلى قاعدا ركع وسجد وان لم يستطع الركوع وسجد  
يوم ايام برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع  
الرأسه شيئا يسجد فان لم يستطع القعدة استلم على ظهره وجعل  
رجليه في القبلة ويومئ ان لم يستطع الايام برأسه اخرة الصلاة  
بخروج

رجع الى القعدة ما لم يسجد في المأمومة  
ويسجد للسجود وان قيد المأمومة بسجدة

الى المأمومة

بالركوع والسجود وان اضطر على جنبه  
ووجهه الى القبلة او من جاز فخرج



ولا يقبله

ولا يوم سبحة ولا يجزئها فان قد على القيام ولم يقبل على الركوع  
 واستحبوا لم يلزم القيام ولا يقبله وان كان يصلي قاعدا يومئذ  
 فان صلى الصلوة في بعض صلواته قائما ثم حدث به مرض فقامها قاعدا  
 ركع وسجد او يومئذ ان لم يسلم الركوع وسجد واستلقا  
 ان لم يسلم الركوع ومن صلى بعض صلواته قاعدا والركوع وسجد  
 لم يضره ثم صح على صلوة قائما فان صلى بعض صلواته يائما ثم قد  
 على الركوع واستسجد واستأنف صلوة ومن اعني عليه خمس صلوة  
 فادونها فضاها اذا صح فان ما نك بالاعمال اكثر من ذلك  
 لم يقبل باجبه سجود الثلاثة وسجد السجدة في الركوع اربع  
 سجدة في الركوع اربع في الركوع والركوع وسجد السجدة في الركوع  
 وفي الركوع اربع في الركوع والركوع وسجد السجدة في الركوع  
 استسجد واقرأ باسم ربك والسجود واجب في هذه المواضع  
 كلها على السجدة في الركوع والركوع وسجد السجدة في الركوع  
 اوله بقصد فاذا اتى الامام اية سجدة وسجد بها وسجد بها  
 المومنون فان اتى المومنون لا يسجد الامام ولا المومنون وان سمعوه وهم  
 في الصلاة لا يسجدون من اجل انهم معهم في الصلاة فليس يسجد  
 في الصلاة ويسجد بها بعد الصلاة فان سجد بها في الصلاة

لم يجزئهم

ومن ادعى سجدة فليجزم  
 ومن ادعى سجدة فليجزم  
 ومن ادعى سجدة فليجزم  
 ومن ادعى سجدة فليجزم

لم يجزئهم ولم تقبل الصلاة واما في الصلاة فيجوز لها ثم فعل  
 في الصلاة قاعدا ولم يجزئها السجدة الاولى وان قالوا في الصلاة  
 ولم يجزئها خرج منها لم يقبلها ومن ركع صلاة وسجدة واحدة  
 في مجلس واحد جازة بسجدة واحدة ومن اورد السجود ركعتين  
 برفع يديه وسجود ثم كسبه في ركعتين فلا يستعمل ولا سجدة  
 اية صلاة المساء والسجدة التي في غير الاحكام ان يقصد  
 الانسان موضعاً بين وبين سجدة فليجزم في ركعتين برفع يديه  
 الا بالوشية الاقدام ولا يعجز في ذلك السير قالوا وفصل المساء  
 وعندنا في صلاة ركعتين ركعتان لا يجوز في الركعة الثانية  
 فان صلى اربع ركعات وقد فعل في الثانية مقدماً لا تشهد  
 السجدة ركعتان عن فرضه وكانت الاخيرتان ركعتين وان لم  
 يقصد مقدماً لا تشهد في الركعتين الا ويدين بطلت الصلاة  
 ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا فارق بيوت ولا يزال في حكم  
 السفر حتى ينوي الاقامة في بلدة خمسة عشر يوماً فصاعداً  
 فيلزم الاقامة اقل من ذلك لم يجزئها في الصلاة في بلدان  
 بنوا ويقوم فيها خمسة عشر يوماً وانما يقول عدداً خرج او بعد

المصرح

و يستعمل ومنه

اعلم وان نوي الاقامة



يخرج حتى يتي على ذلك سببين وكعتين واذا دخل المسجد او من المسجد  
 قوي الاقامة خمسة عشر يوما في الصلوة واذا دخل المسافر في  
 صلوة المقيمين بعد الوقت اتم الصلوة وان دخل معشر  
 فالنية لا يحرم صلوة خلفه بخلاف ما اقتضاه في القامية حيث  
 لا يجوز ولا صلى المسافر بالمقيمين صلى وكعتين وسبعا ثم اتم المقيمين  
 صلواتهم ويحجب له اذا سلم ان يقول اتموا صلواتكم فان اتموا  
 سقط واذا دخل المسافر مضى اتم الصلوة وان لم يمتدحها  
 قامة فممن كان له وطن فاستقل عنه واستوطن غيره ثم  
 مسافر قد دخل وطنه الاول لم يتم الصلوة ومن قامة صلوة  
 في السفر قضاها في الحضر وكعتين فان قامة صلوة في الحضر  
 قضاها في السفر انما واذا اتموا للمسافر ان يقيم بكنة ومنا  
 خمسة عشر يوما اتم الصلوة الا ان ياتي احدهما والقائه  
 بالمطير في السفر والخصه سواء كان صلوة الحية لا يصح  
 للجمعة الا في مصر طامع او في بعض المديريات لا يجوز في السفر ولا يجوز  
 اقامتها الا اذا حضر السلطان او من اموره السلطان ومن  
 شرطها الوقت فتصح في وقت الظهر ولا تقبل بعده وشرطها

الخطبة

١٩ اذا نوى المسافر ان يقيم بكنة او منا خمسة عشر يوما ثم انصرف

الخطبة قبل الصلوة ويخطب الامام خطبتين يفصل بينهما بقراءة  
 ويخطب قايما على الطهارة فان اقتصر على ذكر الله تعالى جاز عندنا  
 حنيفة وحسن الله وقال ابو يوسف ومحمد ومحمد بن عبد الله  
 من ذكر طولي سبب في خطبة وان خطب قاعدا وعلى طهارة  
 جاز في كبره ومن شرطها الجماعة واولهم ثلثة سوى الامام  
 عندنا حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ومحمد بن اسحاق سوى الامام ويحب  
 الامام للثلاثة في الكعتين وليس فيها اقامة سورة بعينها ولا يجزئ  
 على ساق ولا امانة ولا مريد ولا بعدد في حق فان حضر وصلى  
 مع اجزئ من زمن الوقت ويجوز للمسافر والعبد والمجنون ان  
 يوقع في الجمعة ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل الصلوة  
 الامام ولا عند المكنة له ذلك وجاز صلواته ان يدركه في  
 الجمعة فتوجب اليها بطلان صلوة الظهر بالسعي عندنا حنيفة  
 ولا لا تطرح حتى يدخل مع الامام ويكره ان يصلي المغرب  
 في جماعة يوم الجمعة وكذلك اهل البيت ومن ادرك الامام يوم  
 الجمعة صلى معه ما ادركه ونسب على الجمعة وكذلك ان ادرك في  
 الشهادتين والجمعة في السهو بيت عليها الجمعة عندنا حنيفة  
 ابو يوسف وقال ومحمد ومحمد بن اسحاق الجماعة

لا يكره ان يخطب  
 على طهارة

٢٠ من صلى ولا يصح

قبل صلوة الامام ١١

٢١ فان كان مع



ويفعلون ويصليون ويقيمون في الصلاة

ثم خطيب  
ثم خطيب

وان ادركها نيت عليها  
انظروا اخرج الامام يوم الجمعة الى المسجد في صلاة الصلوة  
والكلوم حتى يفرغ من خطبة وان اذن المؤذنون يوم الجمعة  
الاذان الاول قرأ الناس السبع والستين وتوجهوا الى  
الجمعة واذا صعد الامام المنبر جلس واذا اذن المؤذنون  
ثلاثين يركع المنبر فاذا اتم من خطبة قاموا صلوا باب  
الصلوة العيدين يستحب في يوم الغفران يطعم الانسان  
شيئاً قبل الحج الى المصلى ولا يكف عن طيقه صلى عند  
خفته وقال يكبر ولا يفتل في المصلى قبل صلوة العيد  
فاذا طلت الصلوة بارتفاع الشمس ففتها الى الزوال  
فاذا زالت الشمس خرج وقتها ويصلي الامام بالناس  
ركعتين ويكبر في الاولى تكبيره افتتاح وتلتا بعدها  
ثم قرأ فاتحة الكتاب وسورة معها ويكبر في ركعتيها  
ثم يسجد في الركعة الثانية بالقراءة فاذا فرغ من القراءة كبر  
ثلاث تكبيرات كبر تكبيرة واحدة يركع بها ويرفع يده في تكبير  
العيدين ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يعلمان فيها صلاة  
الغفران احكامها ومن قاتل الصلوة العيد مع الامام لم يفتها  
فاذا غاب الغفران الى الناس فشهد عند الامام براءة الغفران  
فان

بعد

خطبة

بعد الزوال صلى العيد من الغفران حدث عند وضع الناس في  
الصلوة في اليوم الثاني لم يقصها بعد ويستحب في يوم الاثنين  
يفضل وينطبق ويؤخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة ويوجه  
الى المصلى فهو يكبر ويصلي الاضي ركعتين كصلوة الغفران ويخطب  
بعدها خطبتين يعلم الناس فيها الاضي وكبيرات  
الاشية فان حدث عند وضع الناس من الصلوة في يوم الا  
ضحي صلها من الغفران بعد الغفران ولا يصليها بعد ذلك وكبيرات  
الاشية والله عقيب صلوة الغفران من يوم العرفة وآخره عقيب صلوة  
العيد من يوم الغفران في خفته وقال ان عقيب صلوة الغفران من  
اخلاص امام المؤمنين ويكبر عقيب الصلوة للغفران ان يقول الله  
الاعظم الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
صلوة الكسوف اذا انكسفت الشمس صلى الامام بالناس  
ركعتين كل ركعة ثلثون ركعة وكبر في كل ركعة وكبر في كل ركعة  
فيها ويخفي عند الركعة وقال لا يصلي الامام بالناس  
ركعتين بحجة فيها الاضي ركعتين بعدها حتى يتخلى المشركين ويصلي  
بالاسلام امام الذي يفتي بهم الجمعة فان احضر الامام صلها  
الناس في وليه في خسوف القمر جماعة فانما يصلي كل واحد  
فصلاته



لنفسه وليس في الكسوف خطبة يابى صلوة الاستغفار  
 قال ابو حنيفة ليس في الاستغفار الدعاء ولا استغفار وقت صلاته  
 يصلي الامام بالناس ركعتين يجزئهما بالركعة ثم يخطب بعدها  
 ويستقبل القبلة بالدعاء ويقبل للامام رد الاموال بقوله لا تقوم  
 بكنتم ولا يحضر هذا الزم في الاستغفار يابى قيام رمضان  
 ينبغي ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي  
 بهم امامهم خمس ركعات في كل ركعة تسليمان ويجلس  
 بين كل ركعة ركعتين مقدار ركعة واحدة ثم يوتر بهم ولا يصلي  
 الموتر جماعة في غير شهر رمضان يابى صلوة الموقوف اذا  
 شئت الخوف جعل الامام الناس طائفتين في رجل العدة  
 وطائفة خلفه فصلى هذه الطائفة ركعة وسجدتين فاذا  
 دفع واسم من السجدة الثانية مضى هذه الطائفة الى  
 جلة العدة وبادت تلك الطائفة الاخرى فيصلي بهم الامام  
 ركعة وسجدتين ويشهد وسلم ولم يسلموا يقوم وذهبوا  
 الى وجه العدة وبادت الطائفة الاولى فيصليها ركعة  
 وسجدتين بغير قراءة وتشهد وسلموا ومضوا الى وجه  
 العدة وبادت الطائفة الاخرى فيصليها ركعة وسجدتين  
 بقرآن

صلوة سجدة واحدة فان صلى الكسوف وحدها جاز لان الاستغفار

مقدار ركعة واحدة

فصل في يوم الامام  
 ركعتين وسجدتين وتشهد وسلم والخواتم  
 وفيها ركعة واحدة وسجدتين وتشهد وسلم

بقرآن وتشهد وسلم وان كان الامام مقيما صلى بالطلبة  
 ركعتين وسجدتين وبالقراءة ركعتين ويصلي بالطائفة الاولى  
 ركعتين من الفجر وبالقراءة ركعة واحدة وتكون في حال  
 الصلوة فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم وان شئت الخوف  
 صلوا ركعتين بقرآن يابى ركوع والسجود الى وجهه شاء  
 واذا لا يقدر والى توجه القبلة يابى الجنازة اذا استغفرت  
 الموت وجعل القبلة على شق الايمن ولحق الشهادتين فاذا  
 مات شئت الخوف وجعلت على شق الايسر واذا ادوا غسله وضوءه  
 على مسيرته وجعلوا على عودته خفية وندبوا ثيابه ووضوءه  
 ولا يغسل ولا يستنشق فيفضل الماء عليه بغير وضوءه  
 للماء المسدود او المرحض فان لم يكن فالماء الفرج ويفضل  
 ويحتمل بالظن ثم يقطع على شق الايمن فيفضل الماء وقيل  
 حتى يرى ان الماء قد وصل الى الجاهل على شق الايمن  
 على شق الايمن فيفضل الماء حتى يرى ان الماء قد وصل الى  
 على الشق منه ثم يجلسه وسند يده ويمسح بطنه مسحا رقيقا فان  
 خرج منه غصلة ولا غسله ثم ينشف في ثوب ويجعل في الماء  
 ويجعل الخوف في واسم ويجلسه والكل في على مساجده والسنن  
 المبرور

وحدانك

في صلاة ركعتين وسجدتين وتشهد وسلم والخواتم

في صلاة ركعتين وسجدتين وتشهد وسلم والخواتم







۱۰۰

4.51

[illegible]

عم اج ما شیدو

فاذا كانت

مع الحقّ



[illegible]

اور یہ کہ وہ ۵۵۰ روپے دے کر اس کو اپنے پاس رکھ لیں۔

كأنه فهاجا فاستقادني أشغال الخول من جنته ضمه في الم

یکی بوجو و در هم کشیده

تلاوة القرآن الكريم  
في شهر رمضان المبارك



وذكاه به والسابعة التي تكتسب بالربح في أكثر حوالها فان  
 اعطىها نصف الحول واكثر فلا زكاة فيها وهي الزكاة عندنا  
 حنيفة وابويون في النصاب دون العفو وقال محمد بن حبيب  
 واذا هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت وانما قدم الزكاة  
 على الحول وهو ما ذكره النصاب جازيا في زكاة العفنة ليس  
 فيما دون ما يتيه درهم صدقة فاذا كانت مائة درهم ولا  
 عليها الفول فيها خمسة درهم ولا يشترط المزايدة حتى يتبلغ  
 اربعين فيكون فيها درهم في قولنا بلح ثم في كل اربعين درهم  
 وقال ابو يوسف وما اذا زاد على المائتين في زكاة بحسبها  
 وان كان الفال على الورق العفنة فهو في حكم العفنة وان  
 كان الفال عليها العفنة فهو حكم الورق ويعين ان يبلغ  
 نصابا والا فلا بان زكاة الزم ليس فيما دون عشرين متقا  
 لا ويحل الحول فيها نصف ثقل الشرف في كل اربعين مثاقيل  
 واطلن وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عندنا  
 حنيفة وفي سائر الذهب العفنة وحلتها فيهما زكاة  
 بان زكاة العوض الزكاة واجبة في موضع  
 التجارة كالحق اذا بلغ فيها نصابا من الورق والذهب  
 وما كانت في

من الذهب صدقة فاذا كانت  
 عشرين مثقالا

ولا ثلثة

وحال

وحال على الحول بقومها بما هو واقع للعقار والمساكين منها  
 وان كانت النصاب كاملا في طرف الحول فنقصا عنه فيما بين  
 ذلك لا يسقط الزكاة ويضم قيمة العوض الى الذهب والعفنة  
 وكذلك يضم الذهب الى العفنة بالقيمة حتى يتم النصاب عند  
 البيع وقيل لا يجمعون ويضم الذهب الى العفنة بالقيمة  
 وانما يضم بالاخر ايات زكاة الرزق والتمار قال ابو  
 في قليل ما خرجت الا دهر وكثرة العت واجب واما في  
 او سنة السماء الى الحول والحشيش والعفنة قال ابو  
 يوسف ومحمد لا يجب العت الا قيمته ثمة باقية اذا بلغت خمسة  
 او سبعة او تسعون صاعا بصاع النبي عليه السلام و  
 ليس في العت زكاة وانما عتها عشرة ما سبعة في زكاة الرزق  
 فقيمة نصف العت في القولين وقال ابو يوسف وفيما لا يسقط  
 من ارض ما يدخل تحت الوضوء قال محمد بن حبيب العت اذا  
 بلغ المائتين مثقالا من ارض ما يقدر به نوع في القطن  
 خمسة ايام في الرزق ان خمسة امنا وفي العسل العت اذا  
 اخذ من ارض العت قلا واكثر عندنا في ح وقال ابو يوسف

او ستون صاعا  
 فليكن زكاة قدر



Handwritten notes in Burmese script.

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِحُكْمِهِ

عَلَى بَعْدِ صَلَواتِهِ اَلْعَالِيَةِ وَالرَّحْمَةِ الْوَاسِعَةِ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي اَنْشَأَ لِي فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَلِإِثْنِ عَشَرَ رَجُلًا مِمَّنْ اَمَرَ بِتَرْكِهَا

فهذه جهات الزكوة ولها ان يدفع الى كل واحد منهم

بها رفته نفعه و لا بد قوا لغنه و لا بد قوا لک که نتم

سئل ولاي امراته ولا يدفع المأة الي زوجها عند اتي خفته

100

وَالْحَقُّ قَوْلُهُ  
عَلَىٰ ذَاتِ الْإِلَهَةِ

34

— 2/3 —

۱۵۵۱

الله اذا دفع الزكوة الى رجل حفظه فقيرا كنتم بان الله عليه

[illegible]

دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا متبعا

من أهل بلده باب صدقة الفطر صدقة الفطر واجبة على

فلا تروا في الآيات العناد و... ما لا الخاضعة

والأخرج عن مكاتبه ولا عن مالهكم للتجارة والعبد

\_\_\_\_\_

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله











۱۰۰

هـ من المسجد إلى الحاجة الإنسان والجمعة ولا بأس بأن  
 يسبح ويتأ في المسجد من غير أن يحضر التسبيح ولا يكلم إلا  
 بمحتاجه ويكره له القميص فإن جامع المعكوف ليدونها <sup>أو استأجر</sup> أن يحل  
 أمثاله ومن أوجب على نفسه معكاف أيام لزم معكافها مليا  
 لها وكاف متتابعة <sup>أو استأجر</sup> بشرط التسبيح كتابه <sup>أو استأجر</sup> الواجب  
 على الأخوة البالغين العقلاء الأصحاء إذا قدموا على التزاد <sup>أو استأجر</sup> فرض  
 والتزاد فاضلا عن المسكن <sup>أو استأجر</sup> وملا بغيره ومن نفقه عا  
 لم يملك حين عودته وكان الطريق متنا وبغيره في الملة أن يكون  
 لها <sup>أو استأجر</sup> حجتها وزوج <sup>أو استأجر</sup> فزوجها بغيرها إذا كان بينها  
 وبين مكنته <sup>أو استأجر</sup> ثلثة أيام والموقوف التي لا يجوز أن يبيع  
 وهذا الإنسان الآخر ماله المدينة ذل الحنفية ولا مل  
 العراق ذل عرق ولا مل الشام الحنفية ولا مل الخنزون ولا مل  
 يائيلين يملك فإن قدم الاحكام على هذه المواقيت <sup>أو استأجر</sup> فلا  
 كان بعد المواقيت فوق قمتها ومن كان بمكة فمكة حتى  
 الحرام وفي مكة الملة وإذا زاد الاحكام احتل أو قمتا

۱۵ ای سکو ای دین طو مو مکه  
در قوناقو کدی یا خوز دکی  
امل کدی

ای مجسوس و نذر اعتراف می مضللات اعتراف  
ای علل اوصای او مستقر اعتراف

والقل

والفضل افضل وليس ثوبان جديدان من الغنم ليدن انظار  
 عودا او شرايط ان كان ليدن دكعين وقال اللهم اني اريد  
 في قيسه وبقيله مني عيب صلوة فان كان منفردا  
 بالجنه بجليل الخ والخبير ان يقول فيك اللهم ليس لك  
 شريك لا لك وليك لا لك ولد ولا لك وليك لا لك ولد  
 ولا ينبغي ان يخل بنبئه من هذه الكلمه فان زاد وجاها وقاد اليه  
 قد احرم قلبه ما نفى الله عنه من الرقت والفسوق والطرد  
 ولا يخل صيد ولا ينسج ولا يدع له لا يلبس في حيا ولا  
 سر او لا ولا عامه ولا فاسقه ولا قبا ولا خفي ان كان في  
 التغلب فقطعهما اسفل الكعبين ولا يفتي ولا يجمع  
 ولا يمشي ولا يخلو واسم ولا يخلو منه ولا يفتقر فرة  
 ولا من غير لا يلبس ثوبا به هو غايوب يس ولا يفرغ ان ولا عصف  
 ان يكون غسبا ولا يفتقر ولا يبار ان يفتقر ويدخل  
 الحمام ويستقل بالبيت والى وشتر في وسط الهيان ولا  
 يلبس واسر ولا حية بالخطي ويذكر النسيه عقيب الصلوة  
 او يخرج من محلي

طبيب







في الدعاء اذا غروب الشمس فاض الامام والناس معه على  
 حنيفة حتى ياتيوا المزدلفة فيسجدون بها ويحجبان نزل  
 بقول الجبل الذي عليه السقفة يقال قم ويصلي الامام بالناس  
 المفرد والعشا باذان واقامة واحدة ومن صلى المغرب في الطريق  
 لم يجز عندنا حنيفة رخصة الله فاذا اطلع الفجر صلى الامام بالناس  
 الفجر فليس ثم وقوف للناس معقوما وهذا هو  
 قوله واجب والمزدلفة كلها موقوفة لا يطرح حنيفة  
 افاض الامام والناس قبل طلوع الشمس حتى ياتيوا هناك فيسجد  
 بحجرة العقبة فيومئذ من بطر الوادي سبع حصيات  
 مثل حصى الخذف يكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ولا يقطع  
 التلبية مع اول حصاة ثم يخرج ان احب ثم يحلوا في يقف  
 والخطب افضل وقد حل لكل شئ الا النساء ثم ياتي مكة من  
 يومه ذلك او من الفداء ومن بعد الفداء طوف بالبيت طواف  
 الزيارة سبعة اشواط فان كان سبع بين القفا والمروة  
 طواف الفرو لم ير في هذا الطواف ولا سبع عليه فان لم يكن قد

السمي

السبع رمل في هذا الطواف وسبع بونه على ما قد تناه وقد حل  
 للنساء وهذا الطواف هو المفرد ومن في البحر ويكره تأخيرها عن هذه  
 الايام فان اخرها عنها رخصه عندنا في حنيفة رخصة الله  
 يعود الله لها ما فيقيم بها فاذا ذلت الشمس من اليوم الثاني  
 من الترتيب الى الجحان السبع فيسجد ياتي على المسجد فيومئذ  
 حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم يرمي  
 الى بكة ما مثله لا ويقف عندها ثم يرمي بحجرة العقبة كذلك  
 ولا يقف عندها وان كان عندها فاذا كان من الفداء الى الجحان  
 انقضت بعد الزوال الشمس كذلك فاذا اذ كان يستعمل التفت  
 نفي مكة وان اذ ان يقيم رعي الجحان الثلث في يوم الرابع  
 بعد الشمس فان قدم الرعي في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع  
 الفجر كان عندنا في حنيفة رخصة الله ويكره ان يقدم الانسان  
 تقلم الى مكة ويقف حتى يرمي فاذا انقضى مكة نزل بالحصى  
 في حلق نالته سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا طواف الصفا  
 وهو واجب الاهل مكة ثم يعود الى اهله فان يدخل الحرم

شقة يوم

في حلق نالته سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا طواف الصفا  
 وهو واجب الاهل مكة ثم يعود الى اهله فان دخل الحرم  
 في حلق نالته سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا طواف الصفا  
 وهو واجب الاهل مكة ثم يعود الى اهله فان دخل الحرم



وتوجه الى وفاة وتوفيتها على ما قد سناه فقد سقط عنه طواف  
 للقدم ولا شيء عليه من ادراك الوقوف وما بين ذلك  
 والاشتمال من يوم عرفته الى طلوع الفجر من يوم النحر فناد  
 ذلك الحج ومن اجاز عرفته وهو نائم او مغمى عليه لم يعلم  
 انها عرفته اجزاء ذلك عن الوقوف وطاعة في جميع ذلك كما  
 الرجل غير انها لا تكسرها وسها وكسوها وجهها وترفع  
 صوتها بالتلبية ولا يرمي في الطواف الا سعي بين الميادين الا  
 حصر لمن ولا تحل ولكن تقرب اليه القرآن القرآن عند افضل  
 من التمتع والافادة وصفة الذمان ان تهمل بالهبة والتمتع  
 من الميقات ويقول عقب الصلوة اللهم اني اريد الهبة و  
 الحج فيسترها لي وبشرها منتهى واذا دخل مكة ابتدأ بطلاق بالحج  
 ليس سبعة اشواط يرمي في الشلتا الاولى منها وسبع  
 بعدها بين الصفا والمروة وهذه افعال العمرة ثم يطوف  
 بعد السبع طواف القدوم وسبع بين الصفا والمروة كما بينا  
 في المفرد وان ادعى الحج يوم النحر من شاة او بكرة او بدنة  
 او سبع

وشقيلها

او سبع بدنة

او سبع بدنة فهذا دم القان فان لم يكن له ما يذبح صام  
 ثلاثة ايام في الحج خرها يوم عرفته فان فاته الصوم  
 الى يوم النحر لم يجزه الا الدم ثم يصوم سبعة ايام اقام  
 جمع الى اهله وان صامها بمكة بعد فرائض الحج الجاز فان  
 لم يدخل النحران مكة وتوجلا في عرفة فقد صاها فضاوة  
 بالوقوف وبطل عنه دم القان وعليه فضاوة وعليه فضاوة  
 هاجب التمتع افضل من الافادة عندنا والتمتع على وجهين  
 التمتع يسوق الهدى و متمتع لا يسوق الهدى وصفة التمتع  
 ان يتدلى من الميقات فيحرم بومة ويدخل مكة فيطوفها  
 وسبع ويحلو او ينفق سرقة من عمرته ويقطع التلبية اذ  
 ابتدأ بالطوف وليقيم بمكة حلا لا فاذا كان يوم التروية  
 احرم بالحج من المسجد ففعل كما يفعل الحاج للمزدحم لا يجمع  
 فان لم يجد مليذج صام ثلثة ايام في اربع سبعة ايام اذا رجع وان  
 اراد التمتع ولا يسوق الهدى احرام وساق هديته فان  
 كاف بعتنه قلته هاجرا اذ فعل واستوفى بدنة عند بيعة

قلد نطقا



ومحمد بن الله وهو ان يتوسلها مستحقا لها بالدين  
 ولا يشترط عند ابن حنيفة رجعة الله واذا دخل مكة طاق في  
 البيت حتى يحرم باليوم التوبة فان قدم الاحرام قبله  
 جاز فعله م فاذا حل يوم النحر فقد حل من الاحرام من  
 وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وإنما الهلهم افراد خاصة  
 اذا عاد الممتع الى بلده بعد فاعنه من المدة ولم يكن ساق  
 الهدى بطل تمنعه من احرام بالمدة قبل اشهر الحج فطاق لها  
 اقل من اربعة اشواط ثم دخل اشهر الحج فتمت احرامه  
 بالاجل كان متمتعا وان طاق لثلاثة قبل اشهر الحج اربعة اشواط  
 فصاعد انتم الحج عامه ذلك لا يمكن متمتعا وشرع  
 شوال وذي القعدة وعشر من ذي الحجة فان قدم الاحرام  
 بالحج عليها جاز احرامه والتفقد حتى اذا احضرت الوعد  
 الاحرام اغتسله واحرمست وضعت كما دفع الحج  
 غير انها لا يطوف بالبيت حتى تظهر وان حاضرت بعد  
 الوقوف وطواف الزيادة انصرفه من مكة ولا يشترط عليها

تذكر طه في الصدر باب الجنائز اذا نظيت بالحرم فعليه  
 الكفارة فان طيب عضو كامل فاذا فعله م وان طيب  
 اقل من عضو فعليه صدقة وان لبس ثوبا خيطا وغطى  
 يوهما كاملا فعليه م وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وان  
 حلوه وناسه فصاعدا فعليه م وان حلوه اقل من الربع  
 فعليه صدقة وان حلوه اقل من الربع فعليه صدقة وان  
 وقال ابو يوسف ومحمد بن علي صدقة وان قضاها فليديه  
 ورجليه م فعليه م وان قضاها فليديه ورجليه م فعليه م وان  
 قضاها فليديه ورجليه م فعليه صدقة وان قضاها فليديه  
 فليديه ورجليه م فعليه صدقة عند ابن حنيفة وابن يوسف  
 ح وقال محمد بن علي م وان نظيت او حلوه او لبس ثوبا خيطا  
 ان شاء فخرج ثاة وان شاء تصدقه على ستة مساكين ثلثه  
 اصوع من طعام وان شاء صام ثلاثة ايام وان قبله  
 المسكين شهوة فعليه م ومن جامع في احد البيلين قبل الوقوف  
 بوقت فسد حجته وعليه ثاة وعنف في الحج كما ينصرف من لم يقصد







او البريوع في النعام بلسان من حرج صيد ونبهه او قطع عضوا منه  
 حرجه نقصا منه منق ما نقص منه وان شوي شوي او قطع  
 صيد فخرج من حرج الامتناع فعليه قيمة كاملة ومن  
 كبريض صيد فعليه قيمة فان خرج من البيض فخرج منه فعليه

قيمة حيا وليس في قتل الغراب والحداد والذئب والحي والفقير  
 الغوري والغاري جزا وليس في قتل البعوض والارغفة والقاراد  
 شي ومن قتل قملة تصدق بما نشاء ومن قتل جرادة  
 تصدق بما نشاء وقرعة حرد من جرادة ومن قتل ما لا يؤكل  
 لحم من القدر كالسباع ونحوها فعليه اجر ولا يجزا ويقيمها  
 مشاة وان صالح السبع على لحم فقتله فلا شيء عليه وان اظلمت  
 اللحم الى الكلى لصيد فقتله فعليه اجر ولا يبيح ان يبيح  
 اللحم المشاة واليه والبعير والذئب والبط والكسكسي وان  
 قتل حماما مسكولا او قتل ما ميتا ينسأ فعليه اجر وان خرج  
 اللحم صيدا في حية ميتة لا يحل اكلها ولا يبيح ان ياكل اللحم  
 لحم الصيد مطاذه حلال ويحذر ان ياكله اللحم عليه ولا امره

بصيد

او البريوع في النعام بلسان من حرج صيد ونبهه او قطع عضوا منه  
 حرجه نقصا منه منق ما نقص منه وان شوي شوي او قطع  
 صيد فخرج من حرج الامتناع فعليه قيمة كاملة ومن  
 كبريض صيد فعليه قيمة فان خرج من البيض فخرج منه فعليه

بصيد وفي صيد اللحم اذا فجع الحلال على الجوارح او ان قطع شئ من  
 اللحم وشيء الذي ليس بمحرم ولا هو مما يبيح الناس فعليه قيمة  
 وكل شئ فعليه القادر ان يذكر ان في كل المفرد مما يفعله ما في  
 دم دم الحية ودم ليرة الا ان يجاوز المقاتلة من غير احرام ثم يحرم  
 بالية والحج فلم يردم واحدا اذا استولى محرم ان قتل  
 فعليه اجر واحد منها الجوارح كما ملأ واذا الشئ ترك حلالا في قتل  
 صيد لحم فعليه اجر واحد واذا ما اللحم صيدا او ثباعه  
 فالبيع باطبا باب الاحصار او الاحصار ثم بعد او اصابه  
 من صيد منق اللحم حلالا او قتل البعثة شاة بين اللحم  
 وواعده من جملها او ما بعينه يذبحها ثم تحلل فان كان قاتلا  
 ذبحا يذبح بعد ما لا يذبح في دم الاحصار والدم ويحذف  
 ذبحه قبل يوم الحة عند ذبحه وحده الله وقال ابو يوسف  
 في ذبحه الله لا يجوز الذبح الصالح ان يؤمر الذبح ويحرم اللحم  
 بالية ان يذبح في شاة ولا يحرم الجوارح اذا تحلل فعليه حجة وعقوبة  
 وعلى الحية بالية نقصا وعلى القادر نجوة وعقوبة واذا بعث

على القادر

او البريوع في النعام بلسان من حرج صيد ونبهه او قطع عضوا منه  
 حرجه نقصا منه منق ما نقص منه وان شوي شوي او قطع  
 صيد فخرج من حرج الامتناع فعليه قيمة كاملة ومن  
 كبريض صيد فعليه قيمة فان خرج من البيض فخرج منه فعليه



الحمر  
 الحمر هذا هو العلم ان يذبحه في يوم بعينه ثم يذبحه الا حمر  
 فله قد على اذن الهدي والحق في الحمر التحلل والحق في  
 وان قد راد ذلك الهدي دون التحلل فان قد على ذلك  
 الى دون الهدي باذن التحلل استحسانا ومن احقر  
 وهو ممنوع من الوقوف والطواف كان حمر او ان  
 قد على احدها قلبه بحمير باب النونية ومن احرم  
 بالحق فقامت الوقوف بغيره حتى تطلع الفجر من يوم الحمر فقد  
 فاقم الى وعليه ان يطوف ويسعى ويحلق ويقف الحج من قابل  
 ولا دم عليه والحرمة لا تقوت وهي جائزة في جميع الشاة  
 تحت ايام يكره فعلها فيها يوم عرفه ويوم الحج وايام التمتع  
 والحرمة سنة وفي الاحرام والطواف والسعي باب الهدي الهدي  
 اذناه شاة وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والغنم  
 في ذلك الشاة قصدا لاكمال الطواف فان لم يجز فلا  
 يجوز ان يقطع الاذن او ان يذبحها ولا يقطع الذبيحة  
 اليد ولا الرجل ولا الفأفة العين والظفر ولا العظام التي  
 لا تشي

في سر وتم بفضل الله

ويشترط المستكر والشاة بان يذبحه في الاذن موضعين  
 من طواف الطواف الزيادة جبا ومن جامع بعد الوقوف بوقت  
 فانه لا يجزئ الا بالذبح والذبح بوقت جزي كل واحد منهما عن  
 سبعة اذ كان كل واحد من الشاة كما يريد الذبيحة فان اذ  
 حدهم ينصب اليهم الجوز الباقين فيجوز الاكل من هديا  
 لظوع والمتعة والذبح والذبحوا الاكل من بقية الهدي ولا  
 يجوز ان يذبح هدي الطوع والمتعة والقران الا في يوم الحمر  
 ذبيحة الهدي في وقت شاة ويجزئ من الهدي الاكل من هديا  
 ان يصدق بها على مساكين اللحم وضيقهم ولا يجزئ  
 بالهدي الا ان يذبحه في البدن وفي البقرة وفي الغنم الذبح والذبح  
 ان يتولى الانسان ذبحها لنفسه اذا كان يحسن ذكره ويصدق  
 حلالها وخياطتها ولا يقطع الجذع او منها ومن ساق  
 بدنه فاقطع الى ذكوبها وكبها وان استغنى عن الذبح  
 وان كان لها الذبح يقطعها وينزع فرجها بالمال البارد حتى  
 ينقطع اللبن ومن ساقها فاقطعها فان كان تطوعا

ينصب  
 الذبيحة على يمينه ثم يذبحها وذرها

قتل الشاة



في البيع

علم غيره وان كان عن وليه فله ان يقيم غيره مقامه وان كان  
 عليه وكما قام غيره مقامه وضع بالبيع ما يشاء اذ لم يمتد  
 اليه في الطريق فان كان تعلق ما كان وضع فله ان يبيعها  
 وضرب بها فحينئذ لا يمتد اليه ولا يمتد اليه الا ان يمتد اليه  
 كانت واجبة اقام غيره مقامه وضع بها ما شاء  
 يقدّم هذا النوع والمصلحة والقانون ولا يقدّم الا الحاصل  
 ولادم الجنايات كتاب البيع النوع ينعقد بالاجاب  
 والقبول اذا كانا في لفظ واحد فاذ اوجب جلد متعاقبين  
 البيع فالجانب الخيار انشا قبل في المجلس وان شأده واليهما  
 قام من المجلس قبل القول بطل الاجاب فاذا حصل الاجاب  
 والقبول في المجلس لم يمتد البيع ولا يجزى واحد منهما الا من عيب  
 او عدم رقيه والاعراض المشاكلة الاجابة الى معرفة مقدار  
 وهما في جواز البيع والثمان المطلقة لا تصح اذا تكون معرفة  
 القدر والمصلحة ويجوز بيع ثمن حال وموخر اذ كان الاجل  
 معلوما ومن اطلق في البيع كان على ثلثه نقد البذلقة

كانت

والذين امنوا

كانت النقود مختلفة فالبيع فسد الا ان يبين احدها  
 ويجوز بيع الطعام والشيء المبيع مكانا لثمة ومجازة وما  
 بعته ولا يورق مقدار ولا يوزن بحريته لا يعرف مقدار  
 ومن باع صورة طعام كقفيز بدلهم جاز البيع وقفيز  
 واحده الى خيفة وحسب الله الا ان يسمى جلد فخر الهاو  
 من باع قطع غنم كاشاة بدلهم فالبيع فاسد في جميعها  
 وكذلك من باع ثوبا مائة كاذب بدلهم وليس بطلان  
 عان ومن ابتاع صورة على انها مائة قفيز بدلهم فوجبه  
 ها اقل من ذلك كان المشتري بالخيار ان يشاء اخذ المبيع  
 بيمين من الثمن وان شاء فسخ البيع وان وجدها اكثر الزيادة  
 للبايع ومن اشترى ثوبا على انه عشرة قاذر بعته واداهم  
 او رضاء على انها مائة زرع بائة بدلهم فوجدها اقل فالمشتري  
 بالخيار ان يشاء اخذها بيمين الثمن وان شاء تركها وان وجدها  
 اكثر من الثمن الذي ستمه فهي للمشتري ولا خيار للبايع  
 ان قال بعتكها على انها مائة زرع بائة بدلهم كل زرع

من باع فسد ويجوز  
 عند الاحتقن ففذه كلها  
 وقال يجوز في جميع هذه وجوبها



يدوم فوجدها ناقصة فهو بالخيار ان يشاء اخذها بحسبها من  
 الثمن وان شاء تركها وان وجدها زائدة كان للشترى با  
 خيار ان يشاء اخذ الجميع وان شاء باع بهما وان شاء فسخ البيع من  
 باع ولا بد من علمه بها في البيع وان لم يعلمه ومن باع ارضا  
 خلوها من الخيل والشجر والبيع وان لم يعلمه ولا بد من العلم  
 دفع في بيع الارض ان التسمية ومن باع خيلا او شترين فم  
 شرط في البيع الا ان يشاء شرطها المتباع ويقال للبائع  
 اقطعها وسلم الجميع للمبتاع ومن باع ثمة لم يندب احد  
 او قد يذبحا بالبيع وجعل الشترى قطعها في المال فان  
 شرط تركها على الشترى ففسد البيع ولا يجوز ان يبيع ثمة  
 منها ارضا معلومة ويجوز بيع الخط في سنبلها وفي  
 قشره ومن باع ارضا غزير البيع مغايبة اعلاه فيها واجهة  
 او كتيلا او اقل الثمن على البيع واجبة فورا ان الثمن على الشترى  
 ومن باع سلعة بثمان قبل ان يملكها دفع الثمن او لا  
 فاذا دفع قبل للبائع سلم الجميع ومن باع سلعة بسلعة

او غشيا  
 او غشيا  
 او غشيا

وقتا بشمن قبل لها سلمي معا باب خيار الشترى وخيار الشترى  
 جائز في البيع للبائع والملك شترى ولهما الخيار ولا شترى تام  
 فاذا دفنها ولا يجوز ان يكون ذلك عندنا في حنفية وحنابلة  
 وقال ابو يوسف ومحمد بن النضر انما يستحق ماله معلوم  
 خيار البيع يمنع خروج المبيع من ماله فان قبضه المشتري  
 فله في يده منه بالقيمة وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع  
 من ماله للبائع لان المشتري لا يملكه ولا بد من العلم عند  
 الحنفية وحنابلة فان هلك في يده هلك بالثمن وكذلك ان  
 دخله ومن شرط الخيار ان يقبض في مكة الخيار  
 لان كونه فاذا اجاز به في حضرة صاحبها وان فسخ  
 لا يجوز الا ان يكون الاخذ خيرا او اذامدة منه للخيار بطل  
 خياره ولا يتقلد الى وروى عن من باع عبدا على الله خيار  
 او لا تب فكان بخلافه في الشترى بالخيار ان شاء اخذ الجميع  
 الثمن وان شاء تركه باق خياره الا ان يبيع من الشترى  
 ماله به فالبيع جائز وله الخيار اذا اذامته ان شاء اخذ

اكثر من ذلك

وقال ابو يوسف ومحمد بن النضر انما يستحق ماله معلوم

عند الحنفية ومحمد بن النضر

عند الحنفية ومحمد بن النضر



يبيع المثلث وان شاء رده ومن باع ماله بغيره فلا خيار له اذا اراد  
 وان نظر الى وجه البقرة او الى ظاهر الثوب مطويا او الى وجه الثوب  
 او وجه الدابة وغلطها فلا خيار له ان كان في عين الدابة او في  
 رمل وان لم يشهد بغيرها يبيع الامر في شراؤه جائز ولا خيار  
 اذا اشتدري وسقط خياره بان يحسن البيع اذا كان يعرف  
 بالشيء اي شتمه اذا كان يعرف بالشيء او ينفق اذا كان يعرف  
 بوق ولا يسقط خياره في العقد حتى يوصف له من باع ماله  
 غيره بغير امره فلما اذن بالجار ان يشاء اجاز البيع وان شاء  
 فسخ ولم اذنه اذا كان المفقود عليه باقا والمتاقدان بحالهما  
 ومن راق احد الثوبين فاشترىهما فاشترى راق الاخر متغير جان  
 لان يردهما ومن مات ولم يخار رقيه بصل خياره ومن راق  
 شتم اشترى بغيره فان كان على التقدير اتيه رده فلا خيار له  
 وان وجد متغيرا فلا خيار له **باب خيار العيب** اطلع المشتري  
 على عيب المبيع فهو بالخيار ان شاء اخذ جميع الثمن وان  
 شاء رده وليس له ان يسكنه ياخذ نقصان وكل ما اوجب

نقصان  
 من  
 ان  
 خالفه  
 بغيره

نقصان الثمن في عادة التجارة فهو عيب باق والباق في العيب  
 والسرور عيبا بغيره ماله يبيع فاذا باع فليس له ان يبيع حتى  
 لا يعاودة بعد البيع **باب خيار العيب** في الثوب يبيع  
 لا الغلام لان يكون من داء وانما ولد الزنا عيبا في الجارية  
 الغلام واذا حدث عند المشتري عيب شتم اطلع على عيب كان عند  
 البائع فلا يرجع بنقصان العيب ولا يرد المبيع الا ان يرضى  
 البائع ان ياخذ بغيره بان قطع المشتري الثوب وخطم  
 صخره او الشئ فليس له ان يبيع اطلع على عيب جمع بنقصان  
 وليس للبائع ان ياخذ بغيره ومن اشترى عبدا فاعقبه او  
 ما ن شتم اطلع على عيب جمع بنقصان فان قال المشتري العبد  
 الا كان طعنا فاعلم يرجع عليه شتم في قولنا في خفيه رجحه  
 ومن باع عبدا فباعه على شتم شتم رده عليه عيب فان قيل ينفق  
 القاضي فله ان يرد على بايعه وان قيل ينفق القاضي القاضي  
 فليس له ان يرد عليه ومن اشترى عبدا وشتمه طر البقاء  
 من كرمه فليس له ان يرد بغيره لان شتمه عيبا ينفق

**وقال لا يرجع بنقصان العيب**  
 فان قبله بنقصان القاضي فله ان  
 يرد على بايعه







الاول فان شرط اقل من اوكثر فالشرط باطل ويؤيد مثل الثمن  
 الاول وفيه فسخ حق التعاقد بين بيع جديد في حواريها  
 في قول ان حقيقته ربح الله وهلاك الثمن لا يمنع صحة  
 الاقالة وهلاك المبيع يمنع منها وان هلك بعض المبيع  
 جازت الاقالة باقية باكت المراجعة والتولية المراجعة نقل  
 ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح والتولية  
 نقل ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة ولا ربح  
 المراجعة والتولية حتى يكون العوض بمثل ويجوز ان يفيد  
 الى اسر المال بوجه القصر والقبض والطرأ ان القفل  
 واجرة حمار الطعام ويقول قام على بكذا ولا يقول انتم انتم  
 بكذا فان اطلع المشتري على خيانتة في المراجعة فهو بالخيار  
 عندنا حقيقته ربح الله ان نشاء اخذه بجميع الثمن وان  
 نشاء رده وان اطلع خيانتة في التولية اسقطها من  
 الثمن عندنا حقيقته ربح الله وقال ابو يوسف ربح الله  
 يحظر فيها وقال محمد بن محمد لا يحظر فيها ومن اشترى

ما ملكه  
 والتولية  
 برهني  
 برهني  
 التي برهني  
 في شيئا

نشاء

شيئا ما ينقل ويحول الى المبيع حتى يقصر ويجوز بيع  
 العقار قبل القبض عندنا حقيقته ربح الله وقال ابو يوسف ربح الله  
 ويجوز ومن اشترى ملكا ملكا او موزونا موازنة  
 فاكتماله والربح ربح الله مكالمة او موازنة ملكا للمشتري  
 منه ان ياكله ولا يبيع حتى يعيد الكيل للوزن جميعا والارز  
 في الثمن قبل القبض جائز ويجوز للمشتري ان يبدل المبيع في الثمن ويجوز له ان يبدل المبيع  
 ويجوز ان يحظر من الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك  
 ومن بلغ ثمن حاله ان يحظره جلا معلوما صادقا او  
 كل دين حاله اذا اتم له صاحبه صادقا او جلا الله ضيقا ان  
 يبيع ببيع باب الركب الراتب في كل كيل او موزون يبيع حبه  
 متفاضلا فالعلة الكيل مع الجسد والوزن مع الجسد فان  
 الكيل والموزون بحسه مثله بمثل جاز البيع وان متفاضلا  
 لم يحز البيع ولا يجوز بيع الجدي بالتردي مما فيه الربا الا مثلا بمثل  
 فاذا اعدم الوصفان للجسد والقياس للقياس اليها جاز التفاضل  
 ضل والنساء وان وجد حرم التفاضل والنساء واذا وجد

وهو كليل  
 الوصفان ان وجد  
 هو كليل  
 الوصفان ان وجد  
 الوصفان ان وجد  
 الوصفان ان وجد



احداهما وعدم الاخر حلا التفاضل وحرما النساء وكذا شئ نص  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل في كبرياء  
 فهو مكمل ابدا وان ترك التفاضل لكيل فيه مثل الخطم  
 والشعر والتم والميل وكل ما نصرت على تحريم التفاضل فيه فزنا فهو  
 مؤثر في كبرياء كمال الذهب والفضة ومما ينص عليه فهو محمول على  
 ذلك التام معقد القدر ما وقع على جنس الانثى في بعضه  
 قبض يوضعه في المجلس ومما سواه مما يجري في الربا يوافق في التام  
 بايقين في البين ولا يقين في التفاضل ولا يجوز بيع الخطم  
 بالذهب ولا بالسوق ويجوز بيع الا بالحيوان عندنا في حقة  
 واليونس في حقه الله عليه او قال الله لا يجوز ان يكون  
 المحقق عليه اكثرها في الحيوان ويجوز بيع القوط بالتمشك  
 مثل والعنكبوت لا يجوز بيع الزيتون بالزيت والتمشك  
 بالشيخ حتى يكون الزيت والشيخ اكثرهما في الزيتون  
 والتمشك فيكون الدهن ينزل الزيادة بالشيخ ويجوز  
 الحيوان المختلف بعضها بعضا متفاضلا وكذلك البان

البدل

البان بالبان القم وخلا الدقل بخلا العن ويجوز بيع النيز  
 بالخطم كذا في القم متفاضلا ولا يابى من المولى وعنده ولا يابى  
 المسلم والمحرر في الخطم باب السلم السلم جائز في الكليات  
 والموزونات والموزون في الخطم لا يابى في التفاضل ولا يجوز  
 البض من قبله وعنه ولا يجوز السلم في الحيوان ولا في  
 قنطاريه الموزون ولا في الخطم كما ولا في القنطاريه ولا  
 يجوز السلم حتى يكون السلم في قنطاريه موجودا من جنس  
 العقيد في جنس الخطم ولا يصح ولا يصح السلم الا موقعا  
 ولا يجوز الا باجل معلوم ولا يصح السلم على كمال ولا بدع في  
 بعينه ولا في طعام قنطاريه بعينها او غرة خيل بعينها  
 ولا يصح السلم عندنا في حقة وكذا الله الاسع عشر الطن  
 كوفي جلد العقد جنس معلوم ونوع معلوم وصفة معلوم  
 ومقدار معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار اسهل المال  
 اذ كان مما يتعدى العقد على قدره كالمكيل والموزون وتعدى  
 وتسمية المكان الذي يوقد في الكمال له حقه وتوضعه وقال في  
 الذي كان له ان يكون له حقه

الاشي صلى الله عليه







في مقابلته الحسن الآخر ومن يوم احد عشر درهم البشعة درهمين و  
دينارا جازا البيع وكانت العشرة مثلهما والدينار بالدينار  
ويجوز بيع درهمين صحدين ودرهمين بدينارين ودرهمين  
غلة واذا كان الفاعل بالدينار لم يقصده في نفسه وان كان  
الفاعل الدينار من الذهب ففي ذهب وتغير فيها من تحريم  
التفاض ما يعبر في الجيا ووافي كان الغالب عليها القيسين  
فليس في حكم الدينارين والدينار فاذا بيعت بغيرها متفاضلا  
جاز البيع واذا اشترى بها سلعة ثم كسدت وانكسر  
السلعة لم يلزمها بطلان البيع عند أبي حنيفة رحمه الله  
وقال ابو يوسف سئل رحمه الله عليه فيمتها يوم البيع وقال يمتل  
فيمتها اخر ما يتعامل الناس ويحوز البيع بالفلوس فان كان  
ناقصا جاز البيع وان لم يوفى وان كانت كاسدة لم يجز  
البيع بها حتى يبعثها واذ باع بالفلوس لئلا ناقصة ثم  
كسدت بطل البيع عند أبي حنيفة رحمه الله ومن اشترى  
شاة نصف درهم فلوسا جاز البيع وعليه ما يبيع نساء نصف

بها بالفلوس  
او ما يبيع

درهم

درهم من الفلوس ومن اعطى صير فاداهم اقل اعطى نصفه  
فلوسا ونصف درهم الاجرة فسد البيع في الجميع عند أبي حنيفة  
وبالابوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله جاز البيع في الفلوس  
ونصف الدينار ولو قال اعطى نصف درهم فلوسا ونصف الدينار  
جاز وكان الفلوس والدينار اجرة بدرهم درهم نصف كونه  
نصف درهم الاجرة والبقى فلوسا جاز البيع وكان النصف  
الاجرة بان الدينار درهم ونصف الدينار باذن الفلوس  
كتاب الرهن الرهن يقع بالاجاب والقبول ويتم  
بالقبض فاذا قبض المرتهن الدرهم يجوز ائتمنا مائة درهم  
العقد في مال المرتهن الرهن باليوان ان شئنا سلك اليوان شئنا  
رجع عن الرهن فاذا سلك اليوان قبضه حلقه في ماله ولا يصح  
الرهن الا بدين مضمون وهو مضمون بالاقل من قيمته ومن  
الدين فاذا اهلك الرهن في بدل الرهن وقيمته والدين سوا  
صلواته ثم سوا الدين حكا وان كانت قيمته اكثر من  
لفصل ما يثبت في يده وان كانت اقل سقط من الدين

من الدين





بالادها وبيع المثلثة بالفصل ولا يجوز رهن المثلثة <sup>لا رهن</sup>  
 ثمة على رهن التخاذل ونحوه <sup>او كسلا</sup> في الاصر دون المادنه  
 ولا يجوز رهن الارض والنخل دونها ولا يصح الرهن بالما  
 مانات كالودائع والمضاربات وماله الشكك <sup>او كسلا</sup> ويصح الر  
 هن بالاسمال السليم وثن الترف والمسلم <sup>او كسلا</sup> فان هلك  
 في مجلس العقد بتم الترف والسلم وصاد المثلثة ستوقا  
 الدين <sup>او كسلا</sup> فاذا اتفق على وضع الرهن على يد جاري جازو  
 ليس للمثلثة ولا للمراهن اخذه من يده فان هلك في <sup>او كسلا</sup>  
 يده هلك من ضمان المثلثة ويجوز رهن الدائم والمفاني  
 والكيل والموزون فان رهنه بجنسها هلك غشها من المثلثة  
 وان اختلفا في النوع <sup>او كسلا</sup> ومن كان الدين على غيره فاخذ مثل  
 دينه فانفق رهنه <sup>او كسلا</sup> كان زيوف او لا شئ <sup>او كسلا</sup> يضمنه خفيته  
 رهن الله وقال ابو يوسف ومحمد يرد مثل الزنوق ويرجع  
 الجار او من رهن صبيحين بالغدم ففقه حقه <sup>او كسلا</sup>  
 لم يكون للدين يقسمه حتى يودي باقي الدين واذا رهن <sup>او كسلا</sup>  
 المثلثة

فلا فتره في

وحيثما

المثلثة او العذر وغلبها بيع الرهن عند حلول الدين  
 فالوكالة جارية فان شطرن في عقد الرهن فليس للرهن من ذلك  
 عنها وان <sup>او كسلا</sup> رهنها المثلثة وان مات الراهن لم يغرر  
 والمثلثة ان يصل اليه الراهن بدنه وجسده به وان كان الرهن  
 فيه فليس عليه ان يمكنه من بيعه حتى يقضي الدين من ثمنه  
 فاذا قضاه الدين قيل له سلم الرهن اليك <sup>او كسلا</sup> باع الراهن  
 اذ المثلثة فليبع موقوف فان باع المثلثة جازي  
 ولا يقضاه الراهن دينه جازي <sup>او كسلا</sup> وان اعس الراهن عطله  
 نفذ عنه فان كان الدين لا يطول باء الدين وان كان الدين  
 مؤجلا اخذته قيمة العبد <sup>او كسلا</sup> جعلت رهنه مكانه حتى على الدين  
 وان كان الراهن سبيك <sup>او كسلا</sup> استع العبد في قيمة قفقه بها الدين  
 وكذلك ان استهلك الراهن فان استهلكه باجبه فالرهن  
 هو للقيمة <sup>او كسلا</sup> واخذ القيمة فيكون رهنه في يده وجناته  
 يملك الراهن على الراهن مضمونه وجناته المثلثة عليه <sup>او كسلا</sup>  
 من الدين بقديها وجناته الراهن على الراهن المثلثة وعلى <sup>او كسلا</sup>  
 المثلثة

موجب مال المثلثة من يملكه

ورب المثلثة في اورب ادى

تأقها

فعل





مالها اهدى واجرة ايت الذي يحفظ الرهن على الموثق  
 واجرة الراعي على الرهن ونساق ونفقة الرهن على الراهن  
 ونساق الرهن فيكون مع الاصل فان هلك الرهن هلك  
 بقوته وان هلك الاصل وبقي الثمن اقل الرهن  
 بحصة يقسم الدين على قيمة الرهن يوم الفسخ وقيمة الثمن  
 يوم الفسخ اصاب الاصل سقط من الدين وما اصاب  
 الثمن اقل الرهن به ويجوز ان يادق الرهن ولا يجوز في  
 الدين عندنا بغيره ويجوز له ولا يصح له ان يهدى  
 واذا رهن عينا واحدة عند رجلين يدين لكل واحد منهما  
 جاز ويجمع الرهن عند كل واحد منهما والمضمون على كل  
 واحد منهما احدى دينه منها فان قضى احدهما دينه كانت  
 كلها رهنا في يد الاخر حتى تسوق دينه ومن باع عبدا  
 على ان يرهقه المشتري بالثمن شيئا بعينه فاشترى المشتري  
 من ثمن الرهن لم يجز عليه وكان البايع بالثمن وان شاء رضى بترك  
 الرهن وان شاء فسخ البيع لان يدفع المشتري الثمن حالا

فلا يشترط

وحيثما

او يدفع

او يدفع قيمة الرهن وهذا والله ان يحفظ الرهن بنفسه  
 وزوجيه وولده وخادميه الدين في حاله فان حفظه  
 بغيره من غير الله او اودعه ضمنه واذا تعدى الموثق في الرهن  
 ضمن منه ضمان الغصب بجميع قيمته واذا اعيى الموثق الرهن  
 للرهن فقبضه خرج من ضمان الموثق فان هلك في يد الراهن  
 هلك بغيره بشرط ولا يضمن ان يسلمه لغيره فاذا ائتمنا عا  
 الثمان واذا ائتمنا الرهن بام وصية الرهن وقضيه الدين فان  
 لم يكن له وصي قضى له وصية وامره ببيع وقضيه  
 الدين كتابا لا سببا الموجبة للثمن والرق  
 والجنون ولا يجوز تصرف الصغير الا باذن وليه ولا تصرف العبد  
 الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المملوك بحاله ومن باع  
 من ثمن الرهن شيئا او اشتراه وهو يعقل البيع ويقصده فالوقت  
 بالثمن وان شاء باعوه اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه  
 وهذه النعاني الثلاثة فوجب الجواز في الاقوال دون الافعال والصبي  
 والمجنون لا تصح عقودها ولا اقرها ولا يقع عليها ولا

موجب مال الموثق ضمنه

برأه من الدق الى اورد ادى

عاقبها



وان بلغا شئاً من ماله فاقوله فاقوله نافذة في حق نفسه  
 نفسه فنافذة في حق مولاه فان اقول بالزمن بقوله  
 ولم يلزم من قولنا فنفذ ماله وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز  
 على السفيه اذا كان بالغاً ماله حتى وتصرفه في ما لا يجوز ان  
 كان مبيذ مفسد كمنه في غرضه فيه ولا ماله الا الله  
 قال اذا بلغ الغلام غير رشيد لم يملك له ماله حتى يبلغ خمساً  
 عشرة سنة فان تصرف قبل ذلك نفذ تصرفه وان بلغ خمساً وثلاثين  
 سنة لم يملك له ماله وان لم يورث منه الرشوة قال ابو يوسف  
 ومحمد رحمهما الله لا يجوز على السفيه ان يتصرف من ماله فان  
 باع لم ينفذ بيعه وان كان فيه مصلحة الباطل الحاكم وان استوفى  
 عبداً نفذ عقوبته كان على العبد ان يبيع نفسه وان تزوج امرأة  
 باذن نكاحه وان سقى لها مهرها جاز ذلك ماله وماله وماله  
 الفضل وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله من بلغ غير رشيد ماله  
 لم ينفذ له ماله الا بملكه يورث منه الرشوة ولا يجوز تصرفه فيه  
 وتخرج الزكاة من ماله في نفسه وفي اولاده وزوجه ومن تجب عليه  
 النفقة

فان كان في كيد او قصاص لزمه في الماله

ومن نفقته عليه من ذوي الاحكام فان اراد حتى لا  
 سلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفقة اليه وسلمها  
 الى نفقة من الحاج يتفقها عليه في طريق الحج فان مرض  
 وارضى بوضا في الزوجه وبوا بطلانها من ذلك من ثلث ماله  
 وبلغ الغلام بالا حلاله والاحبال والا تزال اذا وطئ فان  
 لم يوجد ذلك نفقة يتم له ثلثا في عشرة سنة عند أبي حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله وبلغ الجارية بالحض والاحلام والحبل فان  
 لم يوجد ذلك في يتم لها سبع عشرة سنة وقال ابو يوسف  
 ومحمد رحمهما الله اذا انتحلت الجارية خمس عشرة سنة  
 فقد بلغا واذ انتحلت الغلام والجارية واشتكر امرها في  
 البسوق قال قولها واحكامها احكام البالغين وقال  
 ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز للزوجة ان اذا وجب لها  
 يكون على رجل وطئها في حجبها عليه لم يجز عليه  
 والله كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم ولكن يحبسها بذاك حتى  
 يبيع في دينه فان كان له دارهم قضاهم القاضي في بيعه  
 وان كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم ولكن يحبسها بذاك  
 حتى يبيع في دينه

الفاكصال

قال قال

على النفس

ما في المهر

امره



٢٠٠ كان دينه داهي وله دنانير باعها القاض في  
 دينه وقال اليوسف ومحمد بنهما الله اذا طلب غنيا الفليس  
 الج على حجر القاض عليه ومنهم من البيع والشرقي والقرار  
 حتى لا يقربا قوما وبيع ما لا ان تضع الفليس من بيعه  
 وقسم لابن غرمائه بالخير فان اقرض حال الج باقرار  
 لزمه ذلك بعد فضا الدون وينفق على الفليس من مالها وعلى  
 زوجه واولاده القفار وذوي ارحامه فان لم يوف  
 للفليس مال وطالب غرمائه حبسه وهو يقول لا مال له حبسه  
 الحاكم ولا دين لزمه بكذا عن مال حصل في يده كمن البيع  
 وبذل القرض وفي كل مال الزمته بعودي كالمهر والكفالة وفي حبسه  
 فاسوي ذلك كعرضه من المفضل وان شئنا به الا ان يقول  
 البينة ان له مالا واذا حبسه القاض شهدين او ثلثة سألهم  
 عن حاله فان لم يشكف له مال على سبيله وكذلك اذا اقام البينة  
 انه لا مال له ولا يخول دينه وبين غرمائه بعد خروجه  
 من الحبس ولا ذمونه ولا ينعونه من التصرف والشهر فخذ

فضل

فصل كسبه ويقسم بينهم باليخص وقال اليوسف ومحمد بنهما  
 الله اذا قلته للاكم لا يبيته وبين القوم ما لا لا يبيته  
 ان لم يقد حصل له مال ولا يحج على الفاسق اذا كان مصلحا لاله  
 والفاسق الا صلي والطاير بسوا او ان الفليس وعند من  
 لربط بعينه ابتاعه منه فحج المتاع سوا القوم اقيم  
 كتاب الاقار اذا اقرض الشبايع العاقل يجوز له  
 اقارضه بجهوه كان ما اقربه او معلوما ويقال لابن الجوهول  
 فان قال القاض على شئ لزمه ان يبين مال القيمة والقول  
 في قوله مع عتيلا ان اذ ما القرض اكثر منه واذا قال له على قاي  
 مرجع اليه ببيان ويقبل قوله القليل والكثير فان قال على  
 مال عظيم لم يصدق في اقل من مائة درهم وان قال داهي  
 اكثر لم يصدق في اقل من عشرة دراهم فان قال داهي فمضي  
 ثلثة الله ان يبين اكثر منها وان قال له على كذا درهمه لم  
 يصدق في اقل من احد عشر درهما وان قال كذا وكذا درهمه  
 لم يصدق في اقل من احد وعشرين درهما وان قال الله على فخذ

انقضاء



وان قال عندي اومع فهو قرار بما نسي في يده والى قال له  
 رجل في عليا الف درهم فقال اني ابيعها او ابيعهما او اجل  
 بها او قد خفتكها فهو قرار من او يدين مؤجل فمك  
 فم المقرض في الدين وكذلك في الزمة الدين حاله  
 يستلزم المقرض على المجل ومن او يدين مستغلا باقاره  
 مع الاستغناء او الزمة الباقى وسواء استثنى الاقل  
 او اكثر فان استثنى الجميع لزومه الاقرا ويطلق الاستثناء  
 وان قال كم على مائة درهم الا دينارا ولا قنبر خففة لزومه  
 مائة درهم الا قيمة الدينار والقنبر وان قال له على مائة  
 درهم فلما ائنه كلها اداه وان قال له على مائة وثوب واحد  
 والمخرج في نفس المائة اليه ومن او يدين وقال ان نشأ  
 الله فمضاه باقاره لم يلزمه الاقرا ومن او يدين  
 لزومه الاقرا ويطلق اليه ومن او يدين واستثنى بينا اهلها  
 نفسه فله درهم الا الدينار والبناد جميعا وان قال بينا هذه  
 الدار والعرصة لغدون فهو كماله ومن او يدين في عورة

يدين

انما قال والله  
 ختم الغارون  
 لما قال ومن اقرضه

لزمه

لزمه الله والقوم جميعا ومن او يدين في اصيل الزمة  
 الدائنة خاصة وان قال غصبته ثوبا في منديل لزمه جميعا  
 وان قال له على ثوبي في ثوب لزمه وان قال له على ثوب في  
 عشرة ثوب لم يلزمه عندنا في يوسف رحمه الله الا ثوب واحد  
 وقال محمد بن عبد الله يلزمه احد عشر ثوبا ومن او يغصب  
 ثوبا ويأخذ ثوبا معيبا لقوله قوله فيه مع عيبه وكذلك  
 لك لو اقرضت ثوبا وقال له في ثوب وان قال له على خمسة  
 في خمسة يريد به الضرب والحساب لزومه خمسة واحد  
 فان قال اني خمسة مع خمسة لزومه عشرة وان قال  
 اودع خمسة مع خمسة لزومه عشرة وان قال له على  
 من درهم في عشرة لزومه تسعة عندنا في خففة رحمه  
 الله لزومه الا ابتداء او ما بعده وشقط العاقبة وقال ابو  
 يوسف ومحمد رحمهما الله يلزمه العشرة كلها وان قال  
 له على الف درهم من ثمن عبد اشترته منه فان ذكر عبد  
 بعينه قبل الف درهم ان شئت فسمي العبد فله الف ولا فلا

انما اقصاه







ولا تصح الاجارة حتى تكون المنافع معلومة وللبحر  
معلومة وما جازان يكون ثمنه في البيع جازان يكون  
اجرة والمنافع تارة تصير معلومة بلادة كاستيحاء اللدنة  
للسكنى والارضين للزراعة فتح العقد على مدة معلومة  
المدة كانت وقارة تغير معلومة بالعمل والتسوية  
كن اشجار رجل على صنغ ثوب او خياطة او اسباب  
قاية لبحر عليها مقدار معلوم او يركبها مسافة  
سماها وتارة تغير معلومة بالثمن والاشارة الشاير  
رجل ينقله هذا الطعا الى موضع معلوم ويجوز ان يتجاءل  
الدور والموانئ للسكنى وان لم يكن ما يعل فيها ولدان  
يعمل كل سنة الاجارة والقصار والطحاير ويجوز ان يتجاءل  
الارض للزراعة ولا يصح العقد حتى يسمي ما يزرع  
فيها او يقول ان يزرع فيها ما يشاء ويجوز ان يتجاءل  
حد ليس فيها ان يزرع فيها ثمن او شجر اذا انقضت  
مدة الاجارة لمصلحة ان يقطع الغرس والبناء ويسمى  
فادعاه

كسابق

منه  
في  
الاجارة

فادعاه ان يتجاءل صاحبها ليدفع له فقهه ذلك  
مطلوبه عليك او برضى يتركه على حاله فيكون البناء الهبة ويجوز  
استيحاء اللدنة للركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ذلك  
ان يركبها من نشاء وكذلك اذا استأجر ثوبا للبدن واطلق  
فان قال على ان يركبها فلان او يلبس الثوب فلان فادعاه  
غيره او يلبسه غيره كان ضامنا ان عطيت وكذلك كلما اختلف  
باختلاف المستعمل فاما العقار وما لا يتخلو باختيار المستعمل  
بعضه فاذا اشترط سكنى واحد بعينه فله ان يسكن غيره فانه  
يسمى قد روعا بمحل على الدابة مثلا ان يقول خمسة افرة  
خطبة فله ان يحمل ما هو من الخطبة في الضرر او اقل كالنشر والتسمير  
وليس له ان يحل ما هو من الخطبة كالحمل والهدية وان اشأ  
جوها ليجل عليها فله ان يستأجره فليس له ان يحل مثل ونفسه حد  
يد او ان استأجرها لركوبها فادعاه فمعه رجله فوطيت  
ضمن نصف قيمتها ولا يعبر بالثقل وان استأجرها ليجل عليها  
مقدار من الخطبة ليجل الكثر منها فوطيت ضمن ما زاد من

والاجارة

فادعاه



من النقل وان كبح الذآبه بجماعها او ضربها فعملت  
 ضمن عند المرحومة والجراد عاقرين انهم شرابوا جبر  
 خافوا لثابت رايهم لا يستحق الاجرة حتى يولدوا الصبي  
 والعقد والخصاء اما في يد ان يهلك لم يقين شيء  
 عند المرحومة انه يقين عند ابو بكر ومحمد رحمته الله  
 وما تلتزمه كثر من الغريب في الذرة فزلق الماه وانما  
 الجبل الذي يشهد المحل في المرحوم وعرف السينة منه  
 مذكرا مضمونا الا انه لا يقين به بن آدم من عرق في السنية  
 او سطره في الذرة لم يقين واذا قصد العقد او وقع  
 النزاع لم يجز في الموضع المذهب فلهذا فما عليه فيما  
 عليه من ذلك والاجر للمحل الذي يستحق الاجرة ببيع  
 نفسه في الذرة وان لم يعمل كمن استاجر من شهر  
 للخدمة او لورس الغنم ولا يحل على الاجير ان يفرق  
 تلقا به ولا ما تلتزمه عليه الا ينحصر في الاجارة  
 بنفسه الشرط كما يفسر البيع ومنه استاجر جرحا

في بيعه من غيره

بخدمه

الحزب في الحضر فليس يمان مسا في الان بشرطه لا ومن  
 جملته ليجعل عليه محلا وذا كين في مكة جاز له المالح  
 المشهود وان مشاهد الجمل المحل فهو جود ومن استاجر  
 بغير المحل عليه مقدرا من الزاد فاك في الطوق  
 فان برقه هو قوما اكل والاجرة لا تجب بنفس العقد وشق  
 عورته باحدثا معان اما بشرط التحليل من غير شرط او بابتداء  
 المستود عليه ومن استاجر بدارك الدحل ان يطالبه بالجرة كزويم  
 كزويم الا ان يقين وقت الاستحقاق بالمقدور من استاجر بغير  
 الى مكة فليجوز ان يطالبه بالجرة كزويم ولا يقيد بالخط  
 ان يطالبه بالجرة في غير ذلك من الحال الا ان بشرط التحليل ومن استاجر  
 جزارا للبحر في بيته فينفذ ويقدر بهم لم يستحق الاجرة حتى يخرج  
 من الشق ومن استاجر لبقايا البحر للعصا للوليمة فالزرق عليه  
 ومن استاجر رجلا ليقرب له ليلتنا استحق الاجرة اذا قام عندنا  
 خبثه رحمته الله تعالى ابو بكر ومحمد رحمته الله لا يستحق الاجرة  
 حتى يخرج من الدار فليجوز ان يخط هذا القوب فادركه

في بيعه

في بيعه

عقله

افاء

في استئجار دارا او حراوان تطالبه كانه انما استأجره



وان خطبته يومئذ فيها ههنا جلوسا في العدين على اسحق الاعمى  
وان قال ان خطبته اليوم فبدره هـ  
وان خطبته على بعضه فبدره فان خطبته اليوم فلا دره بها  
وان خطبته على كذا فبدره عند ابى حنيفة رحمة الله لا ينسج  
بدر نصف درهم وان قال ان سكنت في هذه الدكان عطرا فبدره  
في الشهر ان سكنت في هذه الدكان فبدره جان وان الايام في فصل  
الاسحق الاعمى فيعتد بالماز رحمة الله وقال ابو حنيفة محمد بن محمد  
الاجابة فلو انما اشترى دكا كثر فبدره بدره فان السعد مبيع  
في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان يستعمل في عدة شهر  
معلوم فبدره سكن ساعة من الشهر الثالث في المعتد فبدره  
في الشهر كله وفي كل النور ان يخرج الا ان تنقض المدة  
وكل ذلك اشهر في الله ساعة واذا اشترى دكا سنة فبدره  
درهم جان وان لم يستم فبدره على شهر من الاجرة ويجوز  
اجرة الحتام والنجار ويجوز اخذ اجرة عليه البند ولا يجوز  
الاستجار على الاذن والبيع والنوع والقضاء ولا يجوز اجارة  
المشاع عند ابى حنيفة رحمة الله الا من اشترى قال ابو  
يوسف ومحمد رحمهما الله اجارة المشاع جائز ويجوز

الفصل

التي باجرة معلومة ويجوز بيعها ما وكسوتها ولباسها  
 حران يمنع زوجها من وطئها فان جلت كان له ان يفسخ  
 الاجارة اذا خافوا على البتة من بئنها وعليها ان تصلح طعام  
 البتة فان رضعه في المدة يدين بشاة قد اجرة لها وكلا  
 صانع لعمله اثنى العبد كالتقصير والصباغ فلا يان يحبس  
 العبد بعد الفراغ من عمله حتى يتوفى الاجرة ومن ليس له  
 اثنى العبد فليس له ان يحبس العبد بعد الفراغ كالتمار واللالج  
 واذا اشتد على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل  
 غيره وان اطول له العمل فله ان يثا حرم من يهره واذا <sup>احل</sup> خلف  
<sup>الحي</sup> الطر وصاحب التوب فحقا لصاحب التوب امره ان  
 يعمل بقاء وقال الحياط قيسا وقال صاحب التوب للصباغ انك  
 تصيغه احرا فمبغضه حرا فالقول قول صاحب التوب مع عبده  
 فان خلط في المراط صامن واذا قال صاحب التوب عمل <sup>كغير</sup>  
 اجرة وقال الصانع باجرة فالقول قول صاحب التوب عند <sup>حقيقه</sup>  
 رحمه الله مع يمينه وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان حرا فله



١٤  
يكاتب بنفسها

فله الاجرة وان لم يكن حقيقا له فلا اجرة له وقال محمد بن  
 الحسن ان الضائع مبدى هذه الشفعة بالاجرة فالقول  
 قوله الله عملها باجرة والعاجب في الاجارة الفاسدة اجرة  
 للمثل الا يجزى وزنه المسمى واذا اقبض المثل جاز الدار فعليه  
 الاجرة وان لم يسكنها فان غصبها غاصب من يده سقطت  
 الاجرة وان وجد بها عيبا يقابل بالسكن فله المبيع واذا اخرج  
 بيت الدار انقطع شئبه الشفعة او انقطع المالك عن الواجب  
 تفسخ الاجارة واذا اعاك احد المتعاقدين وقد عطف لاد  
 لنفسه انفسى بالاجارة وان كان مقدما لغيره لم تفسخ  
 ويصح شرط المثل في الاجارة وتفسخ الاجارة بالاعتذار من  
 جود ثبات في الشقة البسيطة فذهب بطله او كان استاجرا كانا  
 ادوا فلسا وزنه ديون لا يفقد على قضائها الا من ضمن  
 ما اجرة فسحق القاضي القضاة بغيرها في الدين ولكن استاجرة  
 ليسا عليها ثم بدله من السفوف فغيره وان بدله المالك  
 من السفوف فليس له به غير كتاب الشفعة واجبة

للخليفة

والتدين  
 كاشفون للدين

للخليفة في نفس المبيع ثم للخط في حق المبيع كالشرب والطريق  
 ثم للجاري وليس للمشتري في الطريق والشرب والماء الشفعة  
 مع الخط فان سلم قافة لشفقة المشتري في الطريق فان سلم  
 خذها الجارة والشفقة تجب بعقد البيع وتسبق بالاشهاد  
 وتلك بالاختاذ اسمها المشتري وحكمها حكمه واذا علم  
 الشفعة بالبيع اشهد في حمله ذلك على المالك اليه ثم يهضم  
 منه فيشهد على البايع ان كان المبيع في يده او على المشتري او عند  
 العقار فاذا فعل ذلك استقرت شفقة وان لم يستطع  
 للاختلاف عندا في حقيقته وقال محمد بن محمد بن نوح  
 بعد ان تولى الشفعة في الغرض وهو السفر والسلم والمذبح في الشفعة  
 سواء واذا املك العقار ويغرض هو المالك اجبت فيه الشفعة  
 في الدار تزوج الرجل عليها او خلع الماقر بها او بشاهاها او  
 او بصلح بها من دمها او بغيرها عليها عيبا او بصلحها بأكلا  
 فان صلح عنها باو او سكون وجبت الشفعة واذا تقدم الشفع  
 القاضي فانه يملك الشفعة سأل القاضي للمالك عليه

ع شها ومن غيرهم يطلبت شفقتهم والشفقة  
 واجبة في القفار وان كان مالا يقسم مح



فان عتوق بطلان الذي شفع به والا لكان قد قامته البينة  
فادع عنها استحق المشتري بالله ما يعلم الله مال الله في  
ذكره ما يشفع به فان ذلك او قاسم للشفع بنبه سبيله  
القاضي هو البتاع ام لا فان اكر البتاع قبل القلم البينة فان  
يجب عنها استحق المشتري بالله ما البتاع او بالله ما يستحق  
على هذه الدلائل شفعه من الوجه الذي ذكره ويجوز ان  
عليه في الشفعه وان لم يحضر الشفع الثمن الى مجلس القاض  
فقد القاض في الشفعه ثمنه احقا والتمن والشفع ان يرد  
التمن ارجيا والبيع خيرا والتمن وان احضر الشفع والبيع  
والبيع في البيع فله ان يحكم بتمامه في الشفعه والا القاض  
البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بشفعه وبشفعه  
بالشفعه على البائع ويجعل العهدة عليه اذ التزم الشفع الا  
شهادتين علم بالبيع وهو يقد على ذلك وبطلت شفعه  
وكذلك ان استشهد المجلس ولم يشهد على احد من الباعين ولا  
ولا عند القاض فان صالح من شفعه على عوض اخذ

بطلت

بطلت الشفعه ورد العوض وانما مات الشفع بطلت شفعه  
وانما مات المشتري ولم يسقط او اذ باع الشفع ما يشفع به قبل  
ان يقبل له بالشفعه بطلت شفعه ووكيل البائع اذ باع هو  
الشفع فلا شفعه له وكذلك ان ضمن للدرك عن البائع الشفع  
ووكيل المشتري اذ باع فلا شفعه ومن باع شرط الحيا فلا  
شفعه للشفع فان شرط اسقط البائع الحيا وجب الشفعه  
ومن اشتوى دارا بشرط الحيا فلا شفعه ومن اشترى  
دارا شراء فاسدا فلا شفعه فيها وكل واحد من المقتدين  
الشفع فان سقط الفسخ وجب الشفعه وان اشتري ذهبي  
دايم او خنزير او شفعها ذهبي اخذها بثلث الحيا وقيمة النور  
كان شفعها مسلم اخذها بقيمة الحيا والخنزير ولا شفعه  
في الهبة الا ان يكون بعوض مشروط او اذا اخلت الشفع والمشتري  
في الثمن فالقول قول المشتري فالقول له ما البينة فالبينة بنبه الشفع  
ابن حنيفة رحمه الله ومحمد وقال ابو يوسف رحمه الله البينة بنبه  
المشتري وان اصرح المشتري ثمنه اكثر منه واتى البائع اقل منه ولم

بطلت  
قضى



يقض الثمن اخذها الشفع بها قال البايع وكان ذلك حصا  
عن المشتري فان كان قبض الثمن اخذها بما قال المشتري ولم  
يلتزم في قول البايع واذا حط البايع عن المشتري بعض  
الثمن سقط ذلك عن الشفع وان حط جميع الثمن لم يسقط  
عن الشفع واذا اراد المشتري للبايع في الثمن لم يلزم الزيادة للشفع  
واذا اتبع الشفع او الشفعة منهم على عدد رؤسهم ولا  
يعبر باختلاف الاملاك ومن اشترى دارا بغير قبض اخذها  
الشفع بقيمتها وان استأجرها بمكيل او موزن اخذها  
بثمنه ومن باع عقارا بغير اخذ شفع كل واحد منهما  
بقيمته الاخر واذا باع الشفع او الشفعة بالدينار فسلم ثم علم  
انها بيعت باقل من ذلك او بغيره او بشيء قيمتها الفوا  
اكثر فسلمه باصله وله الشفعة وان بان انها بيعت بدينار  
قيمتها الف ولا شفعة له واذا اقل له ان المشتري فلان فسلم  
الشفعة ثم علم انه غير ذلك فله الشفعة ومن اشترى دارا  
بغيره فهو الخصم في الشفعة ان يسلمها الى الوكيل واذا باع

دارا لامقدار فباع وطول المدة الذي في الشفع فله  
وان طلع ابتاع منها سهما بثمن ثم ابتاع بقيتها بغير  
فالشفعة لها في السهم الاول دون الثاني واذا ابتاع  
عها بثمن ثم دفع اليه ثوبا عنه فالشفعة باثمن  
دون الثوب ولا يكره الحول في اسقاط الشفعة عند بل حنفة والى  
يوسف رحمه الله وبكره عند محمد رحمه الله واذا ابتاع  
المشتري او غرس في الشفع بالشفعة فهو بالخيار ان شاء  
اخذها بالثمن وقيمتها بالثمن والعوض مقلوب وان شاء كلن  
المشتري فله واذا اخذها الشفع في غرس ثم  
سقط رجع بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والعرض واذا  
اشهدت الدار بغير ثمنها او بغير شجرها ان  
يغير فله احدى الشفعين بالخيار وان شاء اخذ جميع الثمن  
وان شاء ترك وان نقصر المشتري اليه قبل الشفع  
ان شئت فخذ الوصية بحقتها وان شئت فدفع وليس له  
ان ياخذ النقص من ابتاع ارضا وعلى خلعها ثم اخذها



الشفع بغيرها فان اخذه المشتري سقط عن الشفع  
 حصته واذا اقتضى الشفع بالدار لم يكن له ان يخلو  
 الزينة وان وجد بها عيبا فلا ان يرد هابه وان كان المشتري  
 شرط البراءة منه واذا ابتاع ثمنين موثقين فالشفع في كل واحد  
 اخذها ثمن حال وان شاء صير حصة تنقص الاجل ثم يا  
 خذها واذا اقتسم الشركاء العقار فلا شفعة لغيرهم  
 بالفسخ ولا اذا اشتري دارا قسم الشفع الشفعة ردها  
 للمشتري بخلاف الزينة او بشرط او بغيره ففاض فلا  
 شفعة للشفع وان ردها بغيره ففاض او تغايل  
 فالشفع المشقة والله اعلم كتاب الشركة المشرقة  
 على ضربين شركاء ملاك وشركاء عقود فشركاء الملاك  
 المعين برقمها وجلان او بشراياها فلا يجوز لاحدهما ان  
 يتصرف في بيعها او ايجارها او كرها واحد منها في ذم صاحب  
 كالايجار والقرض في الثاني شركة العقود وهي على اربعة  
 اوجه مفادضة وفيه ان يشترك الرجلان في ثيابا

وعن ان شركاء الصانع وشركاء  
 الوجه فاما شركاء الملاك وشركاء

في مالها

**في دفعها**

في مالها وتصرفها فيجوز بين اثنين المسلمين المبالغين عقدين  
 ولا يجوز بين الحر والمملوك ولا بين المصبي والمبالغ  
 ولا بين المسلم والكافر وتنفذ على الكفالة والكفالة  
 وصانيتها كل واحد منهما يكون على الشركة الاطعام اهله  
 وكسوتهم وما يلزم كل واحد منهما من الدين بزيادة  
 لا ما يصح فيه الا ان كان الاخر ضامن له فان ورد احد  
 هما ما لا تصح فيه الشركة او وهبه ووصل الى يده بطلت  
 المقاضاة وصارته الشركة عتانا ولا تنفذ الشركة  
 الا بالدين لهم والدين بغيره فلو بين اثنين ففقه ولا يجوز  
 ذلك الا ان يتعاضدا في النافعة والقرض فصح الشركة  
 بهما وان الشركة بالعروض باع كل واحد منهما  
 تصوما لا اخر ثم عقد الشركة فلما شركا العنان  
 على الكفالة دفع الكفالة ونصح النفاض والمال ويصح  
 ان يتساويا في المال ونفعا ضل في البيع ويجوز ان ينفذ  
 هاهنا واحد منهما ببعض ماله دون البعض ولا تصح الا

او كونهما في مال  
 او كونهما في مال



بيتان المفاضة تفعل به ويجوز ان يشتركا من جهة احد  
 هما اذا لم ومن جهة الاخر ثانيا بوما اشتراه كل واحد  
 منهما الشريكة طوليب ثمنه دون الاخر ثم يرجع على شريكه  
 بحصته منه واذا هلك مال الشريكة او لحظها الى قبل ان  
 يشتركا شيئا بطلت الشريكة وان اشترى احدهما بجاه وهلك  
 مال الاخر قبل ان يشتركا المشتري بينهما ما شرط ويرجع على شريكه  
 بحصته من ثمنه ويجوز للشريكة وان لم يخط مال ولا فتح  
 الشريكة اذا شرطت لاحدهما دلام مستمات من الرجوع وكل  
 واحد من المتفاوضين وشريك العنان ان يضع المال ويبد  
 قه مضاربة وبوكل من يتصرف فيه ويبد في المال بيا مائة  
 واما شركة الصانع فالتزامان والقبضان لا يشتركان  
 على ان يتقبلوا الاعمال بانفسهم ويكون الرجوع بينهما  
 ذلك وما يتقبل كل واحد منهما من الهن يلزمه ويلزم  
 شريكه وان عمل احدهما دون الاخر في اكتسبها نصفان  
 واما شركة العجوة فالرجوع يشتركان ولا مال لها على ان  
 يشتركا

يشتركا بوجهها فيبيعها ففتح الشريكة على هذا  
 كل واحد منهما وكل الاخر في اشتريه فان شرط ان يكون  
 المشتري بينهما نصفان فالرجوع كذلك ولا يجوز ان تقض  
 فيه وان شرط ان يكون المشتري بينهما ثلثا فالرجوع كذلك  
 ويجوز للشريكة في الخطا والاضطراب ولا يشترط  
 وما اصطاد كل واحد منهما او اضطره فعهوله دون صاحبه  
 حده واذا اشتركا واحدهما بغر لاخر ودية يتق عليها  
 المالك والكسبي بينهما لا تصح الشريكة على هذا والكسبي عليه  
 يتق عليها المالك وعليه مثل اجرة الروية ان كان صاحب  
 البقر وان كان صاحب الروية فعلى اجرة البقر وكل شريك  
 فالرجوع فيها على قدر راس المال ويعطى شرط المتفاوض اذا  
 مات احد الشريكين او ارتد او حوّل الرجوع بطلت الشريكة  
 وليس لواحد من الشريكين ان يؤدي زكاة مال الاخر الا  
 باذنه فان اذن كل واحد لصاحبه ان يؤدي زكاة فاذي  
 كل واحد منهما فالتزام من علم باء الاول ولم يعلم كتاب



المضاربة للمضاربة عقد على الشراكة بمال من احد الشريكين  
 وعلم من المخرم ولا يصح المضاربة الا بمال الذي بينا ان الشراكة تصح به  
 ومن شرطها ان يكون الربح بينهما مشاعا لا يستحوذ احد  
 منه داهم مساهمة من الربح ولا يمان يكون المال مسلكا للمضارب  
 ولا يمان يكون المال فيه فاذا صح المضاربة مطلقا جاز للمضارب  
 ان يبيع ويشترى ويساوي ويضع ويؤكل من يتصرف فيه و  
 لا يلزم ان يدفع للمال المضاربة الا ان ياذن له رب المال في ذلك  
 فان خسر الرب المال تصرف في اليد بعينه او سلعة بعينها  
 لا يجوز ان يبيع او يذبح وكذلك ان وقت للمضاربة مدة بعينها  
 جاز وبطل العقد بعينها وليس للمضارب ان يشترى بالربح للمال  
 ولا ابنه ولا من يفوض اليه فان اشتراه كان مشتركا لنفسه  
 ودون ماله للمضاربة ومن كان في المال ربح فليس له ان يشتري  
 من يفوض اليه فان اشتراه ضمن مال المضاربة وان لم يكن  
 في المال ربح جاز ان يشتريه فان زاد قيمته عتق نفسه  
 منهم وفي بعض ربح الماشية وسبع المصق في قيمة نصيبه من  
 الربح والمال

غرضه  
 من ربحه  
 من ربحه

واذا دفع للمضارب المالا مضاربة ولم ياذن له ربحه للمال في ذلك لم  
 يضمن بالربح ولا يصح للمضارب ان يشتري من ربحه فاذا دفع للمضارب  
 المضارب الاول للمال للمال واذا دفع للمضارب المضاربة با  
 نقص فان ذلك ان يدفعها مضاربة قد دفعها بالثمن  
 فان كان ربح للمال على ان ما ربح الله يثمنه نقصين فلزم  
 للمال نقص الربح والمضارب الثاني ثلث الربح ولا قد السدس  
 وان كان قال على ان ما ربح الله يثمنه نقصين فلزم للمضارب  
 الثاني وهو نقصين واذا قال للمضارب ان ما ربح الله في نقصين  
 المال لم يضمن بمضاربة بالنقص فلزم للمضارب الثاني ثلث الربح ولا قد السدس  
 للمضارب الاول فان شرط للمضارب الثاني ثلث الربح فلزم للمال نقص  
 الربح والمضارب الثاني ثلث الربح وفيه المصاف الاول للمضارب الثاني  
 مقداد سدس الربح من ماله واذا مات ربح للمال او للمضارب  
 بطلت المضاربة وان ادبته ربح للمال من الاسلام والعيا  
 بالله ولو بدأ الحرب بطلت المضاربة واذا اعزل ربح للمال  
 المضارب ولم يعلم بوزنه حتى باع واشترى فنقصه جاز

واما المضارب للمال

المضارب للمال

الثالث الربح وما بقي  
 بين رب المال والمضارب



يعزل المال عروض قلده ان يبيعها فسر ولا يمنع المالك من ذلك  
 من ذلك يتم لا يجوز ان يشتري ثمنها شيئا اخرى وان عزله  
 واسلم المالك لغيره وادناها قد بقت في اليد ان يتصرف فيها واذا  
 اقترعوا في المال دين وقد خرج المضارب فيه اجبر ماله على  
 قضاء الدين وان لم يكن له شيء لم يلزمه الا قضاء دينه  
 وكل دين للمالك في الاقضاء وما ملأ من مال المضاربة فهو من  
 الربح دون واسد المالك فان زادها للربح فلا ضمان على المضاربة  
 فان هلك المال ٢١ فهو من الربح دون واسد المالك فان زادها للربح فلا ضمان  
 على المضارب فيه وان كانا قسما الربح والمضاربة بها اثم هلك  
 المال او بعضه تراءى الربح حتى يتقرب المالك لاسد المالك فان  
 فضل منه كان بينهما وان عجز عن اسد المالك لمضارب  
 شتا وان كانا قسما الربح وقسمت المضاربة ثم عقدت  
 ففلا مال وبفضله لم يتراد الربح الا في وجه المضارب ان يبيع بالثمن  
 والنشئة وهو من وجه عيبه ولا منه من مال المضاربة والله  
 اعلم كتاب الوكالة ان عقد جاز ان يعقد الا انسانا في نفسه  
 جاز

جاز ان يوكل به غيره ويجوز التوكيل بالخصومة في سائر  
 الحقوق وان شأها ايجوز الا في شئها في الحدود والقصاص  
 فان الوكيلة لا تصح باستيفاءها مع عيبه الموكلة بالبيع  
 وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز التوكيل بالخصومة الا بغير  
 الخيف الا ان يكون الموكلة مدينا او غايبا مسيرة ثلثة ايام  
 فصا عدا او قلا ابو يوسف رحمه الله يجوز التوكيل بغير  
 دفع الخضم ومن شرط الوكالة ان يكون الموكلة من عاقل  
 التفرق ويلزمه الاحكام والوكيل من العقل وقصدته وان  
 واذا وكل المالك البايع العاقل او الماذون مثله جاز وان وكل  
 محميا محجورا يتعقل البيع والشراء او عبدا محجورا عليه جاز  
 ولا يتعلق له حقوق به ولا يتعلق بماله والعقود التي يفقد  
 الوكالة على من ين كل عقد يفقد الوكيل الى نفسه مثله  
 والشتر في الا جان فحقوق ذلك العقد تتعلق بالوكيل دون  
 الموكلة في مسلم البيع ويقدر الثمن ويطلب الثمن اذ الشتر في  
 البيع ويخلصهم في الوكيل كل عقد يفقد الى وكله كالنكاح والبيع

البيع وشترى



والتحقق من ذلك العقد فان حقوقه متعلقة بالموكل دون الوكيل  
 فله بطريق وكيل الزوج بالبر ولا يلزم وكيل المرأة سلبها  
 اذا طالت الموكل المشقة بالتمتع فانه يمنعها ياه فان دفع  
 له جاز ولم يكن للوكيل ان يعالجه ثانيا ومن وكلاهما بشرى  
 فلا بد من تسمية جند ومقار او جند ومبلغ عنه الا ان  
 يوكله وكله عامه فيقول البتبع لما رايت واذا اشترى الو  
 كيل وجب قبض المبيع ثم اطلع عليه فله ان يرد به بذلك العيب  
 مادام المبيع في يده فان سلب الموكل يرد له الا باذنه ويجوز  
 التوكيل بعقد الفرق والسلم فان فارق الوكيل صاحبه قبل  
 القبض لا يقرب بطل العقد ولا يقرب مفارقه الوكيل واذا دفع الوكيل  
 بالشئ الثمن من ماله قبض المبيع فله ان يرجعه على الموكل  
 فان هلك المبيع في يده قبل قبضه فله ان يرجعه على الموكل ولم  
 يسقط عنه الثمن ولا الرجوع منه يستوفى الثمن فان جبه  
 فله ان كان مضمونا ضمانا الرهن عند ان يوسد حرم الله  
 وضمان المبيع عند مجزئ الله واذا وكل رجلين فليس

لا وكيل

لاحدها

لاحدها ان يتصرف في امواله في دون الاخر الا ان يوكله بالخاص  
 منه او بطل وق زوجته بغير عوض ويقو عليه بغير عوض  
 يرد وديعته او بقضاء دين عليه وليس للوكيل ان يوكل غيره  
 كل به الا اذا كان له الموكل ويقول له اعمل بذا فان وكل بغير  
 اذن هو كله فحقه وكيله بحضرتك جاز ان عقيد بغير خص  
 زانه كان موقفا فاجازة الوكيل لا قوله للموكل ان يكون الوكيل  
 من الوكالة فان لم يبلغه القول فهو على كاله وتصرفه جاز  
 حتى يعلم وتبطل الوكالة بعمق الموكل وجنونه جنونا مطلقا  
 ولما قد بدا للمرب مرثا ولا وكل المكاتب شتم عجزا ولا ذوا  
 فخر عليه او الشريك فافترقا فهذه الوجوه تبطل الوكالة  
 علم الوكيل ولم يعلم واذا مات الوكيل او جن جنونا مطلقا  
 تبطل وكاله وان نحو بدا للمرب مرثا لم يملكه التصرف الا

ان يعود مسلما ومن وكل رجلا بشئ ثم تصرف في الموكل فهاو  
 كل به تبطل الوكالة والوكيل بالبيع والشئ لا يجوز ان يقعد عند اي خفية رج

مع ابيه وجده وولده وزوجته وعبد ومكاتبه عند

وولده



عندنا حنفية رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد بنهما الله  
 يوم من يوم القيمة الا في عبده ومكاتبه والوكيل بالبيع  
 يجوز بيعه بالكيل او اكثر عندنا حنفية وقال ابو يوسف  
 لا يجوز بيعه بثمنين لا يتباينان في مثله والوكيل  
 بالشرايخ يوثقه بثمن القيمة ولا يثمنه في ثمنين المتباينين في  
 مثله ولا يجوز بيعا لثمنين في مثله الذي لا يتباين في مثله  
 ما لا يدخل بين تقديم المقومين واذا ضمن الوكيل بالبيع  
 الثمن من المتباين فبطلت باطل واذا اوكيل ببيع عبده فباع  
 نفسه جاز عندنا حنفية وان وكله بشرايخ فاشترى نفسه  
 فاشترى موقوفه وان اشترى باقية لزم الموكل واذا وكله  
 بشرايخ او طاله لم يدرهم فاشترى عشرين رطلا بدينار  
 من لحيه ببيع مثله عشرون رطلا بدينار لزم الموكل عشرة رطل  
 عندنا حنفية وقال ابو يوسف ومحمد بنهما الله العتق وان وكله  
 بشرايخ بدينار فاشترى بدينار ان شترى نفسه لنفسه  
 اذا وكله بشرايخ بدينار فاشترى بدينار عبدا فهو للوكيل  
 الا ان يقول

حنفية

الا ان يقول نوبت الشرايخ او شترى به مال الموكل  
 والوكيل بالحق وموكل بالقبض عندنا حنفية والبيع  
 يوسف ومحمد بنهما الله والوكيل بقبض الدين وكيل  
 بالحق عندنا حنفية رحمه الله واذا اوكيل بالحق  
 على موكله عند القاض جاز قاره ولا يجوز قاره عليه عند  
 غير القاض عندنا حنفية ومحمد بنهما الله يخرج من الحق  
 وقال ابو يوسف ومحمد بنهما الله على موكل القاض ومن اشترى  
 الله وكيل القاض بدينه فصدقه الوكيل من تسليم الدين  
 الله فان حضر الغائب فصدقه ولو وقع اليه العود لا يفي  
 ثانيا ورجع به على الوكيل ان كان باقيا بدينه ومن قال اني  
 وكيل بقبض الوتيرة فصدقه المودع المودع بالتسليم اليه كذا  
 الكفالة الكفالة ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال فكفالة  
 بالنفس جائزة والمودع بها احضر المكفول به وتسقط اذا  
 قال تكفلت بنفس فلان او بوقية او بروح او بحسبه او  
 براسه او بنصفه او شترى وكذا لو كان قال فتمت او هو على او انا  
 نعصم او قيل فان شرط في الكفالة تسليم المكفول بدينه

فله ان يدوم اليه فان استعمر  
 فله ان يدوم اليه فان استعمر



قَبْلَ بَعْثِ لَوْ

فَوَقْتُ بَعْثِ لَوْ حَضَرَ إِذَا طَالَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ  
فَإِنْ أَحْضَرَهُ وَأَلَّا طَالَ إِذَا أَحْضَرَهُ وَسَلَّمَ لَمْ يَمْلَأَنَّ  
يَكُونُ الْمَكْفُولُ عَلَى حَالِهِ بَرِيَّ الْكَفِيلِ مِنَ الْكَفَالَةِ لَهُ  
وَإِنْ مَكْفُولٌ عَلَى سَلَمٍ فِي حَالِهِ الْفَاقِ فَسَلَمٌ فِي السُّوقِ بَرِيَّ  
وَإِنْ سَلَمٌ فِي الْبَرِّيَّةِ لَيْسَ إِذَا مَاتَ مَكْفُولٌ بَرِيَّ  
الْكَفِيلِ بِالنَّفْسِ مِنَ الْكَفَالَةِ وَإِنْ مَاتَ مَكْفُولٌ لَهُ لَمْ  
يَبْرَأْ مِنْهُ وَإِنْ تَكْفُلُ بِنَفْسِهِ عَلَى اللَّهِ لَمْ يَوَاقِبْ  
فِي وَقْتُ كَذَا فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا عَلَيْهِ هُوَ الْوَقْتُ يَحْضَرُ فِي ذِ  
لِكَ الْوَقْتُ لَوْ ضَامِنٌ الْمَالِ وَلَمْ يَبْرَأْ مِنَ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ  
وَلَا يَجُوزُ الْكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ عِنْدَنَا فِي  
حَقِيقَةٍ وَهِيَ أَنَّ الْكَفَالَةَ بِالْمَالِ فَتَأْتِي مَعْلُومًا كَانَ  
مَالُ الْمَكْفُولِ بِهِ أَوْ مَجْهُولًا ذَا كَانَ دِينًا صَحِيحًا  
مِثْلًا أَنْ يَقُولَ تَكْفُلْتُ مِنْهُ بِالْفَرَاغِ أَوْ بِذَلِكَ فِي هَذَا  
لَيْسَ وَالْمَكْفُولُ لَمْ يَلْجَأْ إِذَنْ شَأْنًا طَالَ الَّذِي عَلَيْهِ لَأَصْلُ  
وَإِنْ شَأْنًا طَالَ لَمْ يَجْعَلْ كَيْفِيَّةً وَيَجُوزُ تَعْلِيلُ الْكَفَالَةِ  
بِأَنْشَاءِ مَا يَنْتَهِى عَنْ مَا يَنْتَهِى فَلَا تَأْخُذُ بِمَا ذَا بِ  
لَوْ كَانَ

بِنَفْسِهِ

لَكِنْ عَلَيْهِ فَعَلِيٌّ وَمَا غَضِبَكَ فَعَلِيٌّ وَإِذَا قَالَ تَكْفُلْتُ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ  
مَتَّ الْبَيْتَ بِالْقَوْلِ عَلَيْهِ مِنَ الْكَفِيلِ وَإِنْ لَمْ تَعْمِ بَيْتَهُ فَالْقَوْلُ  
الْمَكْفُولُ مَعَ عَيْنِهِ فِي مَقْلَدٍ مَا يَعْرِفُ بِهِ فَإِنْ أَعْلَى الْمَكْفُولِ  
عَنْ بَيْتِهِ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَصِدْ وَعَلَى كَيْفِيَّةٍ وَيَجُوزُ الْكَفَالَةُ بِمَا  
الْمَكْفُولُ عَنْهُ وَيَعْرِفُ بِهِ فَإِنْ كَفَلَ بِمَا رَجَعَ بِمَا يُوَدِّي عَلَيْهِ  
وَإِنْ كَفَلَ بِمَا رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا يُوَدِّي وَلَيْسَ لِلْكَفِيلِ أَنْ  
يُطَالِ الْكَفُولُ بِمَا لَمْ يَلْجَأْ قَبْلَ يُوَدِّي عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَلْجَأْ لَمْ يَلْجَأْ  
لَهُ أَنْ يَلْزِمَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ حَتَّى يَنْتَهِى وَإِذَا بَرَأَ الطَّالِبُ  
الْمَكْفُولَ عَنْهُ وَبَيَّنَّ فِي عَنْهُ بَرَاءَ الْكَفِيلِ لَمْ يَبْرَأْ الْمَكْفُولُ عَنْهُ وَلَا  
يَجُوزُ تَعْلِيلُ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْكَفَالَةِ بِشَيْءٍ وَلَا حَوْلًا يُمْكِنُ  
اسْتِغْفَارُ وَمَنْ الْكَفِيلُ لَا تَصِحُّ كَفَالَتُهُ بِهِ بِالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ  
وَإِنْ تَكْفُلُ عَنْ الْمَشْتَرِي بِالْثَمَنِ جَازٍ وَإِنْ تَكْفُلُ عَنْ الْبَيْعِ  
بِالْبَيْعِ لَمْ يَصِحَّ وَمَنْ بَرَأَ بَرَاءَةً فَإِنْ كَانَتْ بِعَيْنِ الْمَقْضَى  
الْكفَالَةُ بِالْبَيْعِ وَإِنْ كَانَتْ بِغَيْرِهَا فَجَازَةٌ كَفَالَةٌ وَلَا تَصِحُّ  
الْكفَالَةُ إِلَّا يَقْبُولُ الْمَكْفُولُ فِي مَجْلِسِ الْقَعْدَةِ فِي مَسْئَلَةٍ  
وَاحِدَةٍ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الْمَقْضَى لَوْ أَنَّكَ تَكْفُلُ عَنِّي بِمَا عَلَيَّ مِنْ

أَبْرَأَ الْكَفِيلُ

قَالَ مَعْنَى تَسْلِيمِ الْبَيْعِ جَازٍ



الذين فنقل عن مع غيبة القوماء جاذواذ كانت الدين  
 على اثنين وكل واحد منها ضامن لغيره عن الاخر فاذا  
 حذاهم يرجع بغيره على شريكه حتى يردوا يؤدب بغيره على  
 نصف فرج بالزيادة واذا تكفل اثنان عن رجل بالقرع  
 كل واحد منها كغير من صاحبه فاذا حذاه احداهما يرجع  
 بنصفه على شريكه قليلا كان او كثيرا ولا يجوز الكفالة  
 بمال الكتابية سوداوي فنقل يدعوه واذا مات الرجل وقيل  
 ديون ولم يترك شيئا فنقل بغيره عنه للقرع اتم فنقل  
 له عندنا حنفية الحوالة جائزة بالديون وتصح برضا الجاهل  
 والمحتمل علفا اذا تمت الحوالة برضا الجاهل من لدن الجاهل  
 مع المحتمل اذا اذاعوا من مدني مدنيون  
 مع المحتمل على الجاهل اذا كان يروي حقه والتمس عندنا حنفية  
 ما لا يثبت مدنيون  
 لاجل اذاعوا ان امانا يحد المحتمل على الحوالة ويكفل ولا  
 يثبت عليه اذاعوا مفسدا ولا يثبتون محمد هذان  
 ووجه ذلك وهو ان حكم الحاكم باقراره حال حيوته واذا  
 مات المحتمل عليه المحتمل يتحمل مال الحوالة فقال المحتمل اذاعوا  
 يدين كان في حكمه يقبل قوله وكان عليه مثل الدين وان  
 المحتمل عليه اطلب  
 مدنيون اولو

كتاب  
له المختار  
ويعجز

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
والذي كنا لا نشكره

الطاهر



ط

حالة فيكون هو كان له التوسود  
فصل على خمسة له حالة فيكون هو كان له التوسود  
ولو كان

لم يرد شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون في قبلي والصلح  
جائز دعوى الاموال والمتاع وحالته الهدم والخطا  
ولا يجوز في دعوى حد او ذم على رجل على امرأة نكاحا وهي  
تجد فضالها على مال ابنته حتى تترك الدعوى جاز ولا  
في معنى الخلع وان اتمت امرأة نكاحا على رجل فضالها على مال  
فولم يرد له كان الذي سوار فضالها على حسن ماله يقسم  
بما رزق وكل رجل بالصلح عنه فضالها لم يلزم الوكيل ما صلح  
عليه لان يقضه المال الا في الموكلا فان صلح عنه على شيء بغير  
امره فهو على اربعة اوجه ان صلح على اربعة ثم صلح و  
كذلك لو قال صلحتك على التي هذه ثم التمس ولزم تسليمها  
وكذلك لو قال صلحتك على التي وسلمتها جاز وان قال صا  
لحتك على التي لم يسلمها فالعقد موقوف فان اجازة المدين  
جاز ولزمه باللفظ وان لم يجزه بطل وان كان الدين بين  
شريكين فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فثبته بالخيار  
ان نشأ استيعب الذي على الدين بنفسه وان شأنا اخذ

ان اخذ  
ادخله  
فان قيل  
نقد الثوب

نقد الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين ولو استوفى بعض  
نفسه نصيبه من الدين كان لشرطه ان يشركه فيما  
قبض ثم يرجع ان على العزم بالباقي ولو اشتري احدهما  
بنصيبه من الدين كان لشرطه ان يضمن ربع الدين  
وان كانا مسلمين ففصلح احدهما من نصيبه على  
للمالك ابن عبد الله حنفية ومحمد قال ابو يوسف يجوز الصلح وان كانا  
كاهن في كسبه ففصلح جاز قلنا ما اعطوه او شيئا فان كانت التي  
زكوة ففصلح فاعطوه ذهب او ذهبا فاعطوه فقط فهو كذا وكذا  
ان زكوة ذهب او فضة وقوله زكوة فضالها على ذهب او فضة فلا  
بدان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه ذلك الجارية  
يكون نصيبه والزيادة بحقوقه بغير الميراث وان  
كان في النكاح بين رجل وامرأة فادخله في الصلح على ان يخرج الصلح  
منه ويكون الدين لهم فالصلح باطلا فان دخلوا ان يبرأ الف

خادمته ولا يرجع عليهم نصيب المصلح جاز **كتاب الهبة**  
الهبة بالاجابة والقبول ويتم بالقبول الموصوف للمعطي بالقبول

ش

والله اعلم  
بالحق  
والله اعلم  
بالحق







جازية ومن وجازية الاجلها  
 الهبة وبطلان الصدقة كالهبة ولا  
 تنفع الا بالقبض ولا يجوز في مشاء  
 القسمة واذ الصدقة على فقيرين  
 حاذوا لا يصح الرجوع في الصدقة بعد القبض  
 ومن نذر ان تصدق بالله تصدق نذره  
 ان تصدق بخس ما يوجب فيه الذكوة ومن نذر  
 ويقال له **المسل منه** ما تنفقه على نفسك  
 وعيالك **كتاب الوقوف** لا يزول ملك  
 ثمنها استسكت **كتاب الوقوف** اذا كتبت ما لا تنفقه  
 الواقف عن الوقوف عند الخ رحمة الله الا ان حكم  
 به الحاكم او يعقده موته فنقول اذا مات فقله  
 وقتت داره على كذا وقال ابو يوسف رحمه الله  
 يترك له الملك **كتاب الوقوف** وقال محمد  
 رحمه الله لا يترك له الملك حتى يجعل  
 للوقوف وليا ويسلمه اليه واذا استحق  
 الوقوف لم يدخل في ملك الموقوف عليه  
 وقال المشاء جاز عند ابو يوسف رحمه الله  
 قول عند ابو حنيفة ومحمد رحمه الله صح

رحمه الله حتى يجعل الخليفة لا تنقطع ابدا وقال ابو يوسف  
 رحمه الله اذا استحق في جبهة تنقطع باذنه بعد ما  
 للفقير وان لم يستهم ويقع وقول الفقهاء يجوز وقولها  
 ينقل ويحول وقال ابو يوسف رحمه الله واذ اوقو ضيق يوقها  
 واوتها ووعدها ما قول محمد رحمه الله يجوز جسد الكراع  
 والسراج واذ اوصى الوقوف بحجر يعمه ولا يملك الا ان يكون  
 عند ابو يوسف رحمه الله في طلب الشراء القسمة تنقطع مقاسمة  
 والواجب ان يستحق الوقوف بغيره من ذلك الوقوف  
 او يشترط واذا وقفوا على سكنى ولها فالعامة على من له  
 السكنى فان امتنع من ذلك او كان فقيرا اجها الحاكم وعرضاها  
 جازها فاذا امتنع دها الي من لا تسكن وما هدم من بناء الوقوف  
 قول الله ما ترك الحاكم فعادة الوقوف احتج وان استغنى عنه  
 اسكنه حتى يحسن الاعمار فيه فيها ويجوز ان يقسمه  
 بين مستحق الوقوف واذ جعل الوقوف غلة الوقوف لنفسه او  
 جعل الوقوف اليه جاز عند ابو يوسف رحمه الله واذ اوصى بحجر

ما ترك ملكه عن حق ينقل عن ملكه بطريقه واذ كان للناس بالقبض  
 فيه فاذا اوصى فيه واحد من ملكه عند الخ رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله  
 يترك ملكه عن يمينه جعله مسجدا ومن يترك سقاية المسلمين  
 او خاناسك بنو البتل او باطا او جعل رصده موقوفه ليرث ملكه  
 عن ذي عند ابو حنيفة رحمه الله حتى يحكم ببلد حاكم وقال ابو يوسف رحمه الله  
 الله يترك ملكه بالقبول وقال محمد رحمه الله اذا سقى الناس من السقا  
 وسكونه الخان والرباط ووقفوا في المعبرة ذاك الملك كتاب الغص  
 ومن غصبتا ثمارا مثل فاكهة في ملكه فعليه ضمانا مثل وان كان ثمارا  
 مثل فاكهة في ملكه فعليه ضمانا مثل وان كان ثمارا  
 مثل فاكهة في ملكه فعليه ضمانا مثل وان كان ثمارا  
 كذا حبله الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية لا تظهر ثم في عيبه  
 لها والغصبة ينقل ويحول واذ غصب عداك فلك في يده لم يضمن عند  
 ابو حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يضمن وما تنفق  
 يضمن وسكناه ضمنه في قولهم جميعا واذ اهلك المصروف في مال الفاعل  
 صب بقله وبغير فعله ضمانا تنفق فيه فعليه ضمانا نقصا  
 ومن ذبح شاة عنك فاكلها بالحياء وان شاء ضمنه قيمتها

اذ يجوز لا صا المودود



سلكها اليه وان شاد ختمه نقصا منها او عليم خرق ثوبه غيبه وخرقا  
 يسير ضمن نقصا ثم وان خرقا كبيرا يبطل عامته منقصة فلما ان  
 اذا جوبيل سلس  
 يفرض جميع قيمة واذ انقارت العون المفقودة بفعل الغاصب حتى ذل  
 اسمها وعظم من افعلها لان ملك المفقود منه عنها او ملكها  
 الغاصب ومنعها ويحل لها الانتفاع بها حتى يودي بدلها وهذا  
 من عقوبة ثمة قد سحوا منها او طعنها وخسرة وفقدتها او حريقها  
 فاختد سبعا او صفا او فسد النسيب وان غيبه فغيره او دهب ففقدته او  
 حريقها او دناها او انشأ من ملكها عند الخيفة ربح الله ومن  
 غيب ساجد فبقيتها زال ملكها عنها او زعم الغاصب قيمتها من  
 غيبها فغيرها او ان لم يبق له لعل الوعد والبناء وردتها  
 كانت الارض تقدر بقله ذلك فلما ان يقضى له قيمته الشاد والغريب  
 يملوا ويكون له من غيبه باقتضاها او وثقا فليس يستحق نقصا  
 او يوجب جرم الخيا وان شاد ضمنه قيمته ثوب البصر ومثل السوق  
 ملك الغاصب ان شاد اخذها ومنى مازاد النسيب والسكن فيها  
 ومن غيبه عنها فبقيتها ضمن الملك فيما قيمتها ملكها  
 الغاصب

الغاصب والقول في القيمة قول الغاصب مع غيره الا ان يقيم للمالك القيمة  
 بالكثرة من ذلك فان ظهرت العون وقيمتها الكثرة فبقيتها  
 بقول المالك او يستمر اقامتها او يكون الغاصب عن اليدين فلا  
 خيا للمالك وان كان ضمنها بقول الغاصب مع غيره فالملك الخيا  
 ان شاد امضى النسيب وان شاد اخذ العون ورد العون من ذلك المفقود  
 واما لو شاد البستان المفقود امانة فبذل الغاصب ان يملك فلا  
 ضمان الا ان يتعدى فيها ويطلبها ما كلفها قيمتها اياه وما  
 نقصت الجارية بالولد في ضمان الغاصب فان كان في قيمته بالولد ووارثه  
 اجابوا النقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب لا يقرب منا  
 فم عاقبة الا ان ينقص ما شاد المفقود النقصان واذا اسهل ملك  
 المسلم من الدين او خسر به ضمن قيمتها وان اسهل ملك المسلم  
 يقرب كتابا او ديبعة او ديبعة امانة في يد المودع ان يملك  
 لم يضمنه والمودع ان يحفظها بنفسه ومن في عياله فان حفظها  
 بغيره او اودعها ضمن الا ان يقع في دونه حريق فيسلكها اليها  
 او يكون في سقيته بجاني النار فبقيتها اليه سقيته اخرى وانما  
 ان يملكها  
 ان يملكها

في ضمان المودع  
 ان يملكها



المودع بالحق لا يميز فيه فان طلبها صاحبها فحسبها  
عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها وان اختلفت بماله من غير المودع  
فقال فهو شريك لها جميعا وان اشفوا المودع بعضها ثم  
رد مثله فله الباقي ضمن الجميع واذا تعدي المودع في الوعد  
بان كانت دأبه فربما اودع فليس له ان يعيدك فاستخيره او يودع  
عها عند غيره ثم ازال التعدي ودها الى يده زال الفان فان  
طلبها صاحبها فحسبها آياه ضمنها فان عاد الى الاصل لم يسطر  
من الفان والمودع ان يشا في المودع وان كان لها حيا وموت  
واذا اودع رجلا فان عند رجلا ثم حفر احدهما فطلب فليس له ان يرد  
فعاد الى اودع رجلا عند رجلا ثم حفر احدهما فطلب فليس له ان يرد  
اذا رد فحفر احدهما الى الآخر ولكنها يعسها في حفظ فحفظ كل واحد منها فنعف  
وان كان مما لا يقسم خازن يحفظ احدهما باذن المالك اذا قال صاحبها  
المودع للمودع لا تسلمها الي زوجه فليس لها ان تسلمها اليه فحين وان  
قال له حفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يقم وان  
خفظها في دار اخرى فمن كمال العارية العارية جائزة وهي  
تسليمك

وإذا دعهما الكفيل فله ان يبيعها وان اودع له  
وإذا دعهما الكفيل فله ان يبيعها وان اودع له

تسليمك المانعة بغير عوض وتصح بقوله العارية وان اطلق هذه الارض  
وصححت هذا النوع وحملت على هذه الدأبة اذ لم يرد به اليه  
ويخذ مثله على هذا العهد وداري لك سكنه وداري لك سكنه  
ولله ان يرجع في العارية متى شاء والعارية امانته اذ هلك  
من غير تعدي يقم الكفيل المستعمل وان اجرها استعارة ولم  
يعود اذ كانا مما لا يختلف باختلاف المستعمل وعارية الدائم والدا  
يودع الكفيل والموزون قرض واذا استعار اذ كانها اودع له  
جاء ولا يعيد بوجه فيها ويكفي البناء والفوس فافهم يكون وقت العارية  
فلا زمان عليه واذا كان وقت العارية فوجع قبل الوقت ضمن العارية  
البناء والفوس بالقلع واجرة رد العارية على المستعمل واجرة رد العين  
للساخرة على المواجه واجرة رد العين المفصول على الغاصب واذا استعار  
دأبه ودها فاصيب مالكم المضمن وان اشتهر عن فدها الى  
المالك وسلمها اليه فحين فان رد المودع الى المالك ولم يسلمها  
اليه ضمن كمال الملقط الملقط ونفقته من بيت المال فان لم يرد له  
رجل لم تكن لعديه اذ اخذ من يده فاذا ادعى مدعى التلا بنية  
تسليمك

بأختلاف  
فرضية في  
اذا كانت حلقية مودعة

وكذا ان المستأجر  
الدار المودع















ط كوجو اء عا دقلا  
ا ائلا راسه طلا  
ا ائلا  
فصلا بول اء عا دقلا  
ا ائلا راسه طلا  
ا ائلا  
٢١

اذا كان مدة معلومة وسعى خزانة من التهمة متناعاً ويجوز  
 قاتل الخلل والشجيرة والكروم والطايب واصولها <sup>التي</sup> الخزان فان وقع  
 غزاة في غرة مسافات والتهمة تريد العمل جاز وان كانت  
 انتهت لم تجز واذا فسدت المسافات فللعامل اجر مثله <sup>ويستعمل</sup>  
 المسافات بالموت وتفسخ بالاعذار كما تفسخ الاجارة كتاب  
 الفكاح السكاح يتعقد بالكتاب والقبول بلفظين <sup>من</sup> بينهما  
 الماضي ويقترب احدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان  
 زوجتي يقول زوجتي ولا يتعقد فكاح المسلمين الا <sup>بلفظ</sup>  
 شاهدين حزين بالعين مسلمان او رجل وامرأتين عدول  
 كانوا وغايه عدول واحد ودين في قذف فان تزوج مسلم فبسته بشها  
 زعيمين جاز عندنا في خيفته وان يوسو دحهما الله وقال محمد بن  
 الله لا يجوز ولا يحل للرجل ان يستزوج باسمه لا بجداً من قبل الرجل  
 والنساء ولا بابت ولا بولد وان سفلت ولا باحتد ولا بسب  
 احتد ولا بعتد ولا بجالله ولا بابت اخيه ولا بام امرته  
 دخل بابتها اولم يدخل ولا بابت امرات النبي دخل بها سواها



في حرم غيره ولا بامراة ابية واحدا ولا بامراة ابنة وابنة  
اولاده ولا بامتن من الرضاة ولا باخنة من الرضاة ولا بجمع  
اثنين بنكاح ولا بامتن من ولا بجمع بين المرأة وعمتها  
ولها ولا بنت اخوها ولا ابنة اخوها ولا بجمع بين امثال  
ثلاث لو كانت كل واحدة منها رجلا لم يجز لان يتزوج بالآخرى  
ولا باسنان بجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها من قبل ومن زنى  
بامراة حرم عليها ابنتها او اطفالها لم يجز امرات ملا  
قأبائنا لم يجز ان يتزوج باخنة واحدة تنفقه عنها ولا يكون  
ان يتزوج المولى امته ولا المرأة عبدا ويجوز ان يتزوج  
الكنانيات ولا يجوز المجوسيات ولا الوثنيات ويجوز تزويج  
القبايات اذا كانوا ثومنون بنية ويؤرون بكتاب وان كانوا  
يعبدون الكواكب والكتاب لهم لم يجز مناكحتهم ويجوز للمسلم  
والمرممة ان يتزوجا في حال الحرام ويتعقد نكاح الحرة بالافقة  
العاقلة برضاها وان لم يتعقد عليهم ولي عند ابي حنيفة رحمه  
الله عليه بركا كانت او سبيها وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
لا يتعقد

رجل تزوج امرأة ومات  
تزوج اصله اخر  
وما ط وجعل  
تزوج رجل اخرى ابن وامرأة  
تزوج ابن وامرأة

لا يتعقد لا بولي ولا بجوز للمولى اجبا البكر البالغة على النكاح  
واذا استأزنها فسكت او ضحك او يكتم بغير صورة فكل ذلك  
منها وان ابنت لم تزوجها او استأذنت الشئ فلا بد  
رضاهما بالقول واذا زالت بكارتها بغير نكاح او حيض او  
جراحة فهو في حكم الاكبر وان زالت بغيره كذا عندنا في ح  
رحم الله واذا قال الزوج بلقاء النكاح فسكت وقالت بل رد  
فالقوة قولها ولا يحمين عليها ولا يستخلف في النكاح عندنا في ح  
رحم الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يستخلف ويتعقد النكاح  
بلقاء النكاح ولا تزويج والتاميل والطمع والصدقة ولا يتعقد  
الاجارة ولا باخنة ويجوز نكاح الصغيرة والصغيرة اذا زوجها  
الولي بكر الصغيرة او ثيبا والولي هو العصبه وان زوجها الا  
واحد فلا خيارا لهما بعد بلوغها وان زوجها غير الاب والجد  
وكل واحد منهما الخا اذا بلغ ان شاء قام على النكاح وان شأ  
فسخ ولا ولاية للجد ولا للصغير ولا يجوز ولا كراهة ولا غل مسلمة  
وقال ابو حنيفة رحمه الله يجوز زواج العيصان من الاقارب القريبين

ولا يجوز







ولها مهر فقلها وان تزوج عبد خذ من مولاها على خدمته سنة  
 جازوا اذا اجتمع في المجنونة ابوها وابنها قالوا لبي في نكاحها  
 ابنها عند ابى حنيفة وان يوسف قال بمحمد ابوها ولا يجوز  
 نكاح العبد والامة الاذن مولاها فاذا تزوج العبد باذن مولاها  
 فالمرء في رقبته يباع فيه واذا تزوج امته فليس عليه مهر  
 ان يسوم ثمنها بيت الزوج ولكن لا يخدم المولى ويقال للزوج منته  
 ظفرونها وطنتها واذا تزوج امرأة على الف على ان لا يخرجها  
 من البلد وعلى ان لا يتزوج عليها فان وقع الشتر فقلها المستمي  
 وان تزوج عليها او خرجها من البلد فلهما مهر مثلها وان  
 تزوج بها على حيوان فله مهر وصوفي صحته التسمية ولها الوسط  
 منه والزوج مخير ان شاء اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمته  
 ولو تزوجها على ثوب غير موصوف فلهما مهر مثلها ونكاح  
 متعة والموقت باطلا وتزوج العبد جاز وان رده بطل وكذلك المورث  
 رجل امرأة بغير رضاها او بجل بغير رضاه ويجوز لابن  
 العم ان يزوج بنت عمته من نفسه واذا أدت المرأة للرجل ان

الا يقبله المولى

معلوم الجنس بعد اوشة

قال الامم بغير اذن مولها  
 معوق فان اجاز المولى

يزوجه

ان يزوجه من نفسه فقد حقه شاهدان جازوا اذا ضمن المولى  
 المهر صح خاتمه والمهر النجاشي ومطالبة زوجهها او وليها واذا فرق القاضي  
 بين الزوجين في نكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر لهما عليها وكذلك  
 بعد الخلوة فان دخل بها فلهما مهر مثلها لا يزاد على المستمي وعليها النكاح  
 وبث نسب ولداها ومهر مثلها بغير اخواتها وبناتها وبنات  
 عمها ولا يقربا منها واذا لم تكن من قبيلتها يقرب في مثل  
 يتساوى الميراث في السن والجمال والمال والعقل والدين والبلد والاهل  
 والعقبة ويجوز تزوج الامم مسلمة كانت او كفا بتم ولا يتزوج  
 امم على حرة ويجوز تزوج الحرة عليها والحرة ان يتزوج اربعين  
 الى اربعين مائة وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك ولا يتزوج بعد  
 اكثر من اثنين فان طلق المهر احدى اربع طلاقا بان لم يجز ان  
 يتزوج اربعة حتى تنقضي عدتها واذا تزوج الامم مولاها اعتقت  
 فلهما النجاشي وان كان زوجها وعبد او كذا لان المكاتبية واذا تزوجت  
 امم بغير اذن مولها ثم اعتقت صح النكاح ولا خيار لهما ومن  
 تزوج امرأتين في عقد واحدة احدهما لا يحل له نكاحهما

حاكمان زوجهما او عيدا وكذا المالك



فما ح إلى كمال كفاهما وبطل كفا الاخرى واذ كان بالزوج  
غير فلا خيار له ووجهها واذ كان بالزوج جنونا أو مجنونا أو مريضا  
خيار للمدة عند بل حقيقته واذ يوسو وقال محمد جولا فان وصل اليها  
والا فبقينتها ان طليبت المرأة ذلك والعقبة تطليقة بائنه ولها  
كامل المهر اذ كان قد دخل بها فان كان قد دخل بها وان كان مجنونا وقت  
القبول بينهما في الحال ولم يوطئها لم يوطئها لم يوطئها لم يوطئها  
وزوجها كما فرض على القاضي الاسلام فان اسلمت في امرائه وان  
استمر الامم فوق بينهما وكان ذلك طلاقا عندا في حقيقته ومعد وان اسلم  
الزوج وتحت مجوسية عرض السلام عليها فان اسلمت فهي اموة وان  
ابتن فوقها في بيته او لم تكن للزوجة طلاقا فان كان قد دخل بها  
فلهما مهر وان لم تكن دخلها مهر لها واذ اسلمت المرأة في ذلك  
لم تقع الزقة بينهما عليها حتى تحيض ثلث حيض من زوجها وان  
اسلمت زوجا مكنا بية فلهما على كفاهما واذ خرج احد الزوجين الى النيا  
من دال الزوج مسلمانا وقعت البتونة وان سبى احداهما وقعت البتونة  
بينهما وان سبى معها لم تقع البتونة واذ اخرجت المرأة اليها ما حجة  
بجارتها

فان كان حينا بلكه الحكم  
عنه الدد المزا الله بقط  
يقدر نكاح حصه الدد يقدر  
نحاسة وطه اذ نكح المزا واشع

مجبور المزا نكح الله عتبه  
عنه الدد الله او لمز قية  
حصه الدد المزا نكح خوساسه  
وطه قلسا المزا نكح او شع

في ذلك

بجارتها ان يتزوج ولا عنة عليها عند بل حقيقته فان كانت حاملا لم  
تزوج حتى تضع الحملها واذ ارضا احد الزوجين عن الاسلام  
وقعت البتونة بينهما وكانت فقسح بغير طلاق فان كان  
الزوج هو المرتد وقد دخل بها فلهما المهر وان كان لم يدخل  
فلهما نصف المهر وان كانت المودة هي المرتد قبل الدخول فلا  
مهر لها فان كانت الردة بعد الدخول فلهما المهر وان ادلت  
واسلم معا فلهما على كفاهما ولا يجوز ان يتزوج المرتد  
ولا وفلا مرتدة وكذلك المرتدة لا تشترى زوجها مسلم ولا كافرا  
مرتد مثلها وان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك  
ان اسلم احداهما ولم يلد القوي صار ولده مسلما باسلامه  
وان كان احدا لا يولد كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي  
واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عدة كافر وذلك في دينهم  
ثم اسلما او اعلم واذ تزوج المجوسي امير بنية ثم اسلما او  
بينهما وان كافرا الرجل امير بنية حرمان فلهما بعد بينهما  
في النفس بكنين كانت او شيلين او كانت احداهما بكرا والا

بجارتها ان يتزوج ولا عنة عليها عند بل حقيقته فان كانت حاملا لم



او اخو ثانيا فان كانت احديهما حرة والاخرى امه فلهما الثلثان من  
 القسم وللامر الثلث ولا حولهن في القسم حاله السفر  
 الزوج من مثله منهن ولا حولهن <sup>في</sup> <sup>نحو</sup> <sup>بنهته</sup> <sup>فيسا</sup> <sup>فليخرج</sup>  
 وعنهما واذا ارضيت احد الزوجات <sup>بنحو</sup> <sup>فيسا</sup> <sup>فليخرج</sup> <sup>فليخرج</sup>  
 جازولها ان ترجع في ذل ولا والله <sup>كأن</sup> <sup>الرضاع</sup> <sup>قليل</sup> <sup>الرضاع</sup>  
 وكثيره سواء اذا حصل في مدة الرضاع <sup>تعلق به</sup> <sup>المدة</sup> <sup>الرضاع</sup>  
 عند ان حنفية تلتزموا بشهاده <sup>ان</sup> <sup>واذا</sup> <sup>امست</sup> <sup>معه</sup> <sup>الرضاع</sup>  
 لم تعلق بالرضاع <sup>تحريم</sup> <sup>ويحرم</sup> <sup>من</sup> <sup>الرضاع</sup> <sup>ما</sup> <sup>يحرم</sup> <sup>من</sup> <sup>النسب</sup>  
 الا انه اخذ من الرضاع فانه يجوز ان يزوجها ولا يجوز ان  
 يزوجها <sup>ان</sup> <sup>ام</sup> <sup>انتم</sup> <sup>من</sup> <sup>النسب</sup> <sup>انتم</sup> <sup>من</sup> <sup>الرضاع</sup> <sup>يجوز</sup> <sup>ان</sup>  
 يزوجها ولا يجوز ان يزوجها <sup>ان</sup> <sup>من</sup> <sup>النسب</sup> <sup>انتم</sup> <sup>من</sup> <sup>الرضاع</sup> <sup>يجوز</sup> <sup>ان</sup>  
 من الرضاع لا يجوز ان يزوجها كما لا يجوز <sup>ان</sup> <sup>يزوج</sup> <sup>بامارة</sup> <sup>ابنه</sup> <sup>من</sup> <sup>النسب</sup> <sup>انتم</sup> <sup>من</sup> <sup>الرضاع</sup> <sup>يجوز</sup> <sup>ان</sup>  
 ان يزوج بامارة ابنه من النسب ولبن الفحل <sup>تعلق به</sup> <sup>التحريم</sup>  
 وهو ان ترضع المولود حبة فحمة هذه الصبة على زوجها  
 وعلى ابنته وابنائيه ويهر الزوج الذي نزلها منه اللبن <sup>ان</sup> <sup>الرضاع</sup>

ويجوز

يجوز ان يزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع كما يجوز ان يزوج  
 باخت اخيه من النسب في المثل الا من الاب اذا كان له  
 منه امه جاز لا خيله من ابين يزوجها وكل صبي اجمعي على  
 ثدي واحد لم يجز لاحد ان يزوج بالآخر ولا يجوز ان يزوج  
 زوج المصعقة احد من ولادته اذ صنعت ولا ولد ولدها ولا  
 يزوج الصبي الموضع اخت الزوج المصعقة الزوج لا تنها  
 عمره من الرضاع اذا اخطط اللبن بلله واللبن هو الغالب يعلق  
 به التحريم فان غلب اللبن لم يعلق به التحريم وان اخطط بالطعام لم يعلق  
 به التحريم وان كان اللبن غالباً عند ان حنفية واذا اخطط باللبن  
 وهو الغالب يعلق به التحريم واذا اخطط اللبن من المدة بعد شهر <sup>مرتها</sup>  
 فاجز به الصبي يعلق به التحريم واذا اخطط اللبن من المدة بلبن  
 الشاة وهو الغالب يعلق به التحريم وان غلب الشاة لم يعلق به التحريم  
 واذا اخطط لبن امراة يعلق به التحريم بانكوتها عند ان حنفية  
 وابو يوسف وقال محمد يعلق بهما واذا نزل للبولين فارضعت  
 صبياً يعلق به التحريم واذا نزل للرجلين فارضعت به صبياً لم يعلق

١٨٠  
 ١٨١



برأيه واذ اشترى صبيان من لبن مشاة فلا رضاع بينهما واذ تزوج  
 جوا صغيرا وكبارا وضعت البكورة النفقة من متاع الزوج وان لم يد  
 د بالكلية فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبر  
 ان كانت قد تهره به الفساده وان لم تتهره فمستع عليها ولا ينقل  
 في الرضاع شهادة النساء منفردة اثباتا ثبت بشهادة رجلين  
 او رجل وامرأتين **باب الطلاق** على ثلثة اوجه احسن الطلاق  
 وطلاق السنة وطلاق البدعة فاحسن الطلاق ان يطلق  
 الرجل امرأته تطلقه واحدة في طهره بجمعيها في وقتها  
 فيقضي عدتها وطلاق السنة ان يطلق المذخول ثلثا بها في ثلثة  
 اطيها وطلاق البدعة ان يطلقها ثلثا بكلمة واحدة فاذا  
 فعل ذلك وقع المطلاق باثبات منه وكان عاجزا والسنة في الطلاق  
 على وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد فالسنة في الوقت  
 يتوي فيها المذخول بها وغير المذخول بها والسنة في العدد  
 ثبت في المذخول بها خاصة وهو ان يطلقها في حال طهره لم  
 يجامعها فيه ومن المذخول بيها يطلقها في حال الطهر والحيف

او ثلثا في طهر واحد

جميعا

جميعا واذ كانت المراهقة لا تحيض من صغير او كبير او ادان **بطلاقها**  
 للسنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى **بطلاقها** اخرى  
 بطلاقها ولا يفصل بين طلقها وطلاقها زمان وطلاق الحامل  
 يجوز عقيل الجماع وطلاقها للسنة ثلثا بفصل بين كل طلقين  
 شهر عند ذي حنيفة واذ يوسق قال محمد يطلقها للسنة الا  
 واذ اطلق الرجل امرأته في حال الحيض وقع الطلاق ويستحب  
 ان يراجعها فاذا طهره وحاضت فهو حجة ان يشاء طلقها  
 وان شاء امسكها ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغاً  
 يقع طلاقا في طهره والحيض والائام واذ يطلق العبد وقع طلاقه ولا  
 يقع طلاق مولاه علاه لغيره والطلاق على ضربين فرج وكبر  
 فالفرج قولان طالق ومطلق طلقين فهذا يقع به الطلاق  
 الرجعي ويلا يقع به الا واحدة وان نوي اكثر من ذلك ولا يقع  
 الا بالنية وقوله انت الطلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق  
 لو سلا فاذن لم يكن له نية ففيه واحدة رجعية وان نوي ثلثا  
 ثلثا والصدق الشا في الثنايات لا يقع بها الطلاق البتة او لغيره

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها

بطلاقها



المألو على ضربين منها ثلثة الفاظ يقع بها الطلاق الرجعي ويقع بها  
 الا واحدة وهي قوله اعتدي واستيري رجلا وانت واحدة و  
 بقية الكنايات اذا نوى بها الطلاق كانت واحدة بائنة و  
 اذا نوى ثلثا كذا ان نوى اثنين كانت واحدة بائنة وهذه مثله قوله انت يا ابن  
 بنية وبنيك وحرام وجعلك على غار بك والحفي اهلك وخير  
 بنية ووهبتك لاهل دار سرحد وفادقتك وانت حرة وتعتني  
 واستيري ونصرتي وايضا في الافواج فان لم يكن لشيء لم يقع بهذا  
 الالف الا طلاق الا ان يكن في حال مذكورة الطلاق فيقع بها  
 الطلاق في الفها ولا يقع فيما بين وبين الله تعالى الا ان  
 يتوهم وان لم يكن وفي مذكورة الطلاق وكانا في غيبة خصوصية  
 وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السبب الشبهه ولم يقع بما  
 به السبب والشبهه الا ان يتوهم واذا وصف الطلاق بغير من  
 الزيادة والشدة كان بائنا مثل ان يقول انت طالق بائنا او  
 طالق الشدة الطلاق او فحش الطلاق وطلاق الشيطان والبد  
 عه او كالجبل او ملاء البيت واذا اضاف الطلاق الى جملتها

او الى ما

او الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق  
 او اسكن او قتل حال القوا وعقدك او وجهك او روحك  
 او بدنسك او حرك او فحك وكذا ان طلق منها جزءا منها بغير  
 مثل ان يقول نصفك او ثلثك وان قال يدك او رجلك لم يقع الطلاق  
 وان طلقها نصفه فطلق او ثلثه فطلقه كانت تطليقة  
 واحدة وطلاق المذمة والسكران واقع ويوقع طلاق الاخرس  
 بالاثارة فاذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح  
 مثل ان يقول ان تزوجت فانت طالق او امرأة تزوجها في  
 حاله واذا اضاف الاستب ط وقع عقيب شرط مثل ان يقول  
 لا امرئ ان دخلت الدار فانت طالق ولا يخرج اضافة الطلاق  
 الا ان يكون المألو ما كانا يضيفن له ملكه فان قال لا جنبية ان  
 دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها ودخلت الدار لم تطلق  
 الفاظ الشرط ان واذا ما ومن ومنه ولا وكما وفي كل هذه الشرط  
 اذا وجد الشرط انحلت اليه من الا في كذا فان الطلاق يكون بشرط  
 الشرط يقع ثلث تطليقات فان تزوجها بعد ذلك







وإذا قال الرجل لزوجته طلقها فأنشئت فله أن يطلقها في السبعين  
 طلقها أن شئت فله أن يطلقها في السبعين وإذا قال لها إن كنتي  
 تحبينني أو تفضينني فأنشئت فله أن يطلقها في السبعين وإذا قال لها  
 وإن كان في قلبها خلاف ما أظهرت وإذا أطلق الرجل امرأته في مرض  
 موته طلاقاً بائناً فماتت وهي في العدة ورثته من ماله ما بعد النكاح  
 عدتها ولا ميراث لها وإذا قال لامرأته أنت طالق أو أنت طالق ثلاثاً  
 مفصلاً لم يقع الطلاق عليها وإن قال لها أنت طالق ثلاثاً أو  
 حدة طلقاً أو ثنتين وإن قال لها أنت طالق أو ثنتين طلقاً وحدة  
 وإذا ملك الرجل امرأته أو شقها منها أو ملك المرأة  
 زوجها أو شقها منه ووقع الفرق بينهما كسأب الرجعة  
 وإذا أطلق الرجل امرأته فطلقته رجعية أو طلاقاً فله  
 أن يرجعها في عدتها وفي غيرها أو لم يرضه والرجعة أن يقول  
 راجعتك أو راجعت امرأتي أو يطلقها ويعيلها أو يملكها بشهق  
 أو يظن في غيرها شهوة ويستحب أن يشهد على الرجعة  
 شاهدين وإن لم يشهد صح رجعة وإذا أنقضت العدة

وإذا قال

أو قال قد كنت راجعتها في العدة فصدقت فهو رجعة وإن كذبته فالقول قولها ولا يمين عليها  
 إذا قال الزوج قد راجعتك فقال الشايعية له قد أنقضت عدتي لم تصح

الرجعة عند أبي حنيفة رجعة واحدة وإذا قال زوج الأمة بعد انقضاء  
 عدتها قد كنت راجعتها في العدة فصدقت المولى وكذا ثبت المأ  
 من القول قولها ولا يمين عليها وإذا أنقطع المأ من الحصة الشا  
 لثة لعشرة أيام أنقضت الرجعة وإن أنقضت قبل أن تنقطع  
 لأكثر من عشرة أيام لم تنقطع إلى الرجعة حتى تنقض أو يرض  
 عليها وقت صلاة أو يتيمم وتصل عند أبي حنيفة إلى يومه أو قال محمد  
 إذا تيممت النكاح الرجعة وإن أنقضت ونيت شيئاً من  
 بدنها لم يصبها المأ فإن كان عتقاً فهو لم ينقطع الرجعة وإن  
 كان أقل من عتقها فنقضت والمطلقة الرجعية تلتحق وتبين  
 ويستحب لزوجها أن لا يدخل عليها حتى يسأذ فيها أو يحلف  
 نعليه والطلاق الرجعي لا تحرم الوطء وإذا كان الطلاق بائناً دون  
 الثلث فله أن ينزوجهما في عدتها وبعد انقضاء عدتها وإذا  
 كان الطلاق ثلثاً في المرة أو ثنتين في الأمام لم يحل له حتى تنق  
 كزوجاً غيره ذلك ما صحح وتزوج بها ثم يطلقها أو يموت



بعضها وبقية لها في التحليل كالباقي وهو على الاول الامر لا يحلها او اذا تزوج

بعاش طه التحليل فانكح مكره فان وطئها حلت لملا ولا وان طلق  
الرجل الحرة تطلق وتطليعتان وانقصت عدتها  
وتزوجت بزوج اخر فعدت الى الاول عادية بتلاق تطليعتان و  
بعضها الزوج الثاني ما دون الثلث من الطلاق يهدم الثلث  
وقال محمد لا يهدم ما دون الثلث واذا طلقها ثلثا فعدت قد  
انقصت عدتها وجبت بزوج اخر وحل في الزوج وطبق وانقصت  
عدتي ولله التحمل ذلك جاز للزوج ان يصدقها اذا كان في غالب ظنه  
انها اصابته كتاب الا لا اذا قال الرجل ولا مدرته والله لا اقول  
اولا فربك اربعة اشهر في شهرين وان طلقها في اربعة اشهر كك  
في شهرين وزمنه الكفارة وكسقطه بيلا وان لم يترجها حتى سقطت  
اشهرها كانت من تطليقة فان كان حلف اربعة اشهر فقد  
اليمين وان كان حلف على اليد فاليمين باقية فان ما قد تزوج  
جهما دلا فان وطئها والا وقعت بمضى اربعة اشهر تطليقة  
فان تزوجها عاد الا يلا ووقع بمضى اربعة اشهر تطليقة فان تزوجها

بعد

بعد زوج لم يقع بذلك الا بالطلاق واليمين باقية فان وطئها  
كف عن ربه ان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن مو  
ليا وان حلف بجمع او صوم او صدقة او عتق او طلاق فهو  
مولى فان لم يكن المطلقة الرجعية كان مولا ليا وان لم يكن  
الباقية لم يكن مولا ومدة لك الامر شهرين وان كان المولى  
من فصال بعدد على الجراح او كانت المرأة مريضة او كان  
مساقة لا يقدن بصلها في مدة الايلة فيكون ان يقول  
باسانته فان قالة لك سقط الايلة وان صح في المدة بطل ذلك  
انتهى وصار فيه الجراح واذا قال لامرأته انشأ لي حرام سئل عن  
شيء فان قال رد الكذب فهو كما قال وان قال ردت  
الطلاق فهي تطليقة باقية ان ينوي الثلث وان قال  
دن الغلها فهو طهار وان قال اردت التحريم لم اذ  
شيئا فهو يمين يمين مولا والله سبحانه اعلم  
المنع اذا اشتاق الزوجان ونجا قال لا يقع احد ود الله فلا  
يهران تغتفر نفسها منه بالتحللها به فاذا فعل ذلك وقع بالطلاق



تطبيق بآية ولزمها المال وان كان المشرك من قبله لانه يأخذ منها  
عوضا وان كان من قبلها كره لانه يأخذ منها اكثر مما اعطا  
ها فان فعل ذلك جاز في القضا وان طلقها على مال فقبلت  
في الطلاق والزعمها المال كان الطلاق بائنا وان بطل العوض  
في الخلع قبل ان يخالف المهر المسلم على خدر وخسيرة فلا يشترط  
للزواج والفقهاء بآية وان بطل العوض في الطلاق كان ارجحها  
وما جاز ان يكون مهرها ان يكون بطل في الخلع وان قالت لم  
يع علي ما في يدي فخلعها ولم يكن في يديها شيء فلا شيء لم عليها  
وان قالت علي ما في يدي من المهر ولم يكن في يديها شيء ردت عليه  
مهرها وان قالت علي ما في يدي من المهر ولم يكن في يديها  
شيء فقبلت ثلثه وداهم وان قالت طلق ثلاثا بالفرق فطلقها واحدة  
فعلها ثلث الا ان وان قالت طلق ثلاثا على الف فطلقها واحدة  
فلا شيء علمي باعتبار خيفة وقال ابو يونس ومحمد عليها ثلثا الا  
لو واذ اقال الزوج طلق نفسه ثلاثا بالفرق وعلى الف فطلقت نفسها  
واحدة يقع عليها شيء والماله باءات كالحلع والخلع والمباينة

يسقط

يسقط ان يكون هذا الرجوع على الاخر ما يتعلق بالكل عند خيفة  
رحمة الله تعالى كتاب الطلاق اذا قال الرجل لامرأته انت علي  
كقهر ابي فقد حرمت عليه الحمل وطهرها ولا لمسها ولا تعيلها  
حتى يكفر عن ظهاره فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى  
ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يبرأ ودها حتى يكفر  
والعود الذي يجب في الكفارة ان يكفر م علي وطئها واذ قال  
انت علي كبطن امة او كفتيها او كفجها فهو مطلق  
وكذلك ان شتمها بمن لا يحل له النظر اليها على ان يبرأ من محاربه  
م مثل اخته او عمته او امه من الرضاع وكذلك ان قال راسك  
علي نظري ابي او فحكي او وجهك او كبك او تفكر او تشكر وان  
قال انت علي مثل ابي وجع ابي نية فان قال ردت به الكفر فهو  
كما قال وان قال ردت الطهر ادهم ظهار وان قال ردت  
الطلاق فهو طلاق باين وان لم يكن له نية فليس بشيء ولا يبرأ  
يكون الطهر ادهم من نية ظهار فان ظاه من امة لم يكن  
ومن قال النساء ان شئ علي كظمي ابي كان مظاهرا من



من جماعتهن وعلم كل واحد منهن كفاه وكفاره الظاهر في حقهم

فان لم يكن قسام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام شهرين  
مسكيناً كل ذلك قبل المسيسين في ذلك وقت الرقيم الكافرة  
والمسلمة والذكر والانس والعقور والكبر والحيوان ولا  
مقطوعه المدين او الى الرجلين ويجوز الاصم ومقطوع احدى  
اليدين واحدى الرجلين من خلاف ولا يجوز مقطوع الا بهما من  
ولا المخنث الذي لا يعقل ولا يجوز عتق المدبر ولا المكاتب الذي  
اذا بقى بعض المال فان اعتق مكاتباً لم يرد شيأ جاز وان اشترى اياه  
او ابشر بشوي بالشك الكفارة جازاً عليها وان اعتق نصف عبد  
مشترياً عن كفارته ومن قيمته اقيم فاعتق لم يجز عندنا في حقيقة وان اعتق  
نصف عبد من كفارته ثم اعتق باقيه منها جاز عندنا في حقيقة وانه اعتق نصف  
عبد عن كفارته ثم جامع ان يظاهر منها ثم اعتق باقيه لم يجز عندنا  
المظاهر ما يعتق فكفاه صوم شهرين متتابعين ليس فيها  
شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام التشريق فان  
جامع الى اظاهر منها في خلال الشهرين ليلاً او نهاراً ناسياً

السايق

استأنف الصوم عند بل حقيقته ويجوز ان افطر منها يوماً بعد يوم  
عند استأنف وانه اظهر الميعد ويجز في الكفارة الا الصوم فان اعتق  
المولى عنه او اطعم لم يجز وانه لم يستطع المظاهر للصيام اطعم شهرين  
مسكيناً الكل مسكين نصف صاع من بيا وصاعاً من تمر وشعير  
او قيمة ذلك وان غداهم وعشاهم جاز قليلاً قليلاً او كثيراً وان اعطى  
مسكيناً واحدًا شهرين يوماً اجزاه فان اعطاه في يوم واحد لم يجز الا  
عن يوم وان اقر بانه اظهر منها في خلال الطعام لم يستأنف ومن وجب  
عليه كفارتان اعطى وجب اعتق رقيقين لا يتولى احدهما قيمته جازتها  
فان صام اربعين شهراً وطعم مائة وعشرين جاز وان اعتق رقيقين  
احدهما وصام شهرين كان له ان يجعل ذلك لمن رتبها مثلاً كتاب اللعاب  
اذا قد انزل امره بالزنا او بها من اهل الشهادة والفرع عن محمد فان  
الرجل وشيئاً من امره بالزنا او بها من اهل الشهادة والفرع عن محمد فان  
فيما او نفا نسب ولها غايبة المرأة بموجب القذف فعليه اللعان فان لا  
وجب عليها اللعان وان امتنعت جسد الحاكم حتى تلاعن او تصدق  
ان لان الزوج عبداً او كافراً او مجنوناً في قدح فقد قوامه فعليه  
الحد وان كان الزوج من اهل الشهادة وهي امته الكافرة او محدودة

فان امتنع منه جسد الحاكم حتى تلاعن او تصدق فانه

لللعان ثلثون اذ  
الربيع والاصفر



وقد ذكرنا ان كانت من لا يحسد فاذنهما فلا حطيم في قدوم ولا لعان ومعه  
 اللعان ان يبدل القاض بالزوج فيشهد اربع مراراً يقول في كل مرة  
 اشهد بالله اني اتق الله فيمن فاحصينها من الزنا ثم يقول في  
 ثلث لعن الله طليقاً كان من الكاذبين فيما رواها من الزنا  
 اليها في جميع ذلك ثم تشهد المدة اربع مرات يقول في كل مرة اشهد  
 بالله اني لم كن الكاذب ان فيما رواها من الزنا ويقول في الحامس  
 الله عليها ان كان من الصادقين فيما رواها من الزنا فاذا المتعنا  
 في الحامس بينهما وكانت الفرق تطليقاً بآية عندنا في حنفية ومحمد قال  
 ابو بكر بن حزم موثق وان كان القذف بولد في القاض نسب واللقم  
 باسم فان عاد الزوج فاكذب نفسه حلف القاض وحلف ان ينسب زوجها  
 وكذا لو ان قذفاً غيرهما في وقت فحدث وان اقدق امراته وهي  
 صغيرة ابنته فلا لعان بينهما وقذف الاحرم لا يتعلق به اللعان  
 وان قال الزوج ليس جلال من فلا لعان وان قال زنت وهذه الحمل  
 من الزنا تله عنا علم يتيق القاض الحمل واذا انفي الرجل ولد امراته عقيب  
 لولادة في طرائق تقيس التهنيت وتبتاع له الله الولادة صح نفيها ولا

عند

وان نفاه بعد ذلك لا ينع وتثبت النسب وقال ابو بكر ومحمد جميعاً الله  
 في مدة النفا من واذا ولد له ولدي في جلعن من حنفية لا عدول واعتبر الثاني  
 ثبتت نسبها ام هذا الزوج وان اعترف بالاول نفي الثاني ثبتت نسبها ولا  
 عن ربه اعلم كتاب العدة اذا طلق الرجل امراته طلاقاً بائناً او  
 رجعيّاً او وقع الفراق بينهما بغير طلاق او بغير حرة من حنفية  
 منها طلاقاً او اقراراً للحيف وان كانت لا تحيض من حرم او كبر فعدتها  
 ثلث اشهر وان كانت حاملاً فعدتها ان تضع حملها وان كانت  
 قعدتها حيفاً وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف واذا  
 مات الرجل عن امرته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشرون يوماً وان كانت  
 امه فعدتها شهرين وان كانت حاملاً فعدتها اربعة اشهر وعشرون يوماً  
 حملها واذا ورثت المملوكة في المهر فعدتها اربعة اشهر وعشرون يوماً  
 اعتقت الامه في عدتها من طلاقاً رجعيّاً اعتقت العدة الى  
 المهر وان اعتقت وهي متبركة او متوفى عنها زوجها لم يعتق عدتها  
 الى عدة المهر وان كانت اسمها فاعتدت بالشهور ثم دتم  
 الله انفق ما مضى من عدتها وكان عليها ان تنفق لعدة

في كل مرة اشهد بالله اني لم كن الكاذب ان فيما رواها من الزنا



بالحق والنعمة تكافؤا فاسداً ولو طوأت شبيها عدتها الميراث في القبر  
 والموت واذا ماتت من مولى أم ولد عنها او اعطىها فعدتها  
 حية واذا ماتت العمة عن امرأتها ونها حبل فعدتها ان تقع حملها  
 فاحقة الحبل بعد الموت فعدتها اربعة أشهر وعشرة اذ انزلت  
 الرجل امرأتها في حال الحيض لم تعتد بالحمل الذي وقع فيها الطلاق  
 واذا وطئت المعتدة بشبهة فعليها عدة اخرى وتدخلت عدة  
 تان فتكون ما تراه من الحيض بحسبانها جميعاً واذا انقضت  
 العدة من الاول ولم تكمل الثانية فعليها تمام عدة الثاني واذا طئت  
 العدة في الطلاق معيق الطلاق وفي الوفاة معيق الوفاة فان لم تعلم با  
 طلاقه والوفاة حتى تمت مدة العدة فعلا انقضت عدتها و  
 العدة في النكاح الفاسد معيق النكاح في نفسها او عتق من تركه و  
 وطئها وعلى البتة والنكاح عنها زوجها اذا كانت بالغة  
 مسلمة الاحداد وهو ترك الزينة والطيب الدخن والكل الامن على  
 ولا تحجب بالحناء ولا تلبس ثياباً مصبوغة ولا تغفران ولا  
 احداد على طرفة ولا صغيرة وعلى الامم الاحداد وليس في عدة ام  
 الوالد

الوالد في عدة النكاح الفاسد لحداد ولا ينبغي ان تحيط المعتدة ولا  
 باسم المعتدة في الخطبة ولا يجوز للطلق الرجوع ولا البتة  
 يخرج من بيتها ليلة ولا نهاراً والنكاح معها زوجي يخرج منها  
 ذكراً ويغفر للرجل ولا يثبت في غير منزلها وعلى المعتدة ان تعتد في النوة  
 الذي ايضا قالها بالسكة حال وقوع الفرج فان كان يسيراً من  
 دار الميت لا يكفيها واخرجها الورثة من نفيسهم انقضت ولا  
 يجوز ان يساق الزوج بالطلاق الرجعية واذا طلق الرجل امرأته  
 طلاقاً بائناً ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل ان يدخل بها فعليه  
 مهر كامل وعليها عدة مستقبلته وقال محمد رحم الله لها نصف المهر  
 عليها تمام العدة الاول وثبت شب ولد المطلقة الرجعية اذا جاء  
 بريمه لستين يوماً اكثره لم يقر بانقضاء عدتها وان جاء بريمه  
 قبل من ستين بادت من زوجها ولزواجها به لاكثر من ستين  
 ثبت شبها ولا كانت رجعة ويجعل كاتم وطئها في العدة و  
 الميوت يثبت شب ولدها اذا جاءته لاقل من ستين فان جاءته  
 بريمه لستين من يوم الفرج لم يثبت شبها لان يلعن  
 ويثبت شب ولدها المتوفى عنها زوجها ما بين وفاته وبين  
 وبين الستين واذا اعترف المعتدة بانقضاء عدتها جاءت  
 بولد لاقل من ستين أشهر ثبت شبها وان جاءته لاكثر من ستين  
 أشهر لم يثبت شبها ولا ذكراً المعتدة ولها ما ثبت شبها من خفيف







وإن العبد حرة تنقته بدين عليهما فيها وإذا تزوج الزوج أمته قبل  
 هاهنا ولا هاهنا من لا فعلية النفقة قائم بيوثها فلا ينقته لها  
 وينقته الأولاد الصغار على الأب لا يشتركون فيها أحد كما لا يشتركون  
 كفي نفقة الزوجية أحد إذا كان الصغير صغيرا فليس على الأم أن  
 ترضع ويستاجر له الأب من ترضعه عندها وإن استاجرها وهي ذو  
 جنة أو معتدلة ترضع ولدها لم يخرج وإن انقفت عنه ثمة أو استأجرها  
 جرها على أن رضاعها وإن قال الأب لا استأجرها وجدا بغيرها  
 فثبت الأم بمثل أجرة الاجبة كانت الأم حرة فإن التمس  
 زيادة لم يجز تزوج عليها ونفقة الصغير على أبيه وإن خالفه  
 في دينه كما تجب نفقة الزوج وإن خالفته في دينه وإذا وقعت  
 الزوجة بين الزوجين فالأم أحق بالولد وإن لم يكن الأم قائم الأم  
 أولى من أم الأب فإن لم تكن قائم الأب أولى من أخوة فإن لم تكن جنة  
 فالأخت أولى من الغلات والمال لا ينقدّم الأخ من الأب  
 والأم ثم الأخ من الأم ثم الأخ من الأب ثم المأهات وهي  
 من الغلات ينزلون كما نزلت الأخوات ثم الغلات ينزلون كذلك  
 وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها إلا البهية إذا كانت  
 زوجها الجدة أو المكن للبيعة امرأة من أهله واختصم فيه  
 الرجال فاوليهم بيم أو يهيم نصفها والأم وأحد أحق بالفرقة  
 حتى ياتل وحده وشيخ وحده وليس وحده وشيخ واحد وبأحد

بغيره أو ذلك

حتى يحضره ومن سوى الأم وأحد أحق بيمينه حتى يبلغ حفا  
 تشهيه والأم إذا اعتومولها وأمه الولد إذا عقت في الولد  
 حرة وليس الأم وأمه الولد قبل العتوق حتى في الولد والذمية الحق  
 بولدها المسلم ما لم يعقل إلا ديانا ونحوه عليه في الولد الكفر إذا أدان  
 المطلقة أن يخرج بولدها من المهر فليس لها ذلك إلا أن يخرج بها إلى  
 وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه وعلى الزوج أن ينفق على ابنته وأختها  
 إذا كانوا فقرا وإن خالفوه في دينه ويجوز لنفقة مع اختلاف الدين  
 أن الزوج والأبوين والأجداد وأجداد الولد والولد ولا شاة  
 ذكر الولد في نفقة أبويه أحد والنفقة للأبوين إذا كان مع  
 فقرا أو لا كانت امرأة بالغة فقيرة أو لا ذكر أو متساوية في فقر  
 على مقدار الميراث وتجب نفقة الأب والأم والأبوين على البويرة  
 النكاح على الأب الثلثان وعلى الأم الثلث ولا تجب نفقتهم مع  
 اختلاف الدين ولا تجب على الفقراء إذا كان لابن الغايب مال فقضي فيه  
 بنفقة أبويه وإن باع أبوه متاعه في نفقة جاز عند أبي حنيفة وإن باع  
 العقار لم يجز وإذا كان لابن الغايب مال فابويرة فانفق منه لم ينفقنا  
 وإن كان له مال في مباح حتى فانفق عليها بغيره في الغايب فنفق وإذا  
 قهر الغايب لولده والوالدين وذوي الأرحام بالنفقة فنفقت مدة  
 إلا إذا كان في الغايب بالاستمارة عليه وعلى المولي أن ينفق على عبده وأمه  
 فإذا امتنع وكان له مال كسب الكسب وانفق وإن لم يكن له مال كسب الكسب



على يمين كتاب العتق والعقود من لا البالغ في ملكه وذا قال  
العبد او لامة ان سخر او معتق او عتق او عتقك او قد سخر لك او عتقك  
فقد معتقوك المولى العتق او لم يعتق كذلك اذا قال را سخر او وجهك  
او عتقك او يد لك او قال لا مته فخرجك من ران فان لا ملكك عليك ونوي  
للمعتق عتقك او لم يعتقك لم يعتقك كذلك ان العتق وان قال لا سلطان لي  
عليك ونوي به العتق لم يعتق وان قال هذا ابني وبنتي على ذلك او  
ان هذا مولاي او قال يا مولاي عتق وان قال يا ابنة او بن لم يعتق  
وان قال فلان م الذي ولد مثله مثله هذا ابني عتق عليه عندا في خيفة من  
الله وان قال لا مانت طالق ونوي بالحريم لم يعتق وان قال العبد  
انت مثل سكر لم يعتق وان قال ما انت الاخر عتق وذا ملك الرجل  
ذا دم حرم مته عتق عليه وذا عتق المولى بغير مده عتق ذلك البعده  
وسعي بغير قيمه بلواه عندا في خيفة وقال ابو يوسف محمد يعتقكم  
وذا كان العبد بين الشريكين فاعتقوه حدها نصيب عتق فان كان  
معتق موسر فشيكم بالخير وعندا في خيفة ان معتق ان شاء من شريكه  
بغير نصيب وان شاء استسعى العبد وان كان المعتق معسر فالخير  
بالخير وعندا في خيفة ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد  
وقال ابو يوسف ومحمد ليس الا انما مع اليسار والاستعانة مع  
الا عسار وذا استأجر الرجل ابن احداهما عتق نصيبا للمالك  
ولا ضمانا عليه وكذلك اذا ثورنا فالشريك بالخيار وان شاء عتق

نصيب

نصيبه وان شاء استسعى وذا اشهد بملك واحد من المشركين على الحر حر  
بالحر يعتق كذا سعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين  
كانا او موسرين فلا سعيه وان سعى بين سعي المولى وسعي العبد  
ومن اعتق عند لوجه الله تعالى او الشيطان او لغيره عتق وعتق  
المكره والسكران واقع وذا اضاف العتق الى ملك او شريك  
يخرج في الظلوف وذا خرج عند من ذا الحزن الياسم اعنق وذا  
عتق وذا جارية حامله معتق حليها وان عتقها كمال خاصة عتقوا  
يعتقون له وذا اعتق عنده على مال فقيل العبد عتق وزهر المال  
ولو قال ان ادبت الى العتق فانت حر مع وما دماز وانا فان لم يملك  
الجبر للحر المولى على نفسه وعتق العبد وولد لامة من موهها حر  
وولدها من زوجها مملوك ولبيدها وولد الحر من العبد حر  
كتاب التبريد اذا قال المولى لمملوك ذامت فانت حر وان كنت حر من  
دبر مته او انت او انت مديرك فقد صار مديرا او لا يجوز نصيب ولا  
هبت والمولى لم يستخذه ويواجه وز كانت له وطها ولا فخير  
جها وذا امة المولى عتق المديرك من ثلث ماله من خرج من الثلث  
ولن لم يكن له مال غيره سعي في ثلثه قيمته وان كان على المولى دين  
سعي في جميع قيمته لغما وولدا لامة مديرك عتق المديرك موهته  
على صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا او من سفر هذا  
امن من كذا او ليس يدبر ويجوز بيعه ولن مات المولى على العتق



ان ذكرها متوكفا بغير كتاب الاستيلاء اذا ولدته الامة  
 من مولاها فقد صارت امة ولد له ولا يجوز بيعها ولا تعليقها  
 وطئها واستئجارها وايجارها وتزويجها ولا شئ ولدها الا  
 ان يعاقب به فان جاءته بعدة لا يولد شئ نسب يفرار فانه نفاه  
 ان يزوج بقوله فان زوجها المولى فجاءت بولد فهو في حكم امة فان  
 مات المولى عتق من جميع المالا ولا يلزمها السعاية للقاء وان كان  
 على المولى دين وان وطئ الرجل امة غيبه بطلاق فوالت منه ثم ملكها  
 صارت امة وولد له واذا وطئ الاب يارجه امة فجاءت بولد فادعاه  
 بنت نسبه وصارت امة وولد له عليه قيمتها وليس عليه عقرها  
 ولا قيمة ولدها وان وطئ اب اب مع بقا الاب لم يثبت النسب  
 فان كان الاب ميتا ثبت من الحد كاشيت خرابه واذا كانت  
 الحادية بين الشريكين بولد فادعاه احدهما يثبت نسب منه  
 امة وولد له عليه عقرها ونفق قيمتها ليس عليه شئ من قيمة  
 ولدها فان ادعاه معا ثبت نسب منها وكانت الامة ولدها على  
 كل واحد منهما نفق العوقصا صا بما له على الآخر يورث الابن  
 من كل منهما مائة مثابن كامل وهما اترقان منه ميراث اب  
 واحد واذا وطئ المولى جارية مكاتبه فجاءت بولد فادعاه فان  
 صدق المكاتب ثبت نسب الولد امة وكان عليه عقرها و  
 قيمة ولدها ولا نصيب امة وولد له وان كذب في النسب لم يثبت

كتاب

كتاب المكاتب اذا كاتب المولى عبده او امته على ما شرط عليه  
 قبل العبد ذلك صادر مكاتبه ويجوز ان يسترط المال حاله ويجوز  
 مؤجلا وضيحا ويجوز كتابة العبد الصغير اذا كان يعقل البيع  
 والشراء واذا من ملكه فيجوز له البيع والشراء ويجوز له التزوج  
 الا باذن المولى ولا يهرب ولا يفسد الا بشئ يسير ولا يتكفل وان  
 ولد له ولد من امة له دخل في كتابته وان حكم حكمه وكسبه له وان  
 زوج المولى عبده من امة ثم كاتبه افولدت منه ولدا فله  
 في كاتبه وكسبه له وان وطئ المولى مكاتبته لزمه العوقص وان  
 عليها او على ولدها لزمته البتة وان تلف ماله لزمه عرقه وان اشتك  
 امة وولده دخل ولدها في الكتابته ولا يجوز له بيعها وان اشتك  
 رحمه محرم منه لا وولد له لم يدخل في كتابته عندنا خيفة واذا عجز  
 المكاتب نزع نظر الحاكم في حاله فان لم يدرين فيقتضيه او مال يقدم عليه  
 لم يعمل بتعجيله وانظر اليوم من الثلثة وان لم يكن له زوج وطلب  
 المولى معجزة يخرجه وفتح الكتابته وقال ابو يوسف لا يخرج حتى  
 يوافق النجاشي واذا عجز المكاتب ادى الى احكام الرقة وكان ما قبله  
 من الاكساب ملوفا وان مات المكاتب وله مال لم يفسخ الكتاب  
 ووقع عليه من ماله وحكم يقتضيه في آخر عمره من اجراء حيوته وان  
 لم يترك وفاء او تور وولد مولودا في الكتابته يسقط في كتابته  
 على نحوهم فاذا اقر في حكمنا بعتق انفسه قبل موته وعقواله



وزترك ولدك مشرك في كتابه حاله وظله لا ردت في الرق وإذا كان  
 كتب المسلم عنده على آخره خسران على قيمته نفسه فالكاتب فاسدة  
 فإذا أدى الحق عتق ولزم أن يبقى في قيمته لا ينقص من المستحق وإذا  
 د عليه وإن كاتبه على حيوان غير موصوف فالكاتب جازية وإذا كان  
 عبده كاتبه واحدا بالقدرة جازان إذا عتقا أو بالجزء  
 ردت في الرق وإن كتبها على ابن كل واحد منها مما من الآخر جاز  
 الكتابية ولو كتبها أدنى عتقا ويرجع على شريكه نصف ما أدى  
 وإذا عتق المولى مكاتبه عتق بعتقه ومقطعة مال الكتابية  
 وإذا مات مولى المكاتب لم يتفصح الكتابية وقيل له إذا مال  
 إلى ورثته المولى على النجس فإن عتق أخدا لورثته لم يتفصح  
 وإن عتقه جميعا عتق وسقط مال الكتابية وإذا كان مولى  
 أم ولده جاز فإن مات المولى سقط عنها مال الكتابية وإن  
 ولد مكاتبته منه فهي بالنجس وإن سادت مكاتبته على الكتابية  
 وإن سادت عجزت بنفسها وصارت ولده وإذا كان مكاتبه يورثه  
 جاز فإن مات المولى ولا ولا مال له كانت بالنجس وإن سادت  
 سعت في ثلث قيمتها أو جميع مال الكتابية وإن دبر مكاتبته مع  
 الدين ولها النجس وإن سادت مكاتبته على الكتابية وإن سادت  
 عجزت بنفسها وصارت مدبرة فإن مكاتبته على كتابتها فإن  
 المولى ولا مال له بالنجس وإن سادت سعت في ثلثي مال  
 الكتابية

الكتابية أو ثلث قيمتها عند أبي حنيفة وإذا عتق المكاتب عبده  
 على مال النجس وإن وهب على عتقه لم يفسح وإن كاتب عبده جاز  
 فإن أدى الثاني قبل أن يعتق الأول فله المولى وإن أدى بعد  
 عتق المكاتب الأول فله المولى لم يكتب في المولى إذا عتق الأول  
 بملكه فله ولا ولا مكاتبه المدة له تعتق من شرط الله سألته  
 شرط باطل والولا لمن اعتق وإذا أدى المكاتب عتق ولا ولا للحر  
 في وكذلك إن عتق بعد موت المولى فله المولى ولو رثه المولى وإن مات  
 المولى عتق مدبره وأمهات أولاده وولاهم له ومن ملك  
 ذرهم محرم منه عتق عليم ولا ولا له وإذا أخرج عبد رجل أمه  
 لآخر فاعتق مولى الأم وهي حامل من العبد عتق وصنف جميعها  
 وولاء النجس المولى للأم لا يستعمل عنه أبدا فإن ولدته ولدك بعد عتقها  
 لا كفر من نسبه أشهر قولاهم للمولى للأم فإن عتق العبد جاز ولا له  
 واستعمل عن مولى الأم في مولى الأب ومن ترقى من العجز معتق  
 العجز فولدت له أولاد فله أولادها مولاها مولاها عند أبي حنيفة ومحمد  
 وولاء الفتاة تعصب فإن كان للمعتق عصبة من النسب فلي  
 في من لم يكن له عصبة من النسب فيمن رثته للعقوبة فإن مات  
 ثم ما اعتقها واعتق من اعتق أو مكاتبين أو مكاتب من كان بين  
 أو برن أو برن وإذا أقر المولى ابنا أو ولدا من آخر فله العتق  
 الأبره وإن بينه وبين الابن والولاء للكثير وإذا أسلم رجل على رجل



وإلا ه على أن يرشد العقل عنه أو اسلم على يد غيره وإلا فلا ولو  
لا يصح وعقله على أهله فإذ مات ولا ورثة له فبشرته للمولى  
ولن كان له ورثة فهو الأول من المولى يتسقتا بولائه إلى غيره  
ما لم يعقل عنه فإذا عقل عنه فليس له من يتحول بولائه وليس  
للمولى العتاقه أن يولى أحدًا كتاب الجنائيات العقل على نفسه وجه  
عده وشبهه خطأ وما أجرى مجرى الخطأ والعقل بسبب القصد  
ما عدي به ضرب به سلاح أو ما أجرى السلاح في تفريق الأجزاء  
كالخرد ومن الخشب والبر والنادر وموجب ذلك المأثم  
والقود الآن يعقود الأولياء ولا كفارة فيه وشبهه العتاقه  
أي خفقه أن شهد القرب بالسلاح ولا أجرى مجرى  
السلاح وقال أبو يوسف من عتق من عتق إذا ضرب بجر عظيم أو نجشبه  
عظم فهو عتق وشبهه العتاقه أن يشهد من به لا يقتل به غالبا  
وموجب ذلك على القولين المأثم والكفارة ولا قود فيه الدية  
المفظة على العاقلة والخطأ على وجهين خطأ في القصد وهو  
أن يري شخصاً يظن صدقاً فإذا هو أعمى والخطأ في الفعل وهو  
أن يري غرضاً فيصيب ميتاً وموجب ذلك الكفارة والدية على  
العاقلة ولا مأثم عليه ما جر مجرى الخطأ مثل التام ينقلب على  
رجل فقتله فمجرى الخطأ وما القتل بسبب كما في البذر ومع  
في غير ملكه وموجب ذلك التلقيح أدمي الدية على العاقلة لا كفارة

والقصاص

والقصاص واجب يقتل المحقون الدم على التام إذا قتل عمداً  
يقتل كركباً بالعبد والمسلم بالدمى ولا يقتل المسلم بالمسلم  
ويقتل الرجل بالمرأة والذكور بالصفوة والصبي بالعمى والزمن ولا يقتل  
الرجل بامرأته ولا بعبد ولا بمذنب ولا بمكاتب ولا يعبد ولا من ورث  
قصاصاً على أبيه سقط ولا يستوفى القصاص إلا بالسيف وإذا  
قتل المكاتب عمداً وليس له ورثة إلا للمولى فله القصاص وإن تركه ورثه  
وورثه غير المولى فلا قصاص لهم وإن اجتمعوا مع المولى وإذا قتل  
عبد أو رهب لم يجب القصاص حتى يجمع آراؤه والمرتهن ومن  
جرح رجلاً عمداً فليزله صاحب فراشه حتى مات فعليه القصاص  
ومن قطع يد غيره عمداً من المفصل قطعت يده وكذلك الرجل  
ومادنت إلا تقولا لأن ومن ضرب عين رجل فقتلها فلا قصاص  
فإن كانت قائمة فذهب صونها فعليه القصاص بحمي لم الملائكة  
يجعل على وجهه قطن رطب وتغلب عنه الملائكة يذهب صونها  
وفي السنن القصاص في كل شجر يمكن المياثلة القصاص في  
في عظمه في السنن وليس في دون النفس سببه عمداً هو عتق وخطأ  
ولا قصاص بين الحر والعبد ولابن العبدين ويجب القصاص في  
طريق بين المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من نفع الساعده أو جرح  
جائحه فقتله منها فلا قصاص عليه وإذا كانت يد مقطوعة ميم  
ويدها طلع شلاء وقاصه لا صابع فالقطع بالخيال وإن شاء



اخذنا دهن كامل ومن شحرج رجل فاستوعب المشقة ما بين وحي  
 له استوعب ما بين قولي الشحرج فالمشحرج بالتحريك ان شأنا  
 افقر بمقدار شحرجه بحد الذي الجائدين شأنا ومن شأنا اخذنا  
 دهن ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر الا ان تقطع المشقة  
 واذا قطع الدن على رجل فليأخذ المقتول على حال سقطت القصاص وجوبا  
 للمان قليلا كان او كثيرا فانما على حال الشك من الدم او صالح من نعيم  
 على عوض سقطت حوا الباقين القصاص وكان لهم نعيمهم  
 من الدية واذا قتل جماعة واحدا عدا قصص من جميعهم فا  
 قتل واحد جماعة فمؤبد المقتولين قتل بجماعتهم ولا شيء لهم  
 غير ذلك فان حرم واحد قتل بسقط حوا الباقين ومن وجب  
 عليه القصاص في ذات سقطت القصاص واذا قطع رجلا في يده  
 جلا واحد فلا قصاص على واحد منها وعليها نصف الدية وان  
 قطع واحد يمينه رجلين فحرق اقلها ان يقطعا يده ويأخذ  
 النصف الدية يقسمان نصفين فان حرق واحد منها قطع  
 يده فلا حرق عليه نصف الدية واذا اؤلف بعد تعبد العبد لم يقبض  
 دو من دمي رجلا عدا فخذ السهم منه الى آخره فافطيم  
 القصاص للقول والدية للمشا في عاقلة كتاب الدنيا  
 اذا قتل رجل رجلا مشبه العبد فعلى ما قلته دب مقطعة و  
 على كفارة ودية سبعة عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله

ما شئ

ما شئ الا اربعا وخمسة عشر بنيت بخاصة وخمسة عشر بنيت  
 ليعن وخمسة عشر بنيت حق وخمسة عشر بنيت جزاء ولا يثبت القليل  
 وقيل للقطا يجب به الدية على العاقلة والكفارة على القاتل والدية  
 في الخطر اما شئ من الايل فاسا عشرة واربعين فخاص وعشرون بنيت  
 ليعن وعشرون بنيت حق وعشرون بنيت جزاء ومن العاين الفدية ما دون  
 الود في عشرة الاف درهم ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة  
 عند ابى حنيفة رحمه وقال ابو يوسف ومحمد من البقر ما شئ بقر  
 ومن النعمه الفا شاة ومن الحمار ما شئ حمله كل حلة ثوبان دية  
 للمسلم والديني سواء وفي النفس الدية وفي المارن الدية وفي  
 للسان الدية وفي الزك الدية وفي العقل اذا ضرب داسم فذهب  
 عقل الدية وفي الحية اذا حلفت فلم يثبت الدية وفي شوال الدية  
 الدية وفي الحاجبين الدية وفي المعين الدية وفي اليدين الدية وفي  
 الرجلين الدية وفي الاذنين الدية وفي الشفتين الدية وفي اللسان  
 الدية وفي الدية وفي ثدي المرأة الدية وكل واحد من هذه الاشياء نصف  
 الدية وفي اشعار العينين الدية وفي احدى ربيع الدية وفي كل اصبع  
 من اصابع اليدين والرجلين عشرة الدية والا اصابع كلها سواء  
 وكل اصبع فيها ثلثة مفاصل ففي احدى ثلثة دية الا اصبع وما  
 فيها مفصلان ففي احدى ثلثة نصف دية الا اصبع ففي كل سن



خمس من الارب والاسنان والاصراس كلها سواء ومن ضرب عصفور  
 فذهب منفعته فقيمة كاملة كما لو قطع كما ليد اذا شئت والقيمة اذا  
 ذهب ثوبها والشبح عشرة اكارضة والدمعة والدمية والبا  
 صفة والملاحة والسحاق والموضحة والهاشمية والمنقلة والآلة  
 وفي نصوصه انقصا من اذا كانت عملا ولا نقصا من في قيمة السجدة  
 وما دون الموضحة ففي حكمه عدد وفي الموضحة ان كانت خطأ  
 نصف مشرا لدية وفي الهاشمية وفي المنقلة عشرة ونصف مشرا لدية وفي الآلة  
 ثلث لدية فان تقدر في جارتين ففيها ثلثا لدية وفي اصابع اليد  
 نصف لدية فان قطعتها مع الكفة ففيها نصف لدية وان قطعت  
 مع نصف لسانه ففي الكفة نصف لدية وفي الزيادة حكومة عدله  
 وفي عين الصبي والسانه وذكره اذ لم يعلم حكمه حكومة عدله  
 ومن شبح رجل موضحة فذهب حله عقلا او شعرا لم يدخل  
 ادش الموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كل واحد  
 فعليه ادش الموضحة مع الدية ومن قطع رجل فشلت خراجه  
 الى جانبها ففيها الادش ولا نقصا من فيه عندا في خيفته ومن  
 قلع سن رجل فبنت مكانه اخري سقط الادش ومن حج  
 رجلا فالتج ولم يبولها اثروبت الشعر سقط الادش  
 عندا في خيفته وقال ابو يوسف على الدرس الم وقلم محمد عليه حرة  
 الطير ومن جرح رجلا جرحه لم ينقص حتى يبل او من قطع رجل

خطا

خطا ثم قبله قبل البدء فعليه الدية سقط ادش اليد والادش وجب بالحق  
 فهو في ثلث سنين وكل جناية اثم وبها لاني فهو في مال ولا يصدق  
 على عاقلة وعدا لقي والمحتون خطا وفي لدية على عاقلة ومن  
 حفر في طريق المسلمين او وضع حجرا اكلف بذلك انسان  
 فدية على عاقلة وان تلف به بهيمة ففيها مال وان اشع في  
 الطريق دوشا او ميرا با فسقط على انسان ففقط الدية على عاقلة ولا  
 كفارة على حاوذيير ووضع الحجر ومن حفر بئرا في ملكة ففقط لدية  
 انسان لم يضره ولا تركب ضامن لما اوطت الدية او ما صابت  
 ببسدها او كمت يفسدها ولا يفي ما تقتضى برجلها او ذنبها  
 فان دلت والبالت في الطريق ففقط لدية انسان لم يضره ولا يتركب  
 ضامن لما اصابته ببسدها دون رجلها ومن قاذف قاذفا ففقط ضامن  
 من لما اوطا او ان كان معهما سابقا لهما ان علموا واذا اجهت  
 العبد جناية خطا دقلا للمولى اما ان تدفع فيها او تغديره ثانا  
 وقسم حكمه وفي الجناية فان ادله بارشها فان عاد في مكانه  
 اثنا لدية اتي وفي الجناية ثانيا ان تقسم ثانيا على قدر حقه او ما  
 ان تغديره بارش كل واحد منهما وان اعتقه ولا يغفر بالجناية  
 للمولى الا قلم من قيمته ومن ادشها ون باعها واعتقه بعد ذلك  
 بالجناية ضمن وجب عليه دمش واذ اجهت المديون او المولد جاني  
 ضمن المولى الا قلم من قيمته ومن ادشها فان جنى اخري وقد



دفع للمولى القيمة وان لا يورث بقبضه فلا ينفع عليه يتبع ولا يورث  
المثلية ولا يورث قسما لكم فما اخذوا من المولى دفع القيمة بغير  
قبضه او قالوا بل يلحق باليحيى ان شاء الله المولى وان شاء الله وتلى  
بجنايته واذا اصاب الحيا يطالب بغير المولى في طول لب صاحب  
بنقمة واستشهد عليه فلم ينقم في مدة يقدر على تقصير حتى يسقط  
ضمن ما تلقى من شغل ماله ويؤتي بطالبه مسلم او ذمي  
ان مال الاجرة لم يملك له كمال الدار خاصة واذا اصابه غار  
سائر فاما ففعل عاقله كل واحد منهما دية الاجرة واذا قتل رجلا  
عبدنا خطا فعليه قيمته ولا يورث على عشرة الا في دهره فان كانت  
قيمة عشرة الا في دهره او اكثر ففيه عليه عشرة الا في عشرة  
وفي الامم اذا اذنت قيمتها على الدية خمس الا في الاخيرة وفي  
يد العبد نصف قيمته لا يورث على خمس الا في الامم وكل ما يقدر  
من دية المولى فهو مقلد من قيمة العبد واذا ضرب رجل بطن  
امراة قالقت جنيها ميتا ففعله غرة وهي نصف عشرة  
الدية فاذا القى جنيها ثم مات فدية كاملة فان القيمة شيئا  
ثم ماتت الام فعليه دية وغرة كاملة وان ماتت ثم القى  
ميتا في الجبين مودون منه وفي جبين الامم اذا كان ذكرا  
نصف عشرة قيمته لو كان حيا وعشرون ان كان بنتا ولا  
كفارة في الجبين والكفارة في شبل العمد ونحو ذلك من

فان لم

فان لم يجد من ينشئ به متابعين ولا يحرق فيها الاطفال مكراب  
والقسامة واذا وجد القية في محلة على علم فلهما استحقاق منهم  
خمسون رجلا بغير حرق العرق بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فاذا  
حلفوا قضى على المحلة بالدية ولا يستحق المولى ولا يقبل الدية  
وان لم يكمل اهل المحلة كذا الدية ان عليهم حتى يتم خمسين ولا بد  
في القسامة من حي ولا يحقون ولا امرأة ولا عبد وان وجد ميت  
لا اثر به ولا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدم يسيل من  
من انقروا ودمه او فمهم فان كان يخرج من عنقه او ذنته فهو قتل  
واذا وجد القية في دية يسوقها رجل فلو لم يجرى على عاقلة دون  
اهل المحلة فان وجدوا اثنان فالقسامة والدية على عاقلة ولا  
لا بد من السكبان في القسامة مع الملاء ان عبداني حقيقه وهو على  
الحظمة دون المشتري ولو بقي منهم واحد وان وجد القتل  
في سقيفة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين  
ولن وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهلها وان وجد  
في الجامع والسابع الا عظم فلا قسامة فيه والدية على بيت  
المال حال وان وجد في بيته ليس في قوته عاوة فهو صدرة ان  
وجد بين قريتين كان على قريتهما وان وجد في وسط القريتين لم  
فهو صدرة ولا محاسبة بالشاقي فهو على اوبى القري  
من ذكر المالك وان اذى المولى على احد من اهل المحلة يعينه



القسامه عنهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقط القامه  
 واذا قال المسلمون قد قتلناه سئلوا بالله قتل ولا على من  
 قاتلوه غير فلان واذا شهد اشنان من اهل المحلة على رجل من  
 غيرهم انهم قتلوه يقتل شاهد ثلث كتاب المعاقلة الدنيه  
 في شبه الهد وخطا وكرديه وجب بنفسه القتل في حق المعاقلة  
 والمعاقلة اهل الديوان ان كان القاتل من اهل الديوان يقتل  
 من عطايهم في ثلث سنين فان خرجت المعطاي في اقل من  
 ثلث سنين او اكثرواخذ منها ومن لم يكن من اهل الديوان  
 فما قلته قبلته تقسط عليهم في ثلث سنين ولا يزاد على  
 الواحد على ان يعطى درهم في كل سنة درهم ودينار وينقص  
 منها فان لم يستطع القبول ليل ذلك منه اليقرب القاتل من غير  
 ويدخل القاتل مع العاقلة فكلهم في يوتي مثل احدهم وما  
 قلته المقتول قبله مولاه ومولى المولاه يعقل عنه مولاه  
 وقيلته ولا يتحمل المعاقلة اقل من نصف عشر الدنيه ويتحمل نصف  
 العشر فضا عدا وما نقص من ذلك فهو من مال الجاني ولا  
 يعقل العقد جنايته العور ولا جنايته العبد ولا يعقل الجنايه  
 التي اعترف بها الجاني الا ان يصدقوه ولا مال له بالصلح واذا  
 حثت على العبد جنايته خطا بالانت على عاقلة كتاب المحلة  
 الزنا باليهن والاقوال فاليهين ان يشهدا من الشهود على رجل

او امرأه بالزنا فيسالمهم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو واين  
 زنى وحتى زنى وعين زنى فاذا بينوا ذلك وقالوا دليتنا و  
 طهنا ونجها كالميل في المحلة وسال القاضي عنهم فهدا في  
 الستر والعلو بيته فاذا عدلوا حكم بيتهادنتهم والاقران  
 يعر البايع العاقل على نفسه ثلث اربع مرات في اربع محال للسر واليس  
 المقر اما او دة القاضي فادام الاقران اربع مرات مسالمة  
 القاضي من الزنا ما هو وكيف هو واين زنى وبين زنى فاذا بين  
 ذلك لم يحد فان كان الزنى في محضاً وجبما بحجارة حتى يموت  
 يخرج اليه من قصاصه يسلل الشهود من الاستدعاء فقط  
 احد وان كان مقراً ابدا الامام لغير الناس ويعقل ويكون  
 ويصل عليه وان لم يكون محضاً وكان خرافة مائة خطيه امر لا  
 ما يصور بسوط الا شرة لم يات متوسطاً سرع عنه ثياب  
 ويعرق القرين على اعضائه الا داسه ووجهه وفرجه وان كان عبداً  
 سله خمسين وكذلك الا حرة فان رجع المقر اذرة قبل اقامه  
 احد على قبل رجوعه وحل سبيله ويستحب الامام ان يلقن الزنى  
 ويقول له هكذا كنت او قبلت والرجل والمرأة في ذلك سواء وان  
 المارة لا ينتزع من ثيابها الا الف وروا المشو وان حفر لها  
 في التجر جاذ ولا يقيم المولى المدعي عبده الا باذن الامام اذا  
 رجع احد الشهود بعدا حكم قبل الترحيم من الزنا المحل ومقط

اذا  
 اهو  
 حله



الزوج وان رجع بعد التزويج وحده ومن رجع الدية وان نقص  
 عند الشهود عن اربعة حذو شرط ولا حصان في التزويج ان يكون  
 بالغا عاقله مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وهما  
 على صفة الاحصان ولا يبيح في المحرمين بين الحلال والآن ولا يبيح في البكر  
 بين الحلال والنكاح الذي يراها من ذلك مصلحة فيغيره على قدر ما رواه  
 واذا اذن المولي في التزويج وان كان حده اكله حتى يراءه واذا اذن  
 الكامل لم يحد حتى يقع حملها وان كان حدها اكله لم يحد حتى تنقضي  
 من نفاسها واذا استشهد الشهود بحد متفاد لم يمنع عن اقامته  
 بعد من الامام لم يقبل ثبوتها في حد الفراق خاصة ومن  
 ومن وطئ جارية ابيته فيما دون الفرج عذر ولا حيل من وطئ جارية  
 ولدة فولد له وان كان قد علمت انها على حرام ووطئ جارية ابيه  
 او امه او زوجته او العبد جارية مولاه وقال علمت انها على حرام  
 حدان قال فقلت انما انحلت له جارية ومن وطئ جارية ابيه وعنه  
 قال فقلت انما على حد واحد من ذوق اليه من امه وقال النساء  
 انما اذا وجكر فوطئها ولا حد عليه وعليه المهر ومن وجدا مرة في وقت  
 فوطئها فعليه المهر ومن تزوج امرأة لا يكلمه فكلها وطئها  
 لم يجز عليه الحد ومن اتي امرأة في موضع المكروه او عمل قوم لوط  
 فلا حد عليه بمثل ما يجنفه ويعذر وقال ابو يوسف ومحمد هو كذا ومن  
 وطئ بهيمة ولا حد عليه من ذني في دواكره او في دابة في شتم

خرج

خرج البناء لم يقر عليه الحد كتاب الشريعة ومن شرب الخمر فاحذر وحملها  
 موجود فشهدها للشهود بذلك عليه او فعل الحد وان اقر بعد  
 ذهاب رايها لم يحد ومن سكر من البتة حد على من وجدته  
 رايها لم يقر عليها ولا يحد السكون حتى انما يعلم سكر من  
 البتة وشرب طوما ولا يحد حتى يزول عنه السكر وحد الخمر والسكر  
 في اخر غافلون موطئا يفرق على بدنه كما ذكرنا في اوتنا وان كان عبدا  
 فحده اربعون ومن اقر بشرب الخمر لم يحد حتى يجرم كد شرب  
 يشهاده شاهدين او باقراره مرة واحدة ولا يغير قيمته شهادة  
 الشاهد مع الرجل باب حد القذف اذا قذف الزوجة بحد محصن  
 او امرأة محصنة يفرق اتي وطئ بالمتقذوف الحد حده المالك غافلون  
 سوطا ولا حصان ان يكون المقتدوق حرا عابلا بالغاملا  
 عفيفا من فعل الزنا ونفي نسيجه فقال لست لابيلا او قال  
 يابن الرينة وانه ميتة محصنة ولها بالابن كحد حق القاذف ولا  
 والبيت الامني يقع النكاح في نسبته واذ كان المقتدوف محصنا جاني  
 لانه الما والعبدان يطالرا يحد وليس للعبدان يطالب بعله بقدر  
 امه الحرة وان اقر بالقذف ثم رجع لم يقدر رجوعه ومن قال لعز  
 يابن بطي لم يحد ومن قال لرجل يابن ماء السماء فليس بقاذف واذا  
 نسب اليه عمة او خالا او زوج امه ليس بقاذف ومن وطئ وطئا  
 حراما في غير ملكه لم يحد قاذفه والملاعة بولد لا يحد قاذفها

اقال الله



ومن ثم امة او عبدا وكافرا بائنا او قد من مسلم بغير الزنا فقال يا قاتل  
 او بالاف او جئت من روان قال باجا راويا خذ نير لم يخذره والنفق  
 اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلث حلل وقلة يوسف  
 يسلف بالنصر برستم وسبعين سوطا فان ذكر الامام ان يضم  
 الى الصبر في العز الحسب واشد القربى التعريف ثم حد الزنا ثم حد  
 الشرب النقذ في ومن حدة الامام او عز رفاق قد قسمه  
 واذا حد المسلم في النقذ فسقط شهادته وان تاب وان حد الكافر  
 في الفرق ثم اسلم قبل شهادته كتاب السقعة وقطاع الطريق  
 اذ سرق البائع العاقل عشرة دنانير او مائة قيمة عشرة دنانير  
 او غير مصرية من حر ولا شبهة فيه وجب عليه القطع والعبد والحر  
 في القطع سواء وجب القطع باقوان مائة واحدة او شبهة  
 شاهدين واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم  
 عشرة دنانير قطع وان اصابه اقل لم يقطع ولا قطع فيما يوجد  
 ثمنه فيها مباحا في ذلك لا سلامه لا خشب ولا خشب ولا ثمن البعير  
 والعبد ولا في بيع الفصاد كالغواكم والطير والابل والحمير والبطخ  
 والفاكهة على الشجر والزرع الذي لم يحصد ولا قطع في شربة المطانية وفي  
 المطيرة ولا في شربة المصحف وان كان عليه حيلة ولا في الصلابة الذهب  
 ولا في شربة ولا في شربة ولا يقطع سارق المصير السرور ان كان عليه حيلة  
 ولا سارق العبد المكي ويقطع سارق العبد الصغير ولا يقطع في النار

كلها

كلها الا اذا تراجح الحساب ولا يقطع سارق كلب في حدوده وطير  
 ومن زناه ويقطع في السباح والنقاء والانيوس والصدل  
 واذا اخذ من خشب وان ايواب قطع فيها ولا قطع على خائن و  
 خائنة ولا يباش ولا يخالس ولا يهتبه ولا السارق من  
 بيت الامار ولا من مال السارق في شقة من ابوية ابوية  
 لده اولاد او ذكرا او انثى لم يقطع وكذلك اذا سرق  
 احد الزوجين من الاخر والعبد من سيده او من امرأة  
 سيده او من زوج سيده والمولى من مكاتبه والسارق من الغنم  
 والحزن على امرين من حر قطع في قيمته كالدور والبيوت وحرزها كقطعة  
 من سرق شيئا من حرز او غير حرز وصاحبه عنده يحفظ وجب  
 عليه القطع ولا قطع على من سرق من حمار او من بيت لده  
 للناس في دونه وخرجه من سرق المسجد متاعا صاحبه عنده قطع  
 ولا قطع على الصيغ اذا سرق من اصابه اذا انقلب النقر البيت  
 ودخل وقاخذ المال واولا اخر صارح البيت فلا قطع عليه  
 وان القاه في الطريق ثم خرج واخذه قطع وكذلك ان حملوه  
 على جاذوسا قاتلوا او اذ اخذوا من جماعة فتولى بعضهم  
 الاخذ فطهوا جميعا ومن نكح البتة ودخل به في النقذ  
 يشامل يقطع وان دخل بدة في فسد وقا الصير في او في



غره واخذ المال قطع ويقطع بين السارق من الزند وحسم  
 فان مر قنانيا قطعت رجله اليسرى وان سبق ثلثه لم يقطع  
 وحل في السجن حتى يتوب واذا كان السارقا شكا اليسرى  
 او اقطع او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع ولا يقطع اليسار في  
 الاكتمت المسرق منه فصار له بالسرقه فان وهبها من المال  
 او بعس منه او نفقت فمتهاق انصا لنصاب لم يقطع ومن  
 سرق عينا قطع فيها ورد هاتم عاد في فيها وهي كالماله لم يقطع  
 فان نقر عن حالها مثل ان كانت غنلا فسرق فقطع فيه ووجه  
 شبح فهادوسر فقطع السارق والعين قائم في يده ودها وان  
 كانت هالكه لم يجرى ادعى الى ارق العين المسروقه ملكه فقطع  
 القطع عنه وان لم يقر او اذا خرج جماعة تمسعين او واحد يقد  
 الامتناع فقصوا قطع الطريق فاخذوا قولا ياخذوا ما لا ولو  
 قتلوا انفسا جسد الامام حتى يجد ثوبا او اية فان اخذوا  
 اما لم او ذميت والمأخوذ اذا قسم على اعينهم اصاب  
 لم واحد منهم عشرة دنانير فصادوا او حاقمته ذكر قطع  
 الامام ايديهم وارجلهم من خلوف وان قتلوا ولم يا  
 ياخذوا المال قتلهم الامام هكذا فان مقيلا ولياء عنهم  
 لم ينفقت الا عقوبه وان قتلوا واخذوا ما لا قال الامام  
 ياخذوا ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلوف  
 وقتلهم

وقتلهم وان شاء قتلهم وان شاء بصلهم بصلجا يعرج  
 بطنه بصر ولا بصليا اكثر من ثلثة ايام فان كان فيهم صبي  
 او مجنون او دهر مجرم من القطوع عنه فقطع الحد عن  
 اليقين وصار القتل على الاوليا ان شاءوا عقوا واذا  
 باشر القتل واحد منهم اجرى الحد على جماعتهم كتاب الله  
 الاشقيه الاشقيه المحرمه اديع الحرم وهو عصا العنب  
 اذا غلوا واشتد فذوق بالزبد والعصا اذا اطلع حتى ذهب  
 القن من ثلثه وينزع المتمر والربيب اذا اشتد لثم  
 والربيب اذا اطلع كل واحد منها اذ في طبع حلال وان اشتد  
 اذا اشبح منه ما يغلب في ظنم التلاسيكه من غير لهو ولا  
 طرب ولا باس يا شحطي حليطي ونبيذ العسل والاشين  
 ونحظم والشعر والذرة حلال وان لم يطع عصر العنب اذا  
 طبع حتى ذهب ثلثاه بقي ثلثه حلال وان اشتد ولا باس  
 بان تباد في الدبا اكنتم والمت فقت والنق واذ انجملت  
 الخ حلت سواء صادف حلالا يفسسها اربشطي طبع فيها  
 ولا يكره تحللها كتاب الصيد والذبايح يجوز الا حطيا  
 بالكلب المعلم والقمل والبازي وسائر الجوارح المعلمة  
 وتعلم الكلب ان يترك الاكل ثلث مرات وتعلم البازي  
 ان يرجع اذا دعوتهم واذا ارسل اليه المعلم او زينه او صفه



وذكر اسم الله تعالى عند ادخاله فليخذه الصيد حرم  
 وما في حلاله فان كل منه الكلب لم يؤكل وان اكل منه  
 الباذي اكل وان ادركه المرسل الصيد حرام وجعل الله ان يذبحه  
 فان تركه كسبه حتى مات لم يؤكل وان خنقه الكلب ولم  
 يحرم لم يؤكل وان ذكره شاذ لم يذبح مع اوله لم يذبح كرام الله  
 عليه لم يؤكل واذا دعي الرجل بسهم الى الصيد فسمى عند الرمي  
 اكل ما اصاب اذ اجره السهم فان اكله اذ وقع اليهم بالصيد  
 وان تركه تركه حتى مات لم يؤكل واذا وقع اليهم بالصيد  
 فتحامل حقنا بغيره ولم يزل في طلبه اصاب ميتا اكل وان قعد  
 عن طلبه ثم اصاب ميتا لم يؤكل وان رمى صيدا وقع في الماء فأت  
 لم يؤكل وكذلك ان وقع على سطح او جبل ثم تدد ومنه الى الارض  
 وان وقع على الارض ابتداء اكل وان اصابه المعترض بعد لم يؤكل  
 وان جرحه لم يؤكل ما اصابه السهم المتدفق اذ اصاب منها واذا  
 دمي قد قطع عروق اكل الصيد ولم يؤكل العروق وان قطع ثلثا  
 واكثر مما في العروق اكل وان كان اكثر مما في العروق اكل الاكثر مما في  
 العروق اكل ولا يؤكل صيد الجحوش والطيور والوحش ومن رمى صيدا  
 فاصابه ولم يمتحنه ولم يحرمه من خيالاته فمات اخره فقتله  
 فله وللثاني ويؤكل وان كان الاو قد شتم فمات فهو الثاني  
 لم يؤكل والثاني صان من القيمة للاول حيا غير ما تنقسم

جراحة

جراحة ويجوز احطيا وما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل  
 ويختص المسلم والكاتب حلال ولا يؤكل ذبيحة الجحوش والطيور  
 والوحش والحرم وان ترك الذابح السهم عند الذبيحة فمات  
 لا يؤكل وان تركه كسبه اكل والذبح في حق والذبيحة والقر  
 التي تقطع في الذبحة اذ بيعت اكل قومه والمذبح والودجان  
 فاذا قطعها اكل الاكلاف قطع اكلها فذلك عند اخيصة  
 وقال ابو يوسف سقوا محمد لا بد من قطع اكل قومه والمذبح واحد  
 الودجان ويجوز الذبح بالليطة ويكفي في ذبها الدم الا ان  
 القامة ولظفر القامة ويستحب ان يحذف الذبح سفرة ومن بلغ  
 بالسكن الخنازير او قطع اكله لم يؤكل ذبيحة فاذا ذابح  
 الشاة من قفاها بقيت حية حتى قطع العروق جاز ويكره  
 وان مات قبل قطع العروق لم يؤكل وما استأنس من الصيد  
 فذلك الذبح وما توحش من النعم فذلك الذبح والعق والحج  
 والمستحب في الابل النحر فان ذبحها جاز ويكره والمستحب في البقر  
 والغنم الذبح فان نحرها جاز ويكره ومن نحره ناقة تحريمه  
 ذبح او ثاة او ذبح بياق وجذ في بطنها جنيها ميتا لم يؤكل  
 السباع ولم يشتم ولا يحرم الا ذبي نائم في السباع ولا ذو  
 مخالب من الطيور ولا باس بغراب الزرع ولا يؤكل الا يقع  
 للذي ذابحها يحلف ويكره اكل الصبي والفتى وتعليق الذبيحة



كل ما يكون اكل لحم ما كان اهلية والبقال ويكره اكل لحم الغنم  
عند ابن حنيفة ولا يكره اكل الاذن في اذنيها اذا ذبح ما لا يؤكل لحمه  
جلده الا اذا اكله وانحرى وفان الزكوة لا تعمل به في كل ولا يؤكل  
من حيوان الماء الا السمك ويكره اكل الطافي منه ولا يكره اكل  
الحيث والماء المالح ويكون اكل بحراد ولا ذكوة له كتاب في الحج  
الماضية واجبة على كل مسلم متقيد بموسم في يوم الماضية عن نفسه  
اولاده الصغار ذبح في كل واحد منهم ثلثة او يذبح بذنبة ايق  
في سبع وليس على الفقير والمساكين وقت الاضحية يدخل  
الغريم يوم النحر الا ان لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصل  
الامام العيد قامة اهل السواد فيكون بعد النحر وهي جائزة  
في ثلثة ايام يوم النحر ويومين بعده ولا يضي بالعبادة والعبادة  
والعجالة لا يثبت المنسل ولا العجالة ولا يجوز مقطوع  
الاذن والذنب ولا يذهب اكثر اذنها وان يذبح لا يذبح  
الاذن والذنب جاز ويجوز ان يذبح في كل واحد واحد  
والثول لا يذبح ولا يذبح في الغنم ويجزي ذلك كله  
ان قصا عكا الا الضان فان اخرج منه يجزي ويأ  
كل من لحم الاضحية ويطعم الاغنياء والفقراء ويدخر  
ويستحب ان لا يقص القصيدة من ثلث ويتصدق  
بجلدها ويعلم منه الله يستعمل في البيت والافضل ان

يذبح

يذبح الاضحية ببذبه ان كان يحسن الذبح ويكره ان يذبحها  
كسائي واذا غلط رجل من قدح لم واحد منهما اضحية الاخر  
عنه كتاب الايمان الايمان على ثلث ارضين منقذة  
ويمين لعوقبين الغنم في الحلف على امر ما من يصدق  
في هذه الثمان يات فيها ولا كفارة فيها الاستغفار  
واليمين المنقذة ان يحلف على امر مستقبل ان يفعل ولا  
يفعله فاذا حنت في ذلك لزمه الكفارة ويمين اللعان  
يحلف على امر ما من وهو يظن ان الله لما قال ولا امر بخل فيه  
فهذه اليمين ترجوا لان لا يؤخذ الله تعالى بها صحتها  
والعامد في اليمين والناس والمكره وسواء من فعل  
المطوف عليه مكرها او تاسيا سواء اليمين بالله تعالى او  
او باسره من اسماء كالاو حرام الجسم او بصفة من صفات  
ذاته كفره الله تعالى ويحلف وكبير يا شاك قول الله  
فان لا يكون منك وان حلف بصفة من صفات الفعل كغيب  
الله وسخط لم يكن خالفا ومن حلف بغير الله لم يكن خالفا  
لنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن والكعبة والحلف بحرف القسم  
وحرف القسم العوا وكقول الله والثناء وكقول الله والثناء  
كقول الله وقدره الحرف فيكون خالفا كقول الله لا فعل  
كذوقه ابو حنيفة واذا قال لا يجوز الله وليس بحالفا واذا



اقسم او اقسم بالله او اخلق او اخلق بالله او اشهد  
او اشهد بالله فهو حالف وكذلك قوله وعهدا لله وميثا  
قوله على نذر ونذر الله فهو يمين وان قال وان فعله كذا  
فانما يهودت او نصرا في اوكاف فهو يمين وان قال فعليه  
غضب الله او مسطر او هو ذان او شاذيتم او اكل دينا فليس  
بجالف وكفارة اليمين اعتور فيه يجري فيها ما يجري في الظهار  
وان شاء كسب شره ما كان ثوبا فمذموم اذناه يمين في  
في الصلوة ان شاء اطعم عشرة مساكين كالا لمصام في  
كقارة الظهار فان لم يقدر على احد الثلثة الاشياء صام  
ثلثة ايام متتابعات وان قلة الكفارة على الحنث لم يجزه ومن  
خلق على معصية مثوان لا يصلي ولا يكلم اياه او يقتلن فلان  
فينبغي ان يحنث ويكفر عن عيئه واذا خلق الكفر ثم حنث في حال  
الكفر وبعد اسلامه فلا حنث عليه من حرمه على نفسه شيئا  
شيئا مما يملكه لم يصح حرمها عليه ان استباحه بكفارة يمين  
وان قال كل حران على حرام فهو على الطعام المسلوب الا ان  
ينوي غير ذلك ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء به وان  
علو نذره شرط فوجب الشرط الوفاء بقية النذر وروي ان  
ابا حنيفة مرجع عن ذلك كروا قال اذا قال ان فعلت فعلى حنث  
او صوم سنة او صدقة ما ملكه اجزاء عن ذلك الكفارة  
يمين

يمين وهو قول محمد ومن حلق لا يدخل بيتا فدخل الكنية  
او المسجد او البيعة او الكنية لم يحنث ومن حلق لا ينكح  
فقال القرآن في الصلوة لم يحنث ومن حلق لا يلبس هذا  
الوج وهو لا يسه ففزع في اكله لم يحنث وكذلك ان  
حلق لا يركب هذه الدابة وهو دابة ففزع في اكله  
لم يحنث وان لبس ساعة حنث وان حلق لا يدخل هذه  
الدار وهو فيها لم يحنث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل  
ومن حلق لا يدخل دارا فدخل دارا خيرا لم يحنث و  
ومن حلق لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انهد  
وصار صبرا حنث ولو حلق لا يدخل هذا البيت فدخل  
بعد ما انهد لم يحنث ومن حلق لا يكذب حنث فله ظن  
فطلقها فلان ثم كلفها حنث وان حلق لا يكذب عيدا فلان او  
لا يدخل دار فلان فباع دابة عبده ثم كلف العبد ودخل الدار  
لم يحنث ومن حلق لا يكذب صاحب هذا الطيلسان فاعة ثم  
كلمه حنث وكذلك لو حلق لا يكذب هذا الشايب فكله وقد  
صار شيخا حنث وكذلك لو حلق لا يكذب هذا المحمل فصا  
كبشا فكله حنث وان حلق لا يكذب من هذا ليسر فكله  
وطبا فكله لم يحنث وان حلق لا يكذب سيرا فكله وطبا لم يحنث  
وان حلق لا يكذب طبيا فكله سيرا فكله حنث عند حنث



ومن خلق لا ياكل اللحم فاكل السمك لم يحن ومن خلق لا يشرب من  
من دخلت فيه منها انا لم يحن في قوله ابو حنيفة حتى يخرج منها  
ومن خلق لا يشرب من ماء دخل فشر من منها ماء فانه حن ومن  
خلق لا ياكل من هذه الحنطة فاكل من الخبز لم يحن ومن  
خلق لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من حن من حن ولو استق  
لما هو لم يحن ومن خلق لا ياكل فواكه وهو يحن يسمع الا  
الله تابع حن وان خلق لا ياكل ياكل الا بالله فاذن لم  
يعلم بالاذن حتى كلمه حن واذن استخلق الوالي رجل لا ياكل  
داعد دخل البلد فهو على حال ولا يشتر حن ومن خلق لا ياكل  
دابة فلو من فكل دابة عيده لم يحن ومن خلق لا يدخل هذه  
البلد فوقع على سطحها او دخل دهليزها حن وان  
وقع في طاق الباب لم يحن اذا اغلوا الباب كان خارجا لم  
يحن ومن خلق لا ياكل السوا فهو على اللحم دون البياذ حن  
ويجز من خلق لا ياكل الطيب فهو ما يطبخ من اللحم ومن خلق  
لا ياكل الا من قيمته على ما يكسر في التنازع ويبيع في المرق  
خلق لا ياكل خبزا قيمته على ما يعتاد اهل البلد اكله خبز  
فان اكل خبز القطا او خبز الاذن بالعراق لم يحن ومن  
خلق لا يبيع ولا يشتري ولا يواجر فكل من فعل ذلك لا  
يحن ولو خلق لا يشرب وجا ولا يطلو ولا يفتو فكل

بذلك

بذلك حن ومن خلق لا يجلس على ارض فجلس على سباط  
او حجر لم يحن ومن خلق لا يجلس على سرير فجلس على سرير فوق  
سباط حن وان جهر فوق سرير آخر فجلس عليه لم يحن  
خلق لا ينام على فراش فنام عليه فوق فراش حن  
وان جعل فوقه فراشا اخر لم يحن ومن خلق  
وقال ان شاء الله متصلا يمينه فلا حن عليه ومن  
خلق لا يشرب ان استطاع فمده على استطاعه الضم  
دون القدرة وان خلق لا ياكل فلو تاحدا او دما او  
احسن او الزمن مان فهو على سنة اشهر وكذا البراءة  
عند ابى يوسف ومحمد ولو خلق لا ياكل اياما فهو على  
ثلاثة ايام وان خلق لا ياكل الا ايام فهو على عشرة ايام عند  
ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الايام الا سبع ومن  
خلق لا ياكل الشهوة فهو على عشرة اشهر عند ابى حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد اثني عشر شهرا اذا خلق لا يفعل  
كذا توكم ابدا وان خلق لا يفعل كذا ففعله مرة واحدة  
يرقى عنه ومن خلق لا يخرج امرأته الا بالله فاذن  
لها مرة فخرجت ثم خرجت فغير اذنه لم يحن وان خلق  
لا يتعدى الفداء الا كل من طلوع الفجر الى الظهر  
والعشاء من صلوة الظهر فصق الليل والضحى



من نصف الليل لا طلوع الفجر الى الظهر والعشا ومن صلوة  
الظهر الى نصف الليل والسجود من نصف الليل الى طلوع  
الفجر وان خلق يقضين دينه في قريب فهو مادمون  
الشهر وان كان الى بعيد فلهوا اكثر من الشهر وان خلق  
لا سكن هذه الدار فخرج منها يتقسم تركها المهلك  
ومدام حنت ومن خلق لصعد السالك اولي قليلين  
هذا الشجر ذهابا ففقد عند حشر عقيبتها ومن خلق  
ليقضين قلة ناديت اليوم فقضاهم وجد فلا يعصم  
ربو فاوليهم جنة او مستحق لم يكت الحالف وان وجد  
وما صاعا وسوقا حنت ومن خلق لا يقض جميع متوقفا  
فان قبض دينه في ودين درهم دون درهم فقض بعض  
لم يكت حتى يقض جميعه متوقفا فان قبض دينه في ودين  
لم يشأ فليس بها الا يعمل الودن لم يكت وليس ذلك للتوقف  
ومن خلق ليا لئلا البصر فلم ياتها حتى مات حنت  
في اخر جزاء من اجزاء حيوات كتاب الدعوى الدعوى  
من لا يحكي على الخصومة اذ انكها والمدعى عليه من يحكيها  
لا يقبل الدعوى حتى تذكر شيئا معلوما في جنته وقدره  
فان كان عينا في يد المدعى عليه كلفا حصارها بشيئ  
بالدعوى وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها وان ادعى

عقارا

عقارا حقه وذكر انه في يد المدعى عليه وان لم يطلب به  
وان كان الحق في الذمة ذكر انه بطالبه سواء صح  
الدعوى سال القاضي المدعى عنها فان اعترف  
قضا عليه بها وان انكر سال المدعى بيته فان احضر  
قضى بها وان عجز عن ذلك وطلب عين خصم استخلف  
عليها وان قال الى بيته حاضر وطلب يمين لم يستخلف  
عند بي حقيقته ولا تزي اليمين على المدعى ولا يقبل بيته  
صاحب اليد في الملك المطلق واذا انكر المدعى عليه  
عن اليمين قضي على النكاح فلو نكح ما ادعى عليه وينبغي  
للقاضي ان يقول لم في اعراض عليك اليمين ثلثا فان  
خلقت والا قضيت عليك باءا دعا وذاكرت العزم  
ثلث مرة قضي عليه بالنكاح كركروا فان الدعي نكاحا  
لم يستخلف المتكرو عند بي حقيقته ولا يستخلف في النكاح  
الرجعية والقي في الايلاء والقي والاستيلاء والتسبب  
والولاة والحرد وولعان وقال ابو يوسف ومحمد يستخلف  
في ذلك كله الا في الحرد ولعان واذا ادعى اثباتا عينا  
في يد اخر وكلا واحد منهما يزعم انها له واقاما البيته قضي  
بها بينهما وان ادعى كله واحد منهما فكاح امرأه واذا  
قاهما البيته لم تقص بواحد من البيتين ويرجع الى



تصدق المرأة لاحدها واذا ادعى اثنتان على كل واحد منهما  
ان الشري منه هذا العبد وانهما البيته على ذلك وكل واحد  
منهما باختيار ان يشاء اخذ نفق العبد لي ينفق الثمن  
وان شاكرا فان قضى القاضي بينهما به فقال احدهما اني  
لا اختار لم يكن للاختار ياخذ جميعه وان ذكر كل واحد  
منهما تارخا فهو لاول ومنهما وان لم يذكر تارخا ومع احدهما  
يخص فهو اولى وان ادعى احدهما الشري والاخر خيرة وقبضا  
واقاما البيته على ذلك ولا تارخ معها فالشري اولى وان  
ادعى احدهما الشري واذا تمت حكمة امته تزوجها عليه فلهما  
وان ادعى احدهما دهنه وقبضا والاخر خيرة قبضا قال هن  
اولى وان قام الخادجان البيته على المكن والناجح لا يقدم  
اولى وان ادعى الشري من واحد واقاما البيته على التارخين  
قالا واولى وان اقام كل واحد منهما البيته على الشري من  
اخر وذكر تارخا فلهما سواء وان قام الخادج البيته على ملك  
موتج وقام صاحب اليد البيته على ملك اقدم تارخا  
وصاحب اليد كان اولى وان اقام الخادج وصاحب اليد  
كل واحد منهما بيته بالتنازع فصاحب اليد اولى وان قام  
احدهما البيته على التنازع والاخر على الملك فصاحب التنازع  
اولى وكذلك الشري في الشياخ الى لا يشيع الا مرة واحدة

وكل

وكل سب في المكن لا ينكر فهو كذلك وان قام الخادج البيته على  
المكن وصاحب اليد بيته على الشري منه كان اولى وان قام  
كل واحد منهما البيته على الشري من الاخر ولا تارخ معها  
تهارت البيتان وان اقام احدا المدينين شاهدين  
والاخر اربعة فيهما سواء ومن ادعى قصاصا على غيب  
فجد استخلو فان نكل عن اليمين فادون النفس لنفسه  
وان نكل النفس حسن حتى يقر ويكفر وقال ابو يوسف  
لو لم الارشنة فيها واذا قال المدعي بيته حاضرة قل للمحرم  
اعطه كفيلا يتعسل ثلثة ايام فان فعله والله او بعلا دمه  
الا ان يكون عربا الطريق فيلا دمه مقدرا بحلقتن القام فان  
قال للمدعي عليه هذا الشئ او دعيه فلان الغايب ودهنه عند  
او غيبته منه واقام بيته على ذلك فلا حصص منه بين  
المدعي فان قال البيعة من فلان الغايب فهو حرم وان  
قال المدعي سرق منه واقام البيته على ذلك صاحب اليد او  
دعيه فلان واقله واقام البيته لم يدفع الحكومة وان قال  
المدعي البيعة من فلان وقال صاحب اليد او دعيه فلان  
ذلك المستقط بغير بيته واليمين بالله تعالى دون غيره ويؤ  
كذب كرا وصاف ولا يستخلو بالطلاق ولا بالعاق وويلو  
بالطلاق ولا بالعاق ويستخلو اليهودي بالله الذي انزل



اذن لو توريت على موسى والنصارى بالله الذي انزل الانجيل  
 على عيسى واليهوسى بالله الذي خلق النار ولا يختلفون في  
 عبادة لهم ولا يجب تغليظ اليدين على المسلم ومان ولا  
 يمان الزمان في بعد العصر والمكان المسجد ومن ادعى  
 الله ابتاع من هذا عبده بالانجيل مستحق بالله ما  
 يشي ببيع قائم فيه ولا يستحق بالله ما يعديت ويستحق بالله  
 ما غضب وفي النكاح بالله ما ينكح كالح قائم في حال وفي دعوى  
 الطلاق بالله ما هي من ملك المتاع بما ذكرت ولا يستحق  
 الله ما طلبها واذا كانت دائر في درج ادعائها انشأه  
 احدهما جميعا والاخر نصفها واقامها البيعة فلما حبل جميع  
 ثلث ادعائها لصاحب الحقها واقامها البيعة فلصاحب  
 النصف ربعا عندنا في حق وقال ابو يوسف ومحمد بنهما  
 انزلوا اولو كانت في ايديهما سلكا لصاحب جميع كلهما  
 نصفها على وجه القضاء ونصفها على غير وجه القضاء  
 واذا تنازع في دابة وقالوا لهما واحد منهما بيعة تحت  
 صده وذكرنا تاريخا وسن الدابة يوافق احدا للتاريخين  
 فهو اولى وان اشكنا ذلك كانت بينهما واذا تنازعا  
 بين احدهما راكبها والاخر متعلق بها فما راكب اولى  
 وكذا اذا تنازعا بعيرا وعليه جلا احدهما فصاحب الجمل

اول اذا تنازعا قيمه احدهما لا يسلم والاخر متعلق  
 بكم قاله سراور وادعوا اختلوا المتبايعان في البيع فادعى احد  
 ثبوت ادعاه المبيع الثمن او اعترف البائع بقدر من المبيع  
 وادع المشتري الثمن واقامها البيعة وقضى لم بها وان قام  
 كل واحد منهما ببيته كانت البيعة المشبهة للزيادة اولى فانه  
 لم يكن كذا واحدها بيعة قبل المشتري اما ان ترضى  
 بالثمن الذي ادعاه البائع ولا فسحنا البيع وقيل للبيعة  
 اما ان سلم ما ادعاه المشتري من المبيع ولا فسحنا البيع  
 فان لم يترحمنا استحق المالك كل واحد منهما على دعوى الا  
 خربت يمين المشتري واذا حلفا فسح القاضي بينهما  
 وان نكاحا احدهما عن اليمين لزمه دعوى الا خرون اختلفوا  
 في الاجل او في شرط النكاح او في استيفاء بعض الثمن فلا  
 تحالف بينهما والقول قول من يكون الجمل او الاجل مع يمين  
 وان هلك المبيع ثم اختلف في الثمن لم يحالف عندنا حقيقة  
 واي يوسف وجعل القول قول المشتري وقال محمد بن القاسم  
 يفسح البيع على قيمة المالك وان هلك احدا بعد بين ثم  
 اختلف في الثمن لم يحالف عندنا حقيقة الا ان رضى البائع  
 ان يترك حصه المالك وقال ابو يوسف بن القاسم ونفس  
 البيع في اي قيمة المالك وهو قول محمد واذا اختلف



الزوجان في المهر فادى الزوج انهما وتوجها باق وقال تزوجني  
بالعين فاتيها اقامت ببيتة قبلت ببيتة وان قاما فاليمة  
بينة المرأة وان لم يكن لها بيتة تخالف عندنا خيفة ولم  
ينسخ النكاح ولكن حكمه المثل فان كانا مثل ما اعترف به  
الزوج او قبله قضى بما قال الزوج وان كان مثل ما ادعت المرأة  
او اكثر ففي عا دعت المرأة وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف  
الزوج واقبلت ما ادعت المرأة قضى لها بمهر المثل وان اختلفا  
في الاجارة قبل استيفاء المهرود عليه تخالف وترد او ان  
اختلفا بعد الاستيفاء لم يسخا القاولان القول المستاجر وان  
اختلفا بعد استيفاء بعض المهرود عليه تخالف وفي العقد  
قالبق وكان القول في الماضي قول المستاجر وان اختلف المولى  
والمكاتب في مال الكتابة لم يسخا القاولان خيفة قال ابو يوسف  
ومحمد بن القان نقصت الكتابة واذا اختلف الزوجان في مناع  
البيع فابطل للرجل فهو للرجل وما يبيع للنساء فهو للمرأة وما  
يبيع للمهاجرين فهو للرجل فان مات احدهما واختلف ورثته  
مع الآخر وما يبيع للرجل جال والنساء فهو للباقي منها  
قال ابو يوسف يدفع المرأة ما يجره ميم مثلها والباقي للزوج  
واذا باع الرجل جارية في امة بولد فادعا البايع فان  
جاءه بولد قبل من ستة اشهر من يوم البيع فهو

ابن البايع

ابن البايع وامه ام ولده وينسخ ويرد الثمن وان مادعا المشتري  
مع دعوة البايع او بعد موفى البايع او ولد وان جاء  
بم لاكثر من ستة اشهر لم يقبل دعوة البايع فاما ان يصد  
المشتري وان اعادة الولد فادعا البايع وقد جاءه بالاول من  
سنة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام ان ماتت الام فادعاها  
وجاءه بالاول من سنة اشهر يثبت النسب اخذ البايع ويرد  
الثمن كله في قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف ويؤيد حق الولد  
ولا رد حقه امة ومن ادعى نسب جد التوفيق يثبت  
منه كتاب الشريعة في الشهادة فرض تلزم الشهود ولا  
ولا يسعهم كتابتها اذا طالبهم المدعي والشهادة في  
الودود بخير فيها الكا هديوبين السادة ولاظهار والنسب  
فضل الله سبحانه وتعالى في السرة فيقول سرور الشما  
على مراتب منها الشهادة بانما يثبت فيها اربعة من الرجال  
ولا يقبل فيها شهادة النساء ومنها شهادة بغير حرد و  
القصاص يقبل فيها شهادة رجلين ولا يقبل فيها  
شهادة النساء وما سوى ذلك من الحق وقابل  
شهادة رجلين هو رجل وامرأتين سواء كان الحق  
مالا او غيره مال مثل النكاح والطلاق والوكالة والو  
حية وتقبل في الولادة والنفقة والعيون بالآد



في موضع ديبطع على الرجل شهادة امرأه واحدة ولا بد في كل  
كلمة من العدالة ونفط الشهادة فان لم يذكر اثاها لنفط الشها  
دة وقال ان اعلم او يتقن لم يقبل شهادته وقال ابو حنيفة يقبل الحكم  
على ظاهر عدلته المسلم الا في حدوده والنصاص فانه سئل من  
الشهود طعن الحنفية فقولوا ان عليه عنهم قال ابو يوسف  
ومحمد لا يبدان سبيل عنهم في السر والعلانية وما يتكلمه  
الشاهد على فربما احدهما ان شئت حكم بقسمه مثل البيع  
والاقرار والغصب والعقل وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد  
اياه وكسره ان شهد به وان لم يشهد به يقول استشهدت  
بائع ولا يقول استشهد في عليه ومنه ما لا يشك حكمه  
مثل الشهادة على الموته الشهادة فاذا سمع شاهد استشهد  
شيء لم يجز ان يشهد على شهادته الا ان يشهده وتكذبا لو سمع  
شهادة الشاهد على شهادته لم يسمع السامع ان يشهد  
ولا يحل لثالث هذا اذا ادعى خطبه ان يشهد الا ان  
يذكر الشهادة ولا يقبل شهادته الا المملوك والحر في  
في الغزو وان تاب ولا شهادة الوالد للولده وولده  
ولده ولا شهادة الولد لابويه واجزاه ولا يقبل  
شهادة احد الزوجين للآخر ولا شهادة المولى  
لهيده ولا مكنته ولا شهادة الشريك لشريكه

يقا هو

بسم الله

يقا هو من شريكها ولا يقبل شهادة الزوج لاختيه وعمه ولا يقبل شهادة  
حسين ولا نايحة ولا مغيرة ولا مد من الشقة على الله ولا يقبل  
بالطريق ولا من يعني للتاسي ولا يلا تأمن الكبار التي يعق  
جها احد ولا من يدخل الجاه بغير اذنه ولا من ياكل آتي باولا  
الا لمقاد بالزود والشطخ ومن يقبل الافعال المستخف كالق  
على الطويق والكل على الطريق ولا يقبل شهادته من يظن  
السلف ولا يقبل شهادة اجمعين اهل الهوى الا الخطا بية  
ولا يقبل شهادة اهل الذمة بعهم بعضهم على بعض وان  
اختلفوا عليهم ولا يقبل شهادة احرى على الذي وكانت  
الحناق اعلى من السيات ولول من يحب الكبار فيلته  
شهادة لان الم عوصية ولا يقبل شهادة الا قلوب وانخصي  
وولد الزنا وشهادة الخنثى جائزة واذا وافقت الشهادة هـ  
الدعوى قبلت وان خالفها تقبل وتعبوا اتفاق الشا  
في الملقط والمفني عندا في حقيقة فان شهدا أحدهما باللف والآخر  
بالعين لم يقبل الشهادة وان شهدا أحدهما باللف والآخر الف  
وتشماشة فالمدعى الف وخمس مائة قبلت شهادته باللف  
وان ادعى الف فاق بطلت شهادته باللف وقال احدهما  
فقتاه منها خمس مائة قبلت شهادته باللف ولم يسمع



قوله الله فضاء الله ان يشهد مع اخو ينيق للشهادة فلم علم ذلك ان لا  
يشهد بالفحة يقر المدعي الله قضى خصم اية وان شهد شاهدان  
ان زيدا قتل يوم النحر بكم وشهد اخر ان الله قتل يوم النحر بكم  
واجمعوا عند الحكم لم يقبل الشهادتين وان سبقنا احدا  
فقط نبدأ ثم حقت الاخرى لم تقبل ولا يسمع القاضي الشهادة  
على امر ورجوع ولا يحكم بذلك ولا يجوز للشاهد ان يشهد بغيره لم  
يعاينه الا الشبامون والنكاح المدخول ولا يبرأ القاضي فانه  
يشهد بهذه الاشياء اذ اخبر بها من يتوهم والشهادة  
على الشهادة جارية في كل حال لا يسمع بالشهادة ولا يقبل في  
الحدود والقصاص ويجوز شهادة شاهدين على شاهدة  
شهادتين ولا يقبل شهادة واحدة واحدة واحدة ومقر  
الشهادة ان يقول شاهد الاصل ان هذا الفرج شهد على  
شهادتي اني اشهدان فلا تدين فلا تدين او عندك بكذا واشهدني  
على نفسي ان لم يقبل اشهدني على نفسي جاز ويقول شاهد الفرج  
عندنا لا اذكر اشهدان فلا تدين اشهدني على شهادتي ان  
فلا تدين او عندك بكذا وقد قال لا تشهد على شهادة بذكره  
يقبل شهادة شهود الفرج ان يمتنع شهود الاصل او  
يقبضوا مسيرة فليقتل اياهم فضاء عدا او معرضا عنهما

لا يسطعون

لا يسطعون مع حضور مجلس الحاكم فان عدا شهود الاصل  
الفرج باذنان سكوا من تعد لهم يا زونا لاكم في حكم الله  
وان انكر شهود الاصل الشهادة لم يقبل شهادة شهود  
الفرج وقال ابو حنيفة فينا هيد لا ولا شهود في السبق  
ولا امره وقال ابو يوسف ومحمد وجعه فربا ونجس كتاب  
الرجوع عن الشهادة اذا رجع الشهود عن شهادتهم  
قبل الحكم بها سقطت ان حكم شهادتهم ثم رجعوا لم يسمع  
للملك ووجب عليهم ضمان ما اتفقوه شهادتهم ولا يسمع  
الرجوع في الاثمة الحاكم وان شهد شاهدان على حكم  
الحكم ثم رجعا ضمنا للشهود عليه ان رجع احدهما ضمن  
انصف وان شهد بلال ثلث فرجع احدهما فلا ضمانا عليه  
وان رجع اخر ضمن الرجوعان نصف المال وان شهد رجل  
وامرأتان فوجفت امرأة ضمن رجوع الحو وان رجعتا ضمنا  
فضم نصف الحو وان شهد رجل وعنده نسوة ثم رجع ثمان  
ممن ولا ضمن عليهن وان رجعتا اخرى لا ضمانا للنسوة  
رجع الحو وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس  
الحو وعلى النسوة خمسة اسداسين نحو عند ابو حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد على الرجل النصف وعلى المرأة الثلث  
النسوة وان شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمهر شها



ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك اذا شهد على رجل بزوج  
امراة بمقدار مهر مثلها وان شهدا بكثر من مهر مثل ثم  
ضمنوا الزيادة وان شهدا ببيع بمثل القيمة اكثر ثم رجعا لم  
يضمنوا وان كان اقل من القيمة ضمنا النقصان وان شهدا  
على رجل انتم طلقوا امرائكم قبل الدخول بها ثم رجعا ضمننا نفق  
المرأة فان كان بعد الدخول لم يضمنوا وان شهدا انتم اعتزتم به  
ثم رجعا ضمننا قيمته وان شهدا ان يفضا من ثم رجعا بعد القتل  
ضمننا الذرية ولا تقصرونها وان ارجع شهود الفروع ضمنوا  
ارجع شهود الاصل او قلوا لم تشهد شهود الفروع على شهدائنا  
فلا ضمان عليهم وان قال شهود الفروع كذب شهودي الاصل او  
اغلطوا في شهدائهم لم يفت في ذكروا ان شهدا رجعتا بالزنا  
وشاهدان بالا حصان فوجع شهود الا حصان لم يضمنوا وان  
وذا ان شهدا شهد ان باليمين وشاهدان بوجود الشطرنج  
رجعوا اقامان على شهود اليمين خاصة كتاب ادا جالفا  
ولا تمنع ولاية القاضي حتى في المولى الشايطا لشهادة ويكون  
من اهل الاجتهاد وادب من اهل الدخول في المقصا لمن  
يتوحيشهم يودي فوصم ويكره الدخول فيمن يخاف العج  
عن ولا يامن على نفسه فينبغي ان لا يطلب الولاية ولا يدا لها  
من قلد القضاة يسلم اليه ديوان القاضي الذي كان قد نظر

في حال

في حال المجوس من ان اعترف بحو الزم آياه ومن انكروا لم يقبل قوله  
المعزول عليه لا يمين فان يقيم بينه لم يعجل بتخليته حتى يتا دي  
عليه ويستظهر في امره ونظر في الوديع وارتفاع الوقوف في حال  
على ما تقو عليه البينة او تقو له من هو في يده ولا يقبل  
قوله للمعزول الا ان تقو في الذي هو في يده ان المعزول مسلم اليه  
تقبل قوله ويجلس للحكم جلوسا طاهرا في السجدة ولا يقبل هذا  
الا من ذي رحم محرم منه او ممن جرت عاداته قبل القضاة  
بمهاداته ولا يحضر دعوا الا ان يكون عامته وشهدا لجناته  
ويعود للمعزول ولا يصح احدا يحضرون دون حفيظهم اذ حضر  
اسوي بينهما في الجلس ولا يدا لاجدها ولا يضمنها اليه  
ولا يلقن تحية فاذا شئت الموعده وطلب صاحبها نحو جيسا  
غيره لم يعجل بجيسه وامره يدفع ما عليه فان امتنع جيسه فالح  
دين لازم بدلا عن مال وحصل في يده كتمن المبيع ويبدل الوص  
والترزم بعقد كالمهر الكفالة ولا يجسسه فاسوي ذلك اذا قال  
ا اني فخر الا ان ثبت عريته النكاحا ولا يجسسه بشهرين او ثلثة  
ثم سأل عنه فان لم يظهر له ماله على يسلم به يتولى يمينه وبين غير  
امانه ويجبر الرجل في تقصه ذمته ولا يجسسه والدي دين  
ولله الا اذا امتنع من الانفاقة عليه ويجوز قصاص المرأة  
في كل شيء الا في الجرد والقصاص ويقبل كتاب القاضي اني

بنيها



القاضي في حقوقه اذا شهدوا به عنده والاشهاد على خفي حكم بالاشهاد  
وكتب الحكم وان شهدوا بغير حقه حكم بحكم وكتب بالشهاد عليكم  
بما التمسوا اليه ولا يقبل الكتاب الا بشهادة رجلين او رجل واحد  
او اثنين ويجوز ان يقر الكتاب عليهم بغير قضاة ما فيه ثم يحسم  
وسلم اليهم فاذا وصل الى القاضي يقبله لا يحذفه للحكم واذا  
اسلم اليه نظر في ختمه فاذا شهدوا بالكتاب فلا يقر القاضي مسلم اليه  
في مجلس حكم وقوله علينا وختمه فقم القاضي وقوله على الخصم والزم  
حافيه ولا يقبل كتاب القاضي الى القاضي في حدوده وانما هو القضاة  
وليس للقاضي ان يتدخل في القضاء الا ان يقول من ذلك واذا  
رفع الى القاضي حكم حكم امضاه الا ان يخالف الكتاب والاشهاد  
والاجماع او يكون له دلالة عليه ولا يقضي القاضي على غائب الا ان  
يحضر من يقوم مقامه اذا حكم رجلان رجل واحد حكم بينهما  
ورضا حكم جازا اذا كان يصرف بالحكم ولا يجوز تحكيم الكاوف  
العبد والذمي سوى الحدود في القذف والقاسو والقبض وكل  
واحد من المحكمين ان يرجع مالم يحكم عليها فاذا حكم عليها  
لزمها واذا رفع حكم الى القاضي فوافق مذهبهم امضاه وان  
خالفه ابطمه ولا يجوز التحكيم في حدود القضاة وان  
حكم في دم خطاء فقطى حكم على العاقل بالدين لم ينفذ حكم  
وجوز ان يسمع البينة ويقضي بالكون وحكم حكم ويجوز ان

يسمع

يسمع البينة ويقضي بالكون وحكم الحكم لا يثبت وولده وزوجه باطل  
كتاب القسم ينبغي للاعوان ان ينص قاسما وزوجه  
من بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجر فان لم يفعل نصب  
قاسما بالاجر ويجوز ان يكون عدلا مواتا على ما يقسمون  
القاضي الناصر على قاسم واحد ولا يترك القضاة من يشتركون  
واجرة القسم على عدد الرؤوس عند ان حقيقه رضي الله عنه  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله على قدر الانصاف واذا حكم  
الشركاء على القاضي وفي ايديهم دارا وضمة ادعوا منهم  
وتوها عن قراون لم يقسمها القاضي عند ان حقيقه حتى يقيموا  
البينة على موته وعدد ورثته وقال ابو يوسف ومحمد يقسمها  
باعتبار قيم ويدرك في كتاب القسم التي قسمها يقولهم  
كذلك فان كان لثلاث المشترك ما سوى العقار ادعوا منه  
ميراث قسم في قولهم وان ادعوا في العقار انهم اشتروه  
قسم بينهم وان ادعوا الملك ولم يذكروا يكون انشراح اليهم  
قسم وان كان كل واحد من المشترك لا يتفقد نصيبه في طلب  
احدهم وان كان احدهم يتفقد والاخر يستقر لقيم نصيبه  
فان طلب صاحب الكبر قسمة وان طلب صاحب القليل لم  
يقسم وان كان كل واحد منهم من رضى يقسم الا ان يرضى  
وتقسم المعروف من كان من حصة واحد ولا يقسم الخمس



يعقها في بعض وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يقسم الا في قول  
 الجواهر تنفاوتة وقال ابو يوسف ومحمد يقسم الا في قول الجواهر  
 ولا يقسم عام ولا يرد ولا يحل الا في قول الشراكا واذ احص  
 وان كان واقاما اليتم على الوقاة وعدد الورثة والدار في  
 ايديهم ومعهم وارث غايب قسمها القاض يطلب  
 الحضرين ونصيب الغايب وكذا يقض نصيب وان كانوا <sup>منهم</sup> من  
 لم يقسم مع قسمة احد من لان العقار في يد الورثة الغايب  
 لم يقسم واذ كانت دور مشرك في ممر واحد قسم كل دار  
 واحدتها في قوله في حقيقه وقال ابو يوسف ومحمد ان كان الارض  
 لهم قسم بعضها في بعض قسمها وان كانت دارا وصفت  
 بقدر ما يقسم ويعدله يد رعة ويقوم البناء في كل  
 نصيب عن الباقي بطريقا شريفا حتى لا يكون لنصيب بعضهم  
 نصيب الاخر تعلقوا ثم يلقب نصيبا بالاول والذي يلزم الثاني  
 والثالث ويكتب اسم كل واحد على هذا ثم يخرج القصة من خرج  
 اسم اولهم السهم الاول ومن خرج ثانيا ومن السهم  
 الثاني فلا يدخل في قسم الدارهم والدار ثانيا بل يراهم  
 وان قسم بينهم مسلم في ملك الاخر او طريقا شريفا  
 القسم فان اموالهم في الطريق والمسبل عند فليس للثاني سطر  
 وميتل في نصيب الاخر وان لم يكن فسخ القسم واذ كان

سفل

سفل لا علولة لا سفل له وسفل له علومه اقوم كل واحد من  
 وقسم بالقيم ولا معاير في ذلك واذ اختلف المتقاسمون  
 القاسمان قيلت شهادتهما وان ادعى احدهم القلط وانه  
 انما اصابه شيئا في صاحبه وقد شهد على نفسه بالاستفا  
 لم يصدق على ذلك الا ببينة وان فلا استوقيت به ثم يقسم  
 قال قول قول حصصهم مع بينة وان قال صابن اموالهم كذا ولم  
 يسم الى شهد على نفسه بالاستفا وكذا في شريكه تحت القاض  
 القسم واذ استحق بعض نصيب احدهما بعينه لم يقسم  
 القسم عند في حقيقه ويرجع بحصة ذلك من نصيب شريكه وقال  
 ابو يوسف يقسم القسم الا كراه يثبت حكمه اذا  
 حصل ممن يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا كذا او  
 او لها واذ لا كراه الرجل على بيع ماله او شراء سلعة او على ان يقر  
 الرجل بالقرض او بجرادة فاكه على ذلك بالقرض او بالجرادة  
 او بالحسن فباع واشترى فهو بائع وان مضى البيع وان شافحه  
 ورجع بالمبيع فان كان قبض المثلن طوعا فقد اجاز البيع وان  
 قبض مكرها فليس باجارة وعليه رد ان كان قاضيا به وان  
 هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته ولا كراه  
 ان شاء ومن اكره على ان ياكل الميتة او شرب الخمر فاقوه على  
 ذلك بحسن او ضرب وقيل لم يحل له ان يكره مما يحل او ضم



على نفسه او على عصفون اعصائه فاذا اخاف ذلك وسعته ان يقدم  
على اكره عليه ولا يسع له ان يصبر على ما هو عليه فان صبر حتى او قتل  
به ولم يات له الفواتيم وان اكره على الكفر بالله تعالى او ست النبي  
عليه السلام بقتل او منعه او جسد لم يكن ذلك اكرها حتى يكره  
بما هو يخاف منه على نفسه او عصفون اعصائه فاذا اخاف ذلك  
وسعته ان يظهر ما هو عليه ويؤدي به واذا اظهر ذلك  
وقلبه مطبق بالايان فلا انتم عليه وان صبر حتى قتل ولم يظهر  
الكفر كان ما حوكم وان اكره على التلاوة وما لا يسلم بما يخاف  
على نفسه او على عصفون اعصائه وسعته ان يفعل ذلك ولا يجب  
لما ان يضمن المكره وان اكره يقتل على قتل غيره لم يسع له ان  
ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فان قتله كان انما والعصا  
على الذي اكره ان كان القبل عكر وان اكره على طلاق امرته  
او عتق عنه ففعل وقع ما اكره عليه ويرجع على الذي اكره  
بقسمه العبد وتنفق منه المرأة ان كان قبل الدخول  
وان اكره على الزنا وجب عليه ان ينفق حتى لا يكرهه  
السلطان وقال ابو يوسف ومحمد يلزم المدة اكره  
على اكره لم يكن امراته الحما دون  
على الكف ما اذا اقام به تربوا من الناس مسقط عن  
الباقي وان لم يقيم به احد من جميع الناس يتركه

وقتل الكفار واجب وان لم يسد واما لا يجب على مني ولا عبدا  
امراة ولا امرأ ولا مقعد ولا قطع فانهم العبد وعلى المذبح  
المسلمين الدفاع تخرج المائة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن  
المولى فاذا دخل المسلمون دارا حرم فحاربوا امدينهم او  
دعواهم على الاسلام فان الجاهلوه كفوا من قتالهم وانما انتموه  
ادعواهم الى اداء الجزية فان بدوها فلهم ما للمسلمين وعليهم  
وعليهم ما عليهم ولا يجوز ان يقاتل من لم يلحق دعوة الا  
الاسلام الا بعد ان يدعوه ويستحب ان يدعوا من بلغته  
دعوة الاسلام ولا يجب ذلك وان ابوا استغاثوا بالله  
تعالى عليهم وحاربوهم وضيروا عليهم الجانيه وخرجه  
وارسلوا عليهم الماد و قطعوا سبلهم وفسدوا زروعهم  
ولا بأس بربهم وان كان فيهم مسلم اسير وتاجرون وتوسون  
ايحييان المسلمين او بالاسا دي يكفوا امرهم ويقتلوه  
بالزنى الكفار ولا يشوب باجراج النساء والمحقق مع المسلمين  
اذ كان عسكرا لا يادور وحما والا العبد لا ياذن مولاه الا ان  
يهجم العدو وينفي المسلمين عسكر اعظمها يؤمن عليهم ويكره  
اخراج ذلك في مسيرته لا يؤمن عليهم ولا تعال المرأة الا باذن  
زوجها والعبد لا ياذن مولاه الا ان يهجم العدو وينفي المسلمين  
ان لا يعدر ولا يغلول ولا يغلول ولا يغلول ولا يغلول ولا يغلول



فانما ولا اعم ولا مقدر الا ان يكون احد هؤلاء من لم يراى في الحرب  
او تكون المرة ملك ولا يعتل مجنونا وان راى الامام ان يصاح  
اهل الحرب او في قدامتهم وكان في ذلك حيلة للمسلمين فلا بأس  
فان صالهم مده ثم راى نقص الصلح انقص من ذلك اليهم فقلهم  
وانا بدوا تخيلا فقلهم ولم يذو اليهم اذا كان ذلك فاقامهم  
واذا خرج عديم الى سكر المسلمين فهو احرار ولا بأس ان يعلق  
العسكر في ذلك الحرب والكلو بها من وامن من الطعام ويستعمل  
الطبيب ويدهنوا بالدهن ويهاكلوا بما تحدد منه من السلاح  
كل ذلك بغير قسم ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا  
ولا يتمقوا له ومن اسلم منهم احرز باسلام نفسه  
واولاده الصغار وكل حال هو في يده او يبيع في يد مسلم  
او في يده في ان طوع على اداء فاقاؤه في زوجته في حلقها  
في اولاده الكبار في يده ويستغنى ان لا يبيع السلاح من  
اهل الحرب ولا يبيع اليهم ولا يفا دون بلا سري عن ابي  
حينئذ فولا لا يفا دي بهم اسارى المسلمين ولا يجوز  
المن عليهم فاذا فتح عنوه فهو بالخيار ان شاء قسمها  
من الغنائم وان شاء اقالها عليها ووضع عليهم  
الحراج وهو في الاسارى بالخيار ان شاء قتلهم وان  
شاء استرقهم وان شاء تركهم احرار ذمت

للمسلمين

للمسلمين ولا يجوز ان يورثهم في الحرب اذ اذ الامام العادل الى  
داد الاسلام ومهم مواشي في يده اعيان نقلها الى ابي  
الاسلام ذبحوها وخرقوها ولا يعقروها وبنوكوها ولا تقسم  
عنتهم في اذ الحرب حتى يحجوها الى الاسلام والودي  
سواء اذ الحقهم المدة في اذ الحرب قبل ان يحجوها القسم  
داد الاسلام شاد كوهم فيها ولا حولا هلى سوا والعسكر  
في الغنيمه الا ان تقاوتوا اذا من رجل حر او امرأه حرة  
لا في اجماع او اهل احسن او مدني صرح اما منهم ولا يجوز  
لا احد من المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسدة  
فيسند اليهم الامام ولا يجوز امان الذي ولا الاسير  
ولا امان التاجر الذي يدخل عليهم ولا يجوز امان العبد  
عند ابي حنيفة الا ان ياذن المولى في القتل وقال يفتح  
اما من اغلبنا التري على ايام قسيوهم واحدوا مواليهم ملكوها  
فاذا ظهر عليها المسلمون فوجدها قبل القسم فيهم لهم  
بغير مشي فان وجدوها بعد القسم اخذوها بالقيمة ان دخل  
داد الحرب تاحر في شتوي ذلك واخرجهم اذ الاسلام ثم انكروا  
بالخيار ان شاء اخذه بالثمن الذي اشتريه التاجر وان شاء تركه  
ولا يملكه علينا اهل الحرب بالقيمة من ربنا ومهنا اولادنا ومكا  
تبنا وحرارنا ونملك عليهم جميع ذلك واذا بو عبد مسلم



فدخل اليهم فاحذروه في كل مكان وان لم يكن الامام جوله على  
عليها الغنائم قسمها بين الغنائمين قسمين يبيع يملكوها اذ  
الاسلام ولا يجوز الغنائم قبل القسم ومن مات من الغنائمين  
في اداء الحرب فلا حق له في القسم ومن مات منهم بعد اتمام  
الاداء الاسلام فنيبه لورثته ولا بأس بان يتقوا الامام  
في حال القتال ويحرموا بالنقل على القتل فيقول من قتل قتيلا فله  
سبيل او يقول سبيل قد جعلت جعلت لكم الربيع بعد الحسن ولا يقاتل  
بعد احوال القسم من الحسن ولا يقاتل بعد الحسن ولا يقاتل  
من حرم الغنيمة والقاتل وغيره سواء وسبيل ما على المقتول  
من ثيابه وسلاحه ويكره واذا خرج المسلمون من دار  
الحرب لم يجز يعلفون من الغنيمة ولا ياكلوا منها ومن  
فضل معملوا او طعموا رده الى الغنيمة ويقسم الغنيمة  
فيخرج خمسها ويقسم الاربعة الاخماس بين الغنائمين  
للفارسين ثمان وللراجل سهم وقال رحمة الله تعالى  
للفارسين ثلثه اسهم ولا يسهم الا لفارس واحد  
البراذين والعتاق سواء ولا يسهم لراجل ولا يقاتل  
دخل دار الحرب فارسا ففوق وسوا استحققتهم فارس  
ومن دخل دار الحرب راكبا فاشترى فرسا استحققتهم  
راجل ولا يسهم للمملوك ولا امرأة ولا دمي ولا صبي ولا مجنون

مرح

ولكن

ولكن يوضح لهم الامام على حسب ما يرى فاما الحسن فيقسم الغنيمة  
اسهم سهم لثاني وسهم لثالثين وسهم لاربعين وسهم لاربعين  
يدخل قراة ذوي القربى فيهم ويقدرون ولا يرفعون الغنائم  
شيئا فاما ذكر الله في الحسن فاما هو لا يفتح الكلام فبقوا  
باسم تعالى سهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسقط عنه  
كما تسقط الصبي وسهم ذوي القربى واذا دخل واحد او  
اثنان الى دار الحرب بغنيمة من الامام وان دخلوا بشاهدين  
وان دخلوا جماعة فقامت فاحذروا شيئا حسنا وان لم ياذن لهم  
الامام وان دخل المسلم دار الحرب تاجر فلا يحل ان يبيع من شيء  
من اموالهم ولا من دما يبيعهم فان عذرهم واشتياؤهم  
بمهلكا مخطوئا ويؤمنون بصدق يدوادا دخل الحرب  
البنامنا امننا بكن لان يقيم في دارنا سنة فهو له الامام  
اقمت تمام السنة وضعت عليك الجزية فان اقام اخذ منه الجزية  
ومصادمها ولا يتوكل ان يرجع الى دار الحرب وترك وديعه  
عند مسلم او في دينه في ذمتهم فقد مصادمها دمه مباحا  
بالعود الى دار الحرب وما في دار السلام من ماله على خطر  
فان اساء او قتل سقطت ديون وصاوت الوديعه ثا امواله  
توكل المسلمون من اموال اهل الحرب يبيعون قال يبيعون في مصالح  
المسلمين كما يبيعون في المأزج وارض العرب كلها عشرة وهي ما

له في الدنيا والآخرة



العذب الى قضي حجر باليمن ومن البصرة والحد الشام والسواد  
ارض الخرج وهي ما بين العذب الى عقبه حلوان ومن العذب  
الى عبادان واد السوا معلوكم لا هلهما يجوز بيعهم لها  
وتصرفهم فيها وكل الفخرا سلم اهلها او فسخ عنه ففي  
ارض مشرك ولا ارض فسخ عنه فاقوا هلهما ففي ارض خراج ومن  
احيا ارض مواتا مقبرة بخيرها فان كانت من حيز ارض  
الخراج ففي خراج وان كانت من حيز ارض العشر ففي عشرين  
والبقية عشرين قال محمد بن ابي حنيفة لا يجوزها لغيرها  
او ما دحل والقرات والانهما اذا عطلام لا يملكها احد ففي عشرين  
وان احياها بامان لا يملكها الا حقها الا عاجم مثل بهر المكل ونحوه  
ويخرج في خراج الملح الذي وضعه عمر رضي الله عنه على السوا  
من كل جريب يلقي الماء فقيها شئى وهو صاع ودرهم ومن  
الوطي خمسة دراهم ومن جريب الكوم المتصل والحق المتصل  
عشرة دراهم وما سوى ذلك من الاضاف يوضع عليها خراج  
وان لم تطل ما وضع عليها نفقه المام بقدر ما يراه وان غلب على  
ارض الخراج الماء وانقطع عنها او ظم الزرع او فسخ الخراج عليهم  
وان عطلها صاحبها فاعلى الخراج ومن اسلم من اهل الخراج اخذتم  
الخراج على حاله ويجوز ان يشتري المسلم ارض الخراج من الدخلى ويؤخذ  
الخراج والجزيه موضع على جزيه يوضع بالقرى والى اهل  
فقد بجسب يقع عليه الشقاق وجزيه يبتدى الا هام

وضعها

وضعها اذا غلب المام على الكفار واقرهم على اسلامهم فيوضع على  
الغنى الظاهر في كل سنة ثمانية واربعين درهما احد عشر في كل  
سنة اربعة دراهم ومن المتوسط الحال اربعة وعشرين درهما  
في كل سنة درهما ومن الفقير للمقل انتشاء عشرة دراهم في كل سنة  
درهم وتوضع الجزية على اهل الكتاب والمجوسى وعند الامم  
من العرب ولو توضع عندها لثان من العرب ولا المدين وجزيه على امر  
والجزيه على ولا فخر غير مقل وانما على اهل الذن لا يملطون  
الناس ومن اسلم وعليه جزيه سقط وان اجتمع حولان تدخلت الجزيه  
ولا يجوز احدا ان يبيع ولا يكتسب ولا اسلام فان انتهت الحكمة  
والبيع القدر عاده او يوزن اهل الذمة باليتم المسلمين في  
زيتهم ومراكبهم وسرهم وجهم ولا شهم ويكون الخيل ولا يحملو  
السلح ومن امتنع من الجزية او قتل مسلما او سب النبي صلى الله عليه  
وسلم شقعه هذا الا ان المحقق لا يلج ويغلبوا على موضع فساد يونا  
عليه واداد المسلم عن الاسلام عرض عليه اسلامه فان كانت له شهم  
كشفت له وجسب ثلث ايام فان اسلم ولا قتل فان قتل قبل ايام من الاسلام  
عليه كره ذلك وان غلب عليه واما الخيرة اذا دعت فلا تقتل ولا يحبس تسليم  
ويوزن ملك المرتد عن اسلامه وامواله تؤدم فان لم يسلم عادى الى حالها  
وان مات او قتل على دمه اشعل ما اكتسبه حال اسلامه الى ورثته  
المسلمين وكان ما اكتسبه في حال دمه فبي ووالا الا ذلك ولو دمه المسلمين



وان لم يداوهم ولا يملك المال فالحق عن مدينه وامهات اولاده وحسب  
الديون التي عليه فان اعاد لم يداوهم الا سلام فاجد في يده من  
ماله يبعينه اخذه والميده اذا تصرفنا من مالها في حاله ردتها  
جاز تصرفها ونصارى يبيعون بغير اخذ من اموالهم موصوفا  
بوجود من المسلمين من الزكوة ويؤخذون من مصادره يؤخذ  
من حبسهم وما جباه الامام من الخراج ومن اموال نصارى  
بنى تغلب وما اهداه اهل الحرب الى الامام والذين تعرفون مصالح  
المسلمين فيسند من النفور وبينه القناطر والجسور ويغطي قضاة  
المسلمين ما لهم وعلمهم من ما يفيهم ويدفع منه ارض المقابلة  
وذا ذلهم واذ اتفقت قوم من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة الامام  
دعاهم الى القود الى الجاعة وكشور عن شبيهم ولا يبدونهم القضاة  
يسدوا ما ندياوه فالتهم حتى يوق وجعهم وان كانت لهم فية  
اجهن على جرحهم واستع مولهم وان لم يكن لهم فية يجرحهم على جرحهم  
ولم يبيع مولهم ولا لهم ولا ذرية ولا يفسد لهم مال ولا يأسر بان  
يقالوا لهم اسلا حهم ان احتاج المسلمين لمسلمين اليهم  
الامام اموالهم ولا يردوها عليهم ولا يقسمها حتى يتوبوا فيخرج  
عليهم وما جباه اهل البقي من البلاد التي عملوا عليها من الخراج  
والغش لم يخذله الا ما فانيك فان كانوا مرقوه في حقهم اجروهم  
اخذ من قاتل لم يكن قاتلا مرقوه في حقهم قاتل اهل الجاهلهم وبين

انظر تعالى

• الله تعالى ان يعيد • واذ لك كتاب الخطر والايام حتى لا يحل  
للرجال ليس للحوبر ويحل النساء ولا يأسر سده عندنا في وقتنا  
يكوه قوسده ولا يأسر ليس الدينيا في الحرب عندنا وكوه  
عندنا في خيفة ولا يأسر لهم المحل اذا كان سدها اوشما  
ولهم قطننا اوخر ويجوز لرجال النخل بالذهب والفضة  
الحاكم والنظرة وحيت السبق بالفضة ويجوز النخل للنساء  
بالذهب والفضة ويكره ان يلبس البصبي الذهب ويجوز ولا  
يجوز الاكل وشرب والادهان الطيب في النية الذهب  
والفضة للرجال النساء ولا يأسر باستع النية الزجاج والبلور  
والعقيق ويجوز الشرب في الاناء الفضة عندنا في خيفة والركوب  
على السرج للفضة والجولوس على السير المغضن كره التعيين في  
في المصحف والمقطر وباسر تحية المصحف ونفس المسجد  
وزحفه جهاد الذهب كره استع اذا ما كصيان ولا يأسر احصا  
اليهايم واثره الحيد ويجوز ان يقبل في الهداية والاذن قول  
العبد والصبي ويقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في الخبا  
الديان اذ لا العدل ولا يجوز ان ينظر الرجل من الاجنية الى  
وجهها وكيفية اوراقه من الشهوة لم ينظر الى وجهها  
الا لحاجة ويجوز القاد اذا اراد ان يحكم عليها وللشاهد  
اذا ابداد الشهادة عليها النظر الى وجهها وان خاف ان يبعي



ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع الام من منها وينظر  
الرجل من الرجل الى جميع يدهن الله ما بين سترته الى كبره ويجوز للمرأة  
ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه من وتظهر المرأة الى ما يجوز للرجل  
ان ينظر اليه من الرجل وينظر الرجل من المرأة التي تحمل روضها ووزن  
او فرجها وينظر الرجل من الخوة اوقات الجاهل الى الوجه والراس  
والصدر والسايق والعصدين ولا ينظر الى ظهرها وبطنها  
ولا باس ان يسن مباحة ان ينظر اليه منها وينظر الرجل من مملوكة  
غيره الى ما يجوز ان ينظر من الزواني محارمه الا ان يجاوز على نفسه  
الشهوة ولا باس ان يسن الرجل ذلك اذا اراد الشف ان يشفي  
ولم يفرق في النظر الى الخبيث كالنفي ولا يجوز للموكل ان ينظر من مسيحية  
الا ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها ويخرج عن امنه بفرادتها  
ولا يفرق من ذلك الا باذنها وبكره الاحكام في قواة الادمين  
احكامه في قواة ما حله من بلاد اخلايس يحسن ولا ينبغي  
للطان ان يسرق من الناس ويكره بيع السلاح في ايام الفتن  
ولا باس مع العاص من يعلم منه انه سيخذه محرر كتاب  
الوصية الوصية غير واجبة وهي مستحبة ولا يجوز الوصية  
للورث بما زاد على الثلث الا ان تجزها الوارثة ولا يجوز الوصية  
للقارة ويجوز ان يوصي المسلم الكافر المسلم وقبول الوصية  
بعد الموت فان قبلها في حال الحياة او ردّها فذلك

باطل

باطل ويستحب ان يوصي الشان يد والثلث فاذ اوصى الى رجل  
فقبل الوصية في وجه الموحي ثم دها في غير وجهه فليس بد فان ردّها  
في وجهه فهو رد الوصية بهلك بالقبول الا في مسلية وقد  
وهو ان توفى الموحي ثم يموت الموحي قبل القول فيدخل  
الموحي في ملكه وورثته ومن اوصى الى عبد او كافر او قاتل  
القاتل من الوصية ونصب غيره ومن اوصى الى مبدق في  
الورثة كما انه يصح الوصية ومن اوصى الى صبي فيخرج  
عن القام الى الوصية صبي القام الى غيره ومن اوصى الى اثنين  
لم يكن لاحدهما ان يفرق عندا في حقيقته ومحمد بن صالح  
الذي نشر الكون الميت وتجهه وطعامه الصغار وكسوتهم  
ورد ورثته بغيرها وقصا دين وتنفيد وصية بغيرها وقصو  
عبد بغيره والمصومة في حقوق الميت ومن اوصى الى رجل ثلث  
ماله ولاخر ثلث ماله فلم يجز الورثة الثلث بينهما  
نصفان اوصى لاحديهما بالثلث ولا يجوز السدك والثلث  
بينهما اثلاثا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله ولاخر ثلث ماله  
فلم تجز الورثة الثلث بينهما على اربعة اسهم عندا في يوسف  
ومحمد قالا ابو حنيفة الثلث بينهما نصفان لا يفرق ابو حنيفة  
رحم الله الموحي لم يجز ادع على الثلث الا في الهابة والسطاة  
والدلاهم المسلم ومن اوصى عليه في محيطها لم تجز الوصية



الآن ينسب الى هذا من الدين ومن اوصى بنصيبه قال الوصية باطن  
وان اوصى بمثل نصيبه يستجاز فان كان له دينان فلم يوصى له  
الثلث ومن اعتق عبيدا في ماله او اوصى اوصيا او وصيا فذلك  
كله وصية تعتبر من الثلث اولى عندنا في حقيقته فاذا استوصاها  
وقال العتق او في المستلطين ومن اوصى اوصيه من ماله فلم  
اعتسب له المودعة الا ان ينقص من السدس فيتم السدس  
ومن اوصى بوصيا من حقوق الله تعالى قدمت القرى من  
منها قدمها الوصى واخرها مثل الميراث وكفارة وما ليس  
بواجب فله من ماله ما قدم الوصى ومن اوصى بحج الاسلام  
في دار جلا عنه من بلدته حج ذكيا فان لم يبلغ الوصية النعمة  
اجوا عنه من حيث يبلغ ومن خرج من بلدته حيا كما كانت  
في الطريق واوصى ان يحج عنه او خيفة ولا تصح وصية  
الصبي والمكاتب وان ترك وفاء ويجوز للوصى ان يخرج  
عن الوصية اذا خرج بالرجوع وقال او فعل ما يده على  
الرجوع كان رجوعا وان جحد الوصية لم يكن رجوعا  
ومن اوصى لمجراة فهم الملاقون عندنا في حقيقته ومن  
اوصى لاطهارة قال الوصية لذي رحم محرر من امراته ومن اوصى  
لاختاته قالوا في ذلك ان يرحم محرر منه لا يدخل فيهم الولد  
وتكون الثلثين للاثنتين فصاعدا فاذا اوصى بذلك ولم يمتان  
وخالفان

ولاد وخالفان قال الوصية لمت عندنا في حوان كان له ماله  
فله من النصيب والمالين النصف وقال لا الوصية لكل من  
ينسب اليه الى اقصى جده في الاسلام ومن اوصى لرجل  
ثلث داهم او ثلث عن امه فله كل ثلثا ذلك  
وبقي ثلث وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فلم  
جميع ما بقي وان اوصى بثلث ثياب فله كل ثلثها وبقي  
ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله يحوي الا  
ثلث ما بقي من الثياب ومن اوصى لرجل بالودع لم  
ماله اكل ودين فان خرج الف من ثلث العين خرجت الى  
الموصى له وان لم يخرج دفع اليه ثلث الدين وكل ما خرج شيء  
من الدين اخذ ثلثه حتى يسوفي الوصية والوصية للمحل  
وبالكمال اذا وضع لاقول من ستة اشهر من يوم الوصية  
وان اوصى لرجل بداره قولدت بعد موت الموصى فان  
الموصى لم يمت قبل وفاء بداره من الثلث فيها الموصى له وان  
يخرج اثنان ثلث واخذ ما يخص منها جميعا في قول  
الابن ومحمد وقال ابو حنيفة ياخذ ذلك من الام  
فان فضل شيئا اخذه من الولد ويجوز الوصية  
بخدمته عنده وسكنا داره سنين معلومة ويجوز  
بذلك ان يدا فان خرجت دقة من ثلث سلمت اليه بخلاف



واذا كان له ماله من خدم الودعة يومين ولا يومين لم يوجع مات  
 الوصية صلي لم على الودعة وان مات الموصي لم في حياة الموصي  
 بطلت الوصية واذا اوطى لولد فلا فلو وصية بينهم الذكر والانشى  
 فيها سوا وان لم يولد ثم فلو الوصية للذكر مثل حظ الانثى  
 ومن ومي في يد غيره وبطلت حاله فاذا عمر ميتا فالتثنت  
 كتم لزيد وان قال مثلث مالي بين زيد وعم فزيد ميت كان  
 لم وهو التثنت ومن يثلث ماله ولا ماله كان ماله لم ثم نكث  
 ماله يستحق المولى مثلث ما علكم عند المولى كتاب الوصية  
 الجميع على ثودتهم من الذكور وعشرة ابني وابنة الابن ان  
 سقط الاب والجدان على الاخ والابن والعم والابن العم  
 والزوج ومولى البقرة الايتام سبع البنت الابن والام والجد  
 والاخت والابن ووجه هو حولة النعمة ومن لا يرث لا يرث المولى  
 والفقراء من السقطات من الميراث اهل البيت والنور  
 الفرقة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلث  
 والثلث والست من فالصوفى خمسة للميتة وابنت الابن  
 اذا لم يكن بنت الصليب والاخت لاخت لاج واثم والاخت  
 من الاب اذا لم يكن اخ لاج واثم وللزوج اذا لم يكن  
 للميت ولد وله ولد بن الربع وللزوج مع الولد او ولد  
 الابن وللزوجة اذا لم يكن للميت ولد وله ولد الابن والثلث

ومن مح

في

الزوجات المولود وولد الابن والثلثا في كل اثنين فصا  
 من فرض للواحدة منهم النصف الا الزوج والثلث للابن  
 اذا لم يكن للميت ولد ولا ابن ولا ثلثان من الاخوة والا  
 فضا علكم وبغير فرض لها ثلث ما بقي في المسلمين وبها  
 زوج والبولان او زوجة وابوان وثلث ما بقي بعد  
 الزوج والابن ووجه وهو لكل اثنين فضا علكم ولدا لأم  
 ذكورهم وانما شهم فيه سوا والست من فرض لكل  
 واحد من الابوين مع الولد ولدا لابن وهو لأم  
 مع الاخوة وهو للجدان والجد مع المولود وبنت  
 الابن مع بنت الصليب والاخوال لاج مع الاخت  
 لاج وام المولى واحد من ولدا لأم سوا ذلك كان  
 او ثلث كتاب السقط وسقط للجدات بالام  
 والجد والاخوات بالاب وسقط ولدا لأم باربعة  
 بالمولد ولدا لابن الا ان يكون باربعين او ثلث  
 او اسفل منهم ابن او ابن ابن فيعصهن واذا امكن  
 الاخوات لانيم واما الثلثين سقطت الاخوات للام  
 الا ان يكون معهن اخ لهن فيعصهن كتابا واثم  
 العصبات البنون وبنوهم الا عام ثم بنو الجد  
 واذا سوى بنو اب في درجة فالام نسق ولهم



من كان من اب وام ولابن يقاسموا الاخوة يقاسمون مع  
اخواتهم للذكر مثل حظ انثيين ومن عداهم من اعطاهم  
نصف ذكرا بالمائة ذكورا دون اناسهم واذا اهل تكن  
عصبة من النسب فالعصبة مولى للمقتول ثم الاقارب  
من عصبة الموي كتاب ونحو الام من الثلث الى السدس  
باحوين والفاصل عن فرض الميت الابن واخواتهم  
للذكر مثل حظ الانثيين والفاصل بين فرض الاخوين في  
الاب والام للام الثلث والاخوان في الاب للذكر مثل حظ  
الانثيين واذا ترك بنتا وبنتا ابن وبنتي ابن فليتب النصف  
والباقي لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين  
وكذلك الفاضل من فرض الاخوات اب وام لبني الاب للذكر  
مثل حظ الانثيين ومن ترك ابنتي عمر احدهما اخی لام فليج  
للأما السدس والباقي لبنتين بينهما والشركة للمراة  
زوجا واما اوجة واخوة من ام واخوة من اب وام  
فلزوج النصف وللأم السدس ولولد الام الثلث وللانثى  
للأخوة للام وام كتاب الفاضل الفاضل عند  
فرض ذوي السهام اذ لم يكن للميت عصبة مرد وثيقة  
سهامهم الا على الزوجين ولا يرث الباقي من المقتول  
واكتفى كل مسلمة واخذته يتوارثون اهل ولا يرث المسلم من

من الكفا في

من الكفا في وما لا المرتد لورثته من المسلمين وما اكتب في حال ردة  
في او اذ غرق جماعة او سقط عليهم حائط فلم يبق من ماتة او لا يقال  
كل واحد منهم للاصياء من ورثة واذا اجتمع في الميوسى واثبات فلي  
نوفت في ستينين ورث اخذها مع الاخر ورث اخذها مع الاخر ورث  
بما ولا يرث الميوسى من الثلث الفاسدة التي يستخلصها في ثلثيها  
ولد الزنا ولولد الملا عنه مولى لهما ومن مات وترك حملا وولدا  
قوله حتى تصنع امراته وقوله ابى حنيفة والمجاهد والي الميراث من الاخوة  
عند ابى حنيفة وقالا يقاسمهم الا اتفقت المقاسمة من الثلث واذا  
الميراث فالسدس لاقربهم ونحو الجداثة ولا يرث ام اب الام سهم  
وكل جثة تجب ما اذ لم يكن للميت عصبة ولا ذويه ورثه وورثاهم وهم  
عشرة الدالين وولد الاخوات الاح وبنت العم والحال والماتة والابو  
الام والعم والام والعم وولد الاح من الام ومن ادلى بهم وقوله  
من كان من ولد البنت ثم ولدا الابوين واحدهما وهم بنت  
الاخوة وولد الاخوات ثم ولد ابوي ابوي واحدهم وهم  
الاخوال والحالات والعمة واذا استوى ولد اب في درجة  
فاولاهم من اولي بوارث واقربهم اولى من بعدهم واول  
الام اولى من ولد الاخ والاخوات والمعتقوا اخوة الفاضل  
عن سهم ذوي السهام اذ لم يكن عصبة سواة وهو  
المولا قيرث وان ترك المعتق اب مولاة وابن مولاة





فان وقال ابو يوسف والاب السدس والباقي بلان فان  
 ترك جدموله واخاموله فالما للبدن في قول الى  
 حنيفة وقال لا يبعها ولا ساع الولاء ولا يوهبها  
 الفايض اذا كان في المسئلة ونصو ونصو وما بقي قسما  
 من اثنين وما بقي او ثلثان فاصلها من ثلاثة وان  
 كان ربع وما بقي ونصو ربع فاصلها من اربع وان  
 كان ثمن وما بقي او ثمن ونصف فاصلها من ثمانية  
 وان كان نصف وثلث او سدس فاصلها من ستة  
 ونقول الى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة واذا  
 كان مع الربع ثلث او سدس فاصلها من اثني عشر  
 ونقول الى ثلث عشرة وخمسة عشر وسبعة عشر واذا  
 كان مع الثمن ثلث او سدس فاصلها من اربع  
 وعشرين ونقول الى سبعة وعشرين فاذا انقسمت  
 المسئلة على الورثة فقد صحت وان لم تنقسم  
 فريقتهم فافترج عدد هم في اصل المسئلة ومولها  
 ان كانت عايلة فاخرج منه تصح كامرة فاخوين  
 للمائة الى ربع سهم واخوين ما بقي ثلثه اسهم لا ينقسم  
 عليها فافترج الشقين في اصل المسئلة يكون ثمانية  
 ففنها تصح فان لم يوافقوها منهم عدد هم فافترج  
 وقو

لدرهم قسمة ما صحت منه المسئلة على ثمانية  
 اربعين فاخرج اخذت له من سهام كل واحد  
 ست الكتب بعون الله ملك الوها

شتم لكتاب الامام العالم

العلامة القدوري

الفقير طقرا حمد بن

ارحب الغواني

تعالى عنكم

والله والوالدين

وجميع المسلمين وجميع المسلمين

وجميع المسلمين والمسلمات وللمن

دعاء للمغفرة وذلك في يوم احد

في يوم علمه  
 ١٠٩١  
 ١٠٩١



قسمة الله الرحمن الرحيم



